صالح هبرة ممثل الحوثي في اتفاق الدوحة:

الدبابات داست مزارع الرمان والتفاح وأفراد الجيش باعوا مزارع القات ووصل سعر القمح 25.000 ريال

عبدالملك الحوثي:

ينشغل النظام بحروب داخلية والاريتيرين يحاكمون صيادين يمنيين

رئيس هيئة الدفاع عن الخيواني المحامي هائل سلام لـ«لنداء»:

دفعنا بعدم دستورية النيابة الجزائية المتخصصة ولا نرى أية إمكانية قانونية للتقرير برفض الدفع، وإذا ما تم الرفض لأسباب لا تتعلق بالقانون فلا يعنينا ذلك

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 محرم 1429هـ الموافق 6 فبراير 2008 العدد (137) Wed. 29/1/1429 - 6 February 2008 50 ريالاً 16 صفحة

اكد إسقاط طائرة عسكرية

عبدالملك الحوثي: قيادات عسكرية ترفض إيقاف الحرب في صعدة

كشف عبدالملك الحوثي إسقاط أنصاره طائرة عسكرية مؤخراً، داعياً السلطة إلى السماح للصحفيين بكشف حقيقة ما يجري في صعدة والكف عن التعتيم الإعلامي.

وقال عبدالملك الحوثي ان قيادات عسكرية ترفض إيقاف الحرب في صعدة لأنها مستفيدة من «المال والرتب».

وأشار الحوثي في حديث صحفي إلى أن السلطة لا تبالي بمواطنيها ولا تعطي سيادة اليمن أهمية؛ إذ هي مشغولة بحرب داخلية هي السبب الرئيسي فيها. فيما صيادون يمنيون يقدمون للمحاكمة العسكرية في أرتيريا.

ورفض الحوثي التعليق على خروجه إلى قطر بموجب الإتفاق إذ قال: «الجميع يعرف دعوة رئيس الجمهورية للمعارضة في الخارج

التتمة في الصفحة 4

على رؤوساء الجامعات اعتماد شرطة مدنية تتبعها وتحترم الحرم الجامعي

باصرة: الملحقيات تستحوذ على 50 ٪ من مستحقات الطلاب المبتعثين

أكد صالح باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن الطريق الأول لإصلاح البلد يبتدئ بالتعليم العالي والعام والفني، لا في اتباع رغبات المسؤولين والمشائخ.

وأبدى باصرة إنزعاجه لعدم إعطاء التعليم أولوية في سياسة الدولة معتبراً أن اعتماد ميزانية أكبر لشؤون القبائل تفوق ميزانية التعليم، دليلاً على ذلك.

وإذ إشار إلى أن دور الوزارة «تفرمل» وحصر عملها بالإشراف على الجامعات بنسبة ٪50 فقط، أكد وجود لوبي بجهض كافة القوانين في البرلمان المتعلقة بصلاحيات وزارته والتلاعب بها لمصالح شخصية.

التتمة في الصفحة 4

فيما المشترك يقاطع دعوة رئيس الجمهورية لالتئام اللجنة

5 أعضاء يمثلون الحوثي في اللجنة الرئاسية وإطلاق المعتقلين خلال شهر

قال صالح هبرة ممثل عبدالملك الحوثي إن الجديد في الاتفاق الموقع في الدوحة لإنهاء الحرب في صعدة مع الحكومة، هو الإتفاق على إيجاد آليات تنفيذ بطريقة مفصلة وواضحة.

وأشار هبرة في حديث لـ«النداء» مساء أمس عقب عودته من الدوحة، إلى أن الاتفاق أضيف إليه نقاط جديدة تتمثل في إشراك خمسة أعضاء جدد يمثلون الحوثي في اللجنة الرئاسية المشكلة في السابق، وإطلاق المعتقلين على ذمة الحرب في جميع المحافظات خلال مدة أقصاها شهر من التوقيع.

وأكد ممثل الحوثي أن اللجنة القطرية ستصل اليوم او غداً الخميس إلى صعدة لبدء العمل، وأن كشفاً بالمفقودين يبلغ عددهم 280 قد تم تقديمه للجنه في الدوحة وجرى الإتفاق على البحث عنهم بما فيهم السيد حسين بدر الدين الحوثي. تفاصيل كاملة صـ3

إلى ذلك أعلن المجلس الأعلى

التتمة في الصفحة 4

حملة برلمانية لتصفية النائب حاشد

■ حمدي عبدالوهاب

قال النائب المستقل أحمد سيف حاشد إن التوقيعات التي جمعها عدد من النواب للمطالبة بإيقاف صحيفة «المستقلة» هدفها ابتزازه والنيل من مواقفه السياسية والحقوقية.

وأشار إلى أن حجة المطالبين بإيقاف الصحيفة الذي يملكها بأنها تسيىء للاسلام وتنشر الرذيلة كلام غير صحيح. فكل ما ينشر من موضوعات تعالج قضايا اجتماعية وسياسية.

وكان 50 نائباً تقدموا إلى هيئة

التتمة في الصفحة 4

الورقة الامنية تزعج المانحين والحكومة تهون منها

■ منى صفوان

أفصح المانحون عن قلقهم من جراء تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد عمليات الاختطافات. فيما قللت الحكومة من شأن هذه المخاوف واعتبرت "أن الإرهاب ليس مشكلة يمنيه فقط ".وقال عبد الكريم الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي لـ " النداء "أن حوادث الاختطافات ليست أكثر من حوادث فردية ولا تصل لمستوى القلق من الجريمة، فاليمن من أقل الدول في معدلات الجريمة. وأوضح أن اليمن تحتاج لمزيد من الدعم لمكافحة الارهاب.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام اللقاء التشاوري الثاني لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في لندن منتصف نوفمبر 2006 ، أكد

الرجل القوي

■ جلال الشرعبي

يتقدم الرجل القوي علي محسن الأحمر في العمر، لكنه يتقدم أيضاً بقبضته النافذة كرجل يحظى بالمصداقية واحترامه لاتفاقاته.

يبدو الأمر مدعاة لاستثارة غيرة الرئيس الذي سعى بإمعان نحو إضعاف مصدر قوة علي محسن أو إدخاله في مواقف ليبدو الرجل الضعيف!

ولا يعني أن ذهابه إلى «الدوحة» فيه ضعف؛ ذلك أن الرجل ذهب بطلب قطري كشرط لاستمرار الوساطة، وثانياً فإن الأمر يعني أنه رجل يحظى بالمصداقية وبيده زمام القرار على الأرض في صعدة.

جلس يحيى الحوثي في الجهة المقابلة للواء علي محسن الأحمر في الدوحة وإلى جانبهما الدكتور عبدالكريم الارياني وصالح هبرة.. الأمر ليس معيباً إلا لتأخره والأفضل بدلاً من السهو في الزمان إستدراك ما مضى قبل فوات الأوان.

تبدأ مصدر قوة علي محسن الأحمر في الفرقة الاولى مدرع، وبين وجهاء قبيلة حاشد، وفي جانب مهم تتنفس معظم التشكيلات الإسلامية من معطفه السميك وتبادله الثقة والوفاء وتقبله وسيطاً وصاحب نصيحة ببزة عسكرية أحياناً ومدنية أحايين أخرى... والنتيجة أنه رجل يوصف بأنه لا يتخلى عن أصدقائه، ولديه مواقف ثابته

التتمة في الصفحة 4

الدائرة الدستورية تفصل في الرفع بعدم دستورية النيابة الجزائية المتخصصة في 24 فبراير

رفض دفوع الشؤون القانونية لأنها تقوم على شفا جرف هار

تفصل الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في 24 فبراير في الدفع المرفوع إليها من المحكمة الجزائية المتخصصة، بشأن عدم دستورية القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة.

وكانت هيئة الدفاع عن الزميل عبدالكريم الخيواني، الذي يحاكم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، رفعت بعدم دستورية القرار الجمهوري القائم عليه قرار الاتهام، واستجاب القاضي لطلبها برفع الدفع إلى الدائرة الدستورية للفصل فيه.

وعقدت الدائرة الدستورية 3 جلسات خلال الشهر الماضي للنظر في الدفع.

وفي جلستها الثالثة في 16 يناير الماضي رفضت الدائرة دفعين مقدمين من وزارة الشؤون القانونية بعدم اختصاصها الفصل في الدفوع بعدم دستورية القرارات الجمهورية، وقررت اختصاصها بالفعل في الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين، وكذا اختصاصها بالفصل في الدفوع بعدم دستورية اللوائح والأنظمة والقرارات.

وكانت وزارة الشؤون القانونية سوغت دفعيها بعدم اختصاص الدائرة الدستورية في أن القرارات الجمهورية ليس محلها دعوى بعدم الدستورية، بل دعوى بعدم المشروعية لأنها مجرد قرارارت إدارية. واستدلت الوزارة بنص المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا في مصر للتوكيد على أن المشرع اليمني لم يشذ عن

التتمة في الصفحة 4

يحيى غالب الشعيبي..اسم يتردد في الحراك الجنوبي. فهو المتواجد في الميدان، والكاتب الصحفي كلما سنحت له الفرصة، وأخيراً هو المحامي الذي يتصدى لقضايا ضحايا الحراك من جرحى ومعتقلين، ووكيل لأسر الشهداء. تجده ينافح عنها، تعرض للاعتقال أكثر من مرة حالياً يواجه حملة اعلامية من قبل السلطة المحلية بمحافظة عدن، وعدد من التهم منها(المساس باستقلال الجمهورية اليمنية ووحدتها).. وكذا بالمتاجرة بدماء الأبريا..وغيرها من التهم، التي يؤمن الشعيبي إيماناً مطلقاً بأنها ستزيد كلما زاد نشاطه وتواجده الفاعل في الحراك الجنوبي..

"النداء" التقت المحامي يحيى غالب الشعيبي وكان هذا الحوار:

■ حوار: شفيع محمد العبد

● غالب

المحامي يحيى غالب المتهم بالمساس بالاستقلال والوحدة لترافعه عن شهداء الاحتجاجات لـ«النداء»:

لا توجد إمكانية للفيدرالية.. ونحن نناضل قبل ظهور «تاج»

الحملة الاعلاميه

■ ما هو السبب وراء الهجوم الإعلامي ضدك مؤخرا من مجلس محلي عدن؟

- المجلس المحلي بعدن لم يهاجمني إطلاقاً، بل الهجوم ضدي بإعلام الحزب الحاكم من المجلس العسكري الذي يحكم عدن.

■ لكن ما هو السبب وراء مهاجمتك إعلامياً؟

- السبب معروف للجميع لأن الصراع مستمر، بل سيستمر بين أبناء الجنوب والمتنفذين العسكرئين، صراع بين الحق والباطل. وهؤلا يريدون محاولة إثنائي عن مواصلة مهمتي المهنية الحقوقية الإنسانية ويريدون من يساومهم ويبيع ويشتري بدماء الشهداء والجرحى وإذا لم يقبل المساومة يعتبر ليس محامياً من وجهة نظرهم.

■ لكن هذه سلطة ولديها وسائل كثيرة قد تعرض حياتك للخطر ؟

- ومتى كانت حياتنا بعيدة عن الأخطار يا أخي. نحن نعيش في حالة خطر منذ اجتياح الجنوب في 7يوليو 1994.

الحراك الجنوبي

■ المتابع لكتابتك وخطاباتك منذ فترة طويلة لم تكن بهذه الشجاعة؟

- أتقصد أنني كنت جباناً (قالها بانفعال).

■ لا..لا.. بل أرى أنك تتكلم بثقة مطلقة؟0

- نعم ثقة مطلقة مستمدة من قناعات راسخة لأنني مع الحق وأدافع عن المقهورين بوضوح وشفافية وكذلك ثقة استمدها من عدالة القضية الجنوبية. والوقت هو المناسب للحديث بوضوح خلاص انتهى وقت الضبابية وانقشعت سحابة الصيف. ولا أريد أتحدث عن نفسي لكن الناس ذاكرتهم هي أرشيف التاريخ الذي يسجل كل المواقف. والحمد لله، أعتقد أنني قمت بما استطعت وقدمت مابيدي من إمكانيات لقضية الجنوب ونصرتها ولم أبخل حتى بحياتي وروحي جاهزة للتضحية.

■ وماذا تريد من مشاركاتك الفاعلة وحضورك القوي في فعاليات الجنوب؟ هل تريد الزعامة؟

- أعتقد هذا السؤال غريب أن تسألني: ماذا أريد من المشاركة بالحراك الجنوبي لأن الهدف واضح اننا نريد أرضنا وهويتنا وتاريخنا وكرامتنا المهدورة.

أما الزعام لا يبحث عنها الإنسان بالمعتقلات والمطاردات والمضايقات وإن سمعت يوماً أنني أبحث عن زعامة تذكر أنت وغيرك أنها زعامة التضحية لا غير.

■ دائما تتبنى الدفاع عن قضايا ضحايا ومعتقلي الحراك الجنوبي.. لمصلحة من تفعل ذلك؟

- هذه هي الزعامة التي أبحث عنها أن أتبنى الوفاء للشهداء والجرحى. وكم شعرت وأشعر برضاء ضمير عند مروري بمنطقة ردفان وجبالها الطاهرة وأنا محام لشهداء وجرحى منصة 14اكتوبر.

أما لمصلحة من ؟اقول لك وأنت قريب بل ملامس للحراك الجنوبي إن ما أقوم به لمصلحة الجنوب وهذا هو الواجب الأخلاقي علينا أمام الجنوب.

الحزب الاشتراكي انتمائي

■ لكن عبارة الواجب الأخلاقي ناحية الجنوب يكررها، بل قد يكون قائلها ياسين سعيد نعمان أمين عام حزبكم هل انت تأتمر بأمر الحزب؟

- نحن مدرسة واحدة وقد يكون الدكتور ياسين استاذ لنا. ولكن الواجب الأخلاقي مفرد موفق ومصطلح مؤثر يبعث لدى الشخص شعور بالتقصير ناحية الجنوب مما يدفعه لمزيد من بذل الجهد.

■ لم تجب على سؤالي. هل تأتمر بأمر الحزب ؟

-لا..لا.. إطلاقاً. أستلم أوامري اليوم من رسائل شهداء الحراك المهورة والموقعة بقطرات دمائهم.

■ يعني أنك متمرد على الحزب الاشتراكي؟

-الحزب ساكن بقلبي ويجري بدمي. وهذا انتمائي.

■ ألم تفكر يوماً بتقديم استقالتك والخروج من الحزب؟

- نعم فكرت عدت مرات للخروج من الحزب، لكن للأسف الحزب ما رضي يخرج من داخلي.حيث يسكن منذ وعيت.

■ بصفتك عضو لجنة مركزية. هل أنت مقتنع بموقف الحزب من قضية الجنوب؟

- نعم مقتنع بموقف الحزب البرنامجي من قضية الجنوب. ولكنني محبط جداً من محاولات تمييع قضية الجنوب والتأخير في حسم تنفيذها. وكنا ننادي بأعلى الصوت داخل الحزب أن الشارع هو السبيل الاوحد والنضال السلمي هو السبيل الوحيد. لكن للاسف لم يسمعونا وادخلونا في دوامات كادت تعصف بالحزب ولكن اليوم الحمدلله، الأمور تبشر بخير. وكما علمنا أن دورة اللجنة المركزية القادمة ستنعقد في عدن وستكون محطة هامة في هذه الظروف.

■ سمعنا عنك مؤخراً أنك من دعاة مشروع تقرير مصير الجنوب؟

- ياعزيزي مش بهذا الشكل، لكن أنا أفكر بصوت عال دائما وقد ينزعج مني حتى بعض الرفاق. الموضوع ان المهندس حيدرالعطاس رئيس وزراء الجنوب الاسبق من منفاه القسري طرح كلام سياسي مهم وممتاز وخطوط عريضة كبرنامج للقضية الجنوبية وقال لابد أولاً من اعتراف النظام السياسي بالقضية الجنوبية وهذا الطرح كان رائعاً وبدأت أفكر فيما إذا النظام لم يعترف بالقضية ما هو الحل؟ وكنت في لجنة صياغة بيان التصالح والتسامح الجنوبي فأوردنا فقره رقم 7كما اتذكر نطالب النظام بالاعتراف بالقضية الجنوبية وبادرت بالقول: وإذا لم تعترف السلطه بالقضية فإنها ستترك كل الخيارات مفتوحة لأبناء الجنوب ومنها حق تقرير المصير.

■ وهل تم قبول طرحك؟

- نعم.. لكن بطريقة مش واضحة.

■ وماذا كان موقفك؟

- سجلت موقفي بمحضر لجنة البيان وتحفظت على الفقرة رقم 7. ولكنني قلت لزملائي: أنا معكم وبمقدمة الصف بما تقرونه، فقط نتعلم فن الاختلاف والتباين والتعبيرعن المواقف بشكل راق.

■ يقال إنك مدعوم من التجمع الجنوبي (تاج)؟

- وليش مدعوم من "تاج" ونحن من قبل ظهوره نناضل بالميدان ولايمكن لأحد أن يفرض علي قناعاته مطلقا أو أكون تابعاً لأحد.

■ لكن تقريرالمصير مشروعهم؟

- تقريرالمصير أول من تبناه الدكتور أبوبكر السقاف ومسدوس والحكيمي، وأنا أطرحه كخيار إذا لم تعترف السطة بقضية الجنوب.

■ وما رأيك بمشروع الفيدرالية كمخرج للوضع القائم؟

- الفيدرالية أنا كنت معها وكانت ظروف تطبيقها في اليمن ممكنة في مرحلتين: الأولى يوم 22مايو 1990 بين الدولتين كان بإمكانهم توقيع عقد دولي فيدرالي وليس اندماجي، والمرحلة الثانية كانت مواتية بعد توقيع وثيقة العهدوالاتفاق.

■ والآن هل توجد إمكانية لمشروع الفيدرالية؟

- لا..لا.. لا توجد إمكانية لأن الفيدرالية يتم أنتاجها من نظام او أنظمة يسود فيها حكم القانون، وبمعنى أدق الفيدرالية تنتجها (الدولة)بمفهومها القانوني والسياسي لكن النظام القائم غير مؤهل يكون دوله أحادية كيف تريد تخلق منه فيدرالية.

■ ما الذي ينقص الحراك الجنوبي ؟وماهي نصيحتك لأبناء الجنوب؟

- الحراك الجنوبي لا ينقصه شيء كان ينقصه المال والإمكانات، لكن دم الرجال اليوم هو المال المحرك للحراك. ونصيحتي موجزة "رص الصفوف أقوى من المدفع".

■ رسالة أخيرة لمن ترسلها؟

- رسالتي ليست الاخيرة إنشاء الله ولكني أرسلها الى أبطال الميدان، الجباه السمر أحييهم فيها واشد على أياديهم، ورسالتي أبعث بها شكراً لكل من تضامن معي ووقف هذا الموقف الرائع بجانبي، ولا أنسى اخواني المهاجرين في الخارج والمنظمات والنقابات والشخصيات والجنود المجهولين في المواقع الاخبارية والالكترونية والمنتديات والصحافة وهناك رسالة شكر وتقدير وعرفان أسجلها للاستاذ هشام باشراحيل رئيس تحرير صحيفة الأيام وهيئة التحرير على مواقفهم الشجاعة لنصرة قضية الجنوب.

■ لا استلم أوامر من الاشتراكي.. والمجلس العسكري الحاكم لعدن هو من يهاجمني

لدينا 20 مكتب تجاري نتعامل من خلالها مع العالم

قال علي محمد أحمد، الممثل التجاري لجمهورية أرض الصومال المعلنة من جانب واحد أن الولايات المتحدة الامريكية عبرت عن إعجابها بالاستقرار الأمني والاصلاح السياسي الذي حققه «صوماليلاند»

وأشار الممثل التجاري في اليمن، إلى أن زيارة الرئيس طاهر ريالي كاهن - رئيس أرض الصومال- إلى واشنطن كانت ناجحة وفقاً للبيان الختامي للمباحثات مع المسؤولين في الخارجية الأمريكية، وأن الهدف منها هو تعزيز المصالح المشتركة في مجالات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتنمية والإصلاح الديمقراطي.

وأضاف: «لقد كانت فرصة مهمة لإطلاع المسؤولين الأمريكيين في البنتاجون ووزارة الخارجية والأمن القومي ووكالة التنمية الدولية بما حققناه خلال السنوات الماضية على أرض الواقع، لذا كانت الزيارة بناءه وودية وناجحة».

وأوضح علي محمد أحمد في حديث لـ«النداء» أن المهم ليس الإعتراف الدولي بجمهورية أرض الصومال، وهذا أمر لا يقلقنا فهناك 38 دولة غير معترف بها لكنها تتعامل مع المجتمع الدولي.

واضاف: «نحن لدينا 20 مكتباً تجارياً في بلدان العالم ومن خلالها نتعامل مع المجتمع الدولي لذلك أقول إنه ليس لدينا مشكلة أو عقدة بسبب عدم الإعتراف».

وعن الوضع السياسي في صوماليلاند قال الممثل التجاري إن الانتخابات الرئاسية والبلدية التي ستجري هذا العام 2008. ستكون دليلاً إضافياً على جديتنا في الإصلاح السياسي، وسنشرك المنظمات الدولية للرقابة عليها بشفافية كما حدث في الانتخابات السابقة لأن هدفنا هو الوصول إلى مرحلة متقدمة من الإصلاح والديمقراطية.

وأن الاحزاب السياسية ستكون على موعد مع منافسة انتخابية دون أن تكون السلطة طرفاً ضد أي حزب بما فيها الحزب الحاكم.

وعن الوضع الداخلي العام، أشار علي محمد إلى أن الاستقرار الأمني يسود جميع مناطق صوماليلاند، وأن هذا الإستقرار قد خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات، داعياً المستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب إلى الاستثمار في أرض الصومال في أي من المجالات الحيوية.

وتابع: «نعيش استقراراً إقتصادياً وصحياً وتعليمياً حيث هناك العديد من الفرص الاستثمارية الاقتصادية المعادن والاسماك والخدمات العامة» وهناك مسح بحري وبري لاستكشاف مزيد من الفرص الاستثمارية.

● علي محمد أحمد

وزاد: «لقد استكملنا إنشاء 6 جامعات وكليات في محافظات صوماليلاند الست» .

وكشف الممثل التجاري عن إستثمارات صينية وماليزية وأوربية بدأت الآن في مجال المعادن.. وأن جهوداً كبيرة تبذل الآن لتطوير ميناء بربرة الذي لا يستبعد تسليم إدارته لشركات خارجية خلال الفترة القادمة.

وفي الوقت الذي أشاد فيه الممثل التجاري بالعلاقات التجارية مع اليمن، وشكر الجهود المبذولة من فخامة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لفتح مكتب تجاري لصوماليلاند في اليمن دعا المستثمرين اليمنيين والشركات إلى الاستثمار. المنظم في أرض الصومال في مجالات الاسماك وتطوير آليات التعاون التقليدية إلى وسائل أكثر حداثة ومؤسسية وأضاف: «سنقدم لهم كل الدعم والمساندة والتسهيلات اللازمة لنجاح استثماراتهم.

وجدد الممثل التجاري الدعوة لليمن لفتح مكتب تجاري في «هرجيسا»، حسب ماكان قد اتفق عليه في السابق؛ وذلك من أجل شراكة تجارية واستثمارية أشمل وأوضح بين الجانبين وحل العديد من المعضلات والمشكلات التي قد تواجه التبادل التجاري بينهما.

وعن أبرز هذه المشاكل، قال إن التجار الصوماليين من أرض الصومال خصوصاً الذين يصدرون الثروة الحيوانية إلى اليمن لا يستطيعون الدخول لتحصيل الأموال من التجار اليمنيين، وأن تراكمات ديون لما يزيد عن 30 مليون دولار مازالت معلقة ولم يستطع التجار من أرض الصومال تحصيلها أو الدخول حتى اللجوء للقضاء اليمني بسبب عدم وجود نظام إعتماد بنكي في التعامل التجاري وأشار إلى أن مليون رأس من الأغنام و500 ألف من العجول هو متوسط الداخل إلى اليمن من أرض الصومال، وأضاف: «هناك مشكلة أخرى هي رفع الضرائب وعدم السماح للتجار الصوماليين للدخول لشراء حاجاتهم أو التسويق لمنتجاتهم بسبب أن هناك لا زال خلط بين المتسللين بالتهريب والتجار الذين يشترون البضائع من الجهات اليمنية.

وزاد: إن عدم السماح للتجار بالدخول؛ أدى إلى تقليل عملية تصدير المواشي وتقليل كميات التبادل التجاري، وفقدان المصداقية.

وأوضح الممثل التجاري أن 80٪ من المنتجات اليمنية، خصوصاً المواد الغذائية والإستهلاكية لمجموعة هائل سعيد أنعم، تدخل عن طريق ميناء «بربرة» داعياً إلى إنشاء مصانع مشتركة ومعارض تجارية وجمعيات تعاونية لتطوير هذه الشراكة.

وعن التعاون التعليمي، قال: إن اليمن تقدم 10 منح سنوية وإن طلباً أخيراً تقدمت به أرض الصومال لرفع حصة المقاعد الدراسية الممنوحة للطلاب.

وأضاف: «لدينا حوالي 300 طالب من أرض الصومال يدرسون في الجامعات اليمنية الخاصة المختلفة وهناك اتحاد للطلاب وجالية تقوم بمتابعة احتياجات أبناء صوماليلاند في اليمن».

الممثل التجاري قال إن الدول العربية لا تقدم لهم الدعم، وإن ماهو مطلوب هو دعم في مجالات الصحة والتعليم والجانب الاقتصادي، وإنه ليس مطلوب منهم الاعتراف أو تزويدهم بالسلاح، بل لتقديم الدعم الصحي والتعليمي احتراماً لروابط الدين والأخوة.

وعن التهريب من السواحل الممتدة لـ1000 كم في أرض الصومال، نفى الممثل التجاري وجود عمليات التهريب وأن قوات خفر سواحل قد انشئت لهذا الغرض.

■ هناك 38 دولة غير معترف بها لكنها تتعامل مع المجتمع الدولي

■ يعاني التجار الصوماليون من تعقيدات كثيرة وزيادة الضرائب وهناك 30 مليون دولار ديون لدى تجار يمنيين لم يسمح لهم بالدخول لتحصيلها

عبد الملك الحوثي متحدثاً بعد توقيع اتفاق الدوحة:

هناك قيادات عسكرية ترفض إيقاف الحرب لأنها مستفيدة مالاً ونياشين

■ ما زال حطام الطائرة العسكرية التي أُسقطت موجوداً، وعلى السلطة السماح للصحفيين ليتأكد الناس من هو الكاذب

اتهم عبدالملك الحوثي السلطة بخرق الاتفاقيات وعدم إيقاف إطلاق النار على أنصارهم بعد التوقيع في العاصمة القطرية الدوحة الجمعة الماضية على إيقاف الحرب في محافظة صعدة.

وقال الحوثي إن القوات الحكومية مستمرة في تكثيف عملياتها العسكرية على المناطق التي يتمركز فيها أنصارهم،وتضرب تلك المناطق بالدبابات والصواريخ...

الزميل وهيب النصاري -مراسل "العرب" القطرية- تحادث أو تواصل الاثنين الماضي هاتفياً بالسيد عبد الملك الحوثي وكان هذا الحوار الذي تعيد نشره "النداء" اليوم بالتزامن مع صحيفة "العرب"

■ هـل توقفت الحرب في صعدة بعد التوقيع مع الحكومة اليمنية على تفعيل اتفاقية الدوحة؟

– لا.. إن القوات الحكومية مستمرة في الاعتداء وتكثيف العمليات العسكرية خاصة على مديرية حيدان بمحافظة صعدة،إذ يحاصر اللواء 17 التابع للقوات المسلحة المنطقة ويواصل اعتداءاته المستمرة على المواطنين،إذ تضرب المناطق بالدبابات والصواريخ وتهدم المنازل ويشرد الأهالي،وفي هذه الحالة نضطر الدفاع عن أنفسنا.

■ لوحظ تكتم من قبل الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي عمَّاتم الاتفاق حوله الجمعة الماضية في قطر، لماذا؟

– اتفق الطرفان التحفظ على ماتم الاتفاق عليه مؤخراً، وعدم الحديث عن التفاصيل ومن ضمن القضايا التي تم الاتفاق عليها عدم تسريب مضمون الاتفاقية.

■ أعتقد أن من شروط الاتفاقية إيقاف المواجهات المسلحة بين الطرفين،إلا أن المواجهات مازالت مستمرة؟

– نعـم وقـف إطلاق النـار من ضمن الاتفاقيـة، إلا أن القوات الحكومـة تكثـف عملياتهـا العسكرية،وستـاتي لجنـة من قطر إلي اليمن في غضون الأسـبوع الجاري ربما سـتعمل على وقف إطلاق النار بعد وصولها أتمنى ذلك.

■ هل تعني أن اسـتمرار المواجهات المسلحة بين الطرفين في صعدة يفشل تلك الموقعة في الدوحة؟

– الى الآن لم تفشل.

■ هل يوجد تواصل بينكم مع أطراف رسمية حكومية بعد عودة الوفدين من دولة قطر؟

– أحياناً يتـم التواصـل عبر وسطاء محليين فيمـا يتعلق بأمور محدودة خاصة ومنها قضية وقف إطلاق النار.

■ بعـد الاتفاقية عـادت المواجهات المسـلحة إلى مديرية حيـدان التي بـدأت فيها الحـرب الأولى..هل يعني ان المواجهات ستتوسع بين الطرفين؟

– هـذا نتيجـة للتجـاوزات الكبيـرة التـي قامـت بهـا قوات الجيش في تلـك المنطقة عن بقيـة المناطق فـي محافظة صعدة والتي لم تشـهد مواجهات مسـلحة مثل منطقة حيدان وعدد من المناطق المجاورة. وبعد الهدنة لم تتوقف التجاوزات العديدة من قبل الجيش واسـتمر لواء من الجيـش محاصرا المنطقة إلى ان تفجر الوضع،وإذا لم تتوقف العمليات العسكرية فإن التداعيات قد تتوسع إلى مناطق أخرى.

■ تتهم جماعة الحوثي بقتل شخصيات اجتماعية ومشايخ موالية للسلطة.. ماصحة هذا؟

– نحـن لانقف عسـكرياً إلا ضد من يقاتلونـا، أي نحـن نقاتل كل مـن يبدأ بمقاتلتنا ويعتدي علينا،عـادةً موقفنا دائماً الدفاع وهو حق مشروع.

■ تحدثتم في وقت سـابق أن السـعودية ليست طرفاً في الحرب، وقلتم إن هناك طرفاً آخر.. من هذا الطرف؟

– بالتأكيد هناك أطراف تشـجع النظام اليمني على استمرار الحـرب الداخلية،لكـن المملكة العربية السـعودية، حريصة على الأمن والاسـتقرار في اليمن وهذا لمصلحة المنطقة والسـعودية. وهنـاك بادرة جيدة مشـجعة لإيقاف الحرب مـن قبل ولي العهد السـعودي سـلطان بن عبدالعزيز قبل أشهر،حيث أبدى أسفة لما حصل في صعدة، وأبدى ارتياحه إلى إنهاء المواجهات المسلحة بما يوقف نزيف الدماء.

■ ماصحـة أن إيران هي من طلبت مـن دولة قطر القيام بدور الوساطة لإنهاء الحرب بين الطرفين؟

– لانعلـم بـأي وسـاطة إيرانيـة، نعـرف أنه أيـام الحرب من خلال التصريحات بوسـائل الإعلام كانت إيران من ضمن الدول الداعيـة والمشـجعة للسـلام في اليمـن، لكنهم لم يقومـوا بدور مباشر كوساطة.

■ ما دور دولة قطر في إيجاد حلول لإنهاء الحرب؟

– دور كبيـر فـي الدرجة الأولى لم يكن دوراً سياسـياً، بل هو دور إنسـاني يـدل على الإنسـانية للأخـوة القطريـين حيث إنه لـم يرق لهـم أن يتفرجوا علـى الأحداث الدامية في اليمن كما فعل الآخرون..

فالقطريون دفعهم الجانب الإنسـاني والعربي لعمل مبادرة وقف إطلاق النار والحرب.

■ هـل طلبتـم أنتـم أم الحكومة اليمنية من قطـر تفعيل اتفاقية إيقاف الحرب؟

– هـذه الأمور لايروق لنا الحديث أو الإدلاء بتصريحات في الوقت الراهن.

■ كان من ضمـن اتفاقية الدوحة السـابقة مغـادرة عبدالملـك الحوثـي، وآخريـن مـن قيادة الحوثيـين إلـى قطـر لاجئـين سياسـيين، هـل مازالـت قائمة ضمن الاتفاقية الأخيرة؟

– ليـس الوقـت مناسـباً للحديث عن هذا سنترك المستقبل يكشف عن الحقائق.

■ يعني نسـتطيع القول أنكم ستبقون في اليمن بعد تنفيذ اتفاقية إيقاف الحرب؟

– الجميـع يعـرف دعـوة رئيـس الجمهوريـة للمعارضة في الخارج للعودة إلى البلد.

■ الحـرب الدائرة ليسـت لمصلحـة البلد.. لمـاذا يصر الحوثيون على استمرار المواجهات المسلحة؟

– لسـنا مصريـن علـى اسـتمرار الحرب،بـل نحـن نضطـر اضطـرارا للدفـاع عن النفس بعد مـا تقوم السـلطات بالاعتداء على أتبـاع الحوثـي. والسـلطة لايهمهـا مصلحـة البلـد بقدر مصلحتها بعيداً عن البلد والمشكلة ليست مع جماعة الحوثيين فالسـلطة تتعامل بمثل الشـيْ مع الأطياف السياسية، والمشكلة متفاقمة في كافة البلد من الشـمال إلـى الجنوب،وقد طلبنا عدة مرات بتشـكيل لجان تقصـي الحقائق لمعرفة الحقيقة وكشـفها وإصرار السـلطة على منع الصحافيين من التغطية الميدانية في صعـدة يـدل على أن هناك ما تخشـى السـلطة من كشـفه للرأي العام وإطلاع الآخرين.

■ اتهمت السـلطة باعتقالهـا عدد من أتبـاع الحوثي في مختلـف المحافظات اليمنية،هل شملتهم الاتفاقية بعد إيقاف الحرب؟

– نعم.. هذه من الأمور التي تم الاتفاق عليهـا بإخـراج جميع المعتقلـين في كافة السـجون اليمنية وهـذا ماناملة قريباً من السلطة، والمشكلة أن السـجون اليمنية في غالبيتها ليسـت إنسـانية وبعيدة عن كافة الحقوق الإنسانية،والواقع يثبت ذلك فهـم يمارسـون التعذيب داخل السـجون ويحرمـون السـجناء من أبسـط الحقوق التي كفلها الدسـتور والقانون لهم،وهناك للأسـف الشـديد ربع المعتقلين من الأطفال دون السـن القانوني وسـجنوا دون مبرر وبعضهم أخذ من داخل المدارس.

■ ينشغل النظام بحروب داخلية فيما الاريتيرون يقدمون صيادين يمنيين لمحاكمة عسكرية

■ دعـا الرئيـس علي عبداللـه صالح جماعة الحوثي الى تأسـيس حزب سياسي لهم.. لماذا رفضتم؟

– المشـكلة أكبر من تأسـيس حزب سياسي؛ النظام يستهدف جماعة الحوثي هم يسـتهدفوننا مناسـباتنا ومدارسنا الدينية ويكفرونـا ويمنعونا من نشـر كتبنا، أي هم يسـتهدفوننا فكرياً وأمنيا وسياسـياً واقتصاديا حتى أنهم دمروا المزارع والمتاجر نهبت، فالمسـألة ليسـت بالبسـاطة هذه، حيث الواقع السياسي غير ملائم والمواطن اليمني كفل لهِ الدسـتور حرية التعبير فهو حق قانوني قبل أن يكون سياسياً.

ولا توجد في الواقع ديمقراطية حقيقية في اليمن إذ تتعرض أحـزاب المعارضـة إلـى مضايقـات وتهديـدات بحلها،وهنـاك أيضـاً ملاحقـة الصحافيـين إذ تم ملاحقـة وتعذيب العديد من الصحافيـين والصحافيـات اليمنيـات، يعنـى توجـد مسـاحة محدودة من الديمقراطية وإذا تم تجاوز تلك المسـاحة تواجهها السلطة.

■ هل هذا ماجعلكم ترفضون تأسيس حزب سياسي؟

الوضـع لايسـمح فـي اليمن فالمنـاخ الموجود فـي اليمن غير ديمقراطي أصلاً؛ هناك سـلب واضطهاد وظلم ومصادرة لأبسط الحقـوق التي كفلتها التشـريعات اليمنيـة، نحتاج قبل هذا إلى مناخ ديمقراطي حقيقي.

■ ما هي معوقات نجاح الوسـاطة القطرية لإنهاء الحرب من وجهة نظرك؟

– توجد قيادات عسكرية ترفض إيقاف الحرب لأنها مستفيدة من استمرارها. أعتقد أننا بحاجة إلى مراقبين محايدين محليين لكشف حقيقة من الذي يرفض إيقاف إطلاق النار ويقوم باختلاق مبررات وهمية غير صحيحة.

هناك جهات عسـكرية مسـتفيدة من اسـتمرار الحـرب مادياً وأيضـاً منحهـم رتباً عسـكرية، فمـن ضمن اخطاء الموسسـات العسـكرية أن الرتـب والأموال تعطـى على قـدر مايرتكب الفرد من جرائم قتل وتدمير لأبناء شـعبه ووطنه، وليس على أسـاس دراسة حقيقية ولا مواقفه لحماية الوطن وأبنائه.

■ عفواً سيد عبد الملك.. من هي تلك الجهات المستفيدة من استمرار الحرب؟

– الجميـع فـي البلد يعرف مـن هي تلك الجهـات ولا نحتاج الحديث عن هذا الموضوع.

■ ممكـن تحدثنا عن الوضـع الحالي في محافظة صعدة بعد عودتكم من دولة قطر.

– تشـمل المواجهـات المسـلحة عـدداً مـن مناطـق مديريـات حيدان وتلك المناطق تشـهد هجوماً من القوات الحكومية بشكل مسـتمر باسـتخدام الأسـلحة الثقيلة وبقية المناطق تشهد حملات عسكرية نسبية واحتقان في بعض المناطق.وهناك ضرب متقطع من الجيش علـى جماعة الحوثيين، أبرز مافيه ضرب بمدفعيات الهاون والرشاشات الثقيلة.

■ ماذا عن نفي المصدر العسـكري سـقوط طائرة مطلع الأسبوع؟

– ليفتحـوا المجال لوسـائل الإعـلام لمعرفـة الحقيقة فحطام وآثار الطائرة ما زالت موجودة في المكان التي سقطت فيه، ولو سـمح للصحافيين الدخـول إلى صعدة لتمكنوا مـن تصويرها، لكـن هـم يتعمـدون التعتيـم الإعلامي ثـم ينقلون مايـروق لهم وينكرون ما لا يروق لهم.

■ في الأخير ماذا تريد قوله؟

– نؤكـد علـى أهمية تضافر الجهود فـي اليمن لوقف الحرب لأن السـلطة فقـدت الحكمـة والرشـد تمامـاً وتتجـه بالبلد إلى الانهيـار والضيـاع. وأعتقـد أنـه مـن الضـروري تضافـر كافة الجهـود اليمنية من أجل مسـاعدة الجهود التـي تقوم بها دولة قطر المشكورة لإحلال السلام والأمن في اليمن السعيد.

وأتمنـى من الأنظمة العربية أن لا تشـجع نظام صنعاء على الحـرب داخـل البلد،ونلوم هـذا النظام الـذي لايبالي ولا يعطي سيادة اليمن أهمية، حيث قام الاريتريون بحجز ثمانية صيادين يمنيـين وتقديمهـم إلى محاكمة عسـكرية أرتيرية دون أن يحرك نظام صنعاء ساكناً.. الأمور والقضايا الهامة يهملها هذا النظام وينشغل بحروب داخلية هو السبب فيها.

صالح هبرة ممثل الحوثي في اتفاق الدوحة لـ«النداء»:

تنفيذ الإتفاق يقع على السلطة بالدرجة الأولى لأنها من شنت الحرب

وصـف صالح أحمد علي هبرة، ممثل عبدالملك الحوثـي، الإتفـاق الموقـع لاسـتئناف الوسـاطة القطريـة فـي الدوحة بأنـه كان إيجابياً وسـادت فيـه أجواء تفاهـم، أن قطر أدارت الحوار بطريقة دقيقـة ومنظمـة تشـكر عليهـا دون تحديـد جول زمني للتنفيذ.

وأشـار هبرة الذي تحدث لـ «جلال الشرعبي» من «النداء» مسـاء أمـس الثلاثاء عقب عودته من الدوحة، إلى أن طاولة الحوار التي جمعت الدكتور عبدالكريم الارياني مستشـار رئيس الجمهورية واللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية كممثلـين للحكومة، إلى جانبه مع يحيى الحوثـي كممثلـين لعبدالملك الحوثـي جرى فيها نقاشـات جـادة ومسـتفيضة خرجـت بنتائـج إيجابية حـول إيجاد الآلية الكفيلة بتطبيق بنود الإتفاقية التي رعتهـا دولة قطر. وعن الجديد في الاتفـاق الموقع في الدوحة قال «هبرة» إن خمسـة أعضاء سـيمثلون الحوثي في اللجنة الرئاسـية المشـكلة فـي السـابق وإنـه جـرى بطريقـة أكثر تفصيلاً مناقشة ملفات تتعلق بالمعتقلين حيث تم الإتفاق على أن يتم إطلاق جميع المعتقلين بسبب الحرب فـي جميع المحافظـات اليمنية وليس في صعدة وحدها خلال شـهر كاقصى حد من توقيع الإتفاق بين الجانبين.

وأشـار ممثل الحوثي إلى أن ملفات عديدة تم تقديمها والإتفاق بشـأن حلها لها علاقة بالقتلى والجرحـى. حيث التزمـت الحكومة بعلاج جميع الجرحى في الداخل وتسـفير مـن يحتاج للعلاج في الخارج، وتشـكيل لجنة من الجانب الحكومي والحوثـي والقطريـين لحصـر الأضـرار التـي تعرضت لها المنازل والمـزارع والممتلكات عموماً وتابـع: هنـاك إتفاق على أن يقـوم الهلال الأحمر اليمنـي والقطـري بمسـاعدة المجلـس المحلـي بصعدة للقيام بحصر الأضرار.

■ لقد داست الدبابات مزارع الرمان والتفاح وقام أفراد من الجيش ببيع مزارع القات الخاصة بالناس في الأسواق العامة.

واضاف: «بشأن القتلى تم الإتفاق على تشكيل لجنة أخري لمعرفة مصير المفقودين ومنهم حسين الحوثي.. وزاد: «قدمنا كشفاً يحوي 280 شخصا مفقـوداً خـلال الحـرب وأن المئات مـن المعتقلين مـن تعـز والحديدة وحجة وصعدة سـيتم إطلاق سـراحهم واعادة من تم تسـريحهم من وظائفهم لإعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

وأوضـح «هبـرة» أن تطبيق مـاتم الإتفاق عليه كفيل بإنهاء المشكلة.

ومـن بـين القضايـا التـي تم بحثهـا أيضـاً إختراقات الجيـش للمزارع واعتداءاتهم المتكررة على الممتلكات في القرى ورفع النقاط العسـكرية، وإنهـا حالـة الحصار المفروض من السـلطة على المستشـفيات والمـدارس والمـزارع الخاصة ومنع دخـول العلاجات والمواد الغذائية والإسـتهلاكية اللازمة للحياة.

وقـال صالـح هبـرة إن الحصار الـذي فرضه الجيش منذ بداية الحرب وحتى الآن على العديد مـن المناطق قد ضاعـف من معانـاة الناس حيث وصل سـعر كيـس القمح الى 25 ألـف ريال، وأن المـزارع تعرضـت للنهـب مـن العسـكريين وتم الإسـتيلاء علـى مزارع القـات الخاصة في بعض المناطـق وجـرى بيع محصولها في الأسـواق من قبـل أفـراد الجيـش أمـام أعـين أصحابهـا. كما فـرض الحصـار على دخـول الديزل ممـا زاد من معانـاة حالـة الحصار المفروض من السـلطة على المستشـفيات والمـدارس والمـزارع الخاصة ومنع محاصيل التفاح والرمان.

■ اللجنة القطرية ستصل اليوم أو غداً ومازال هناك مناوشات في بعض المناطق ووصل سعر القمح 25.000 ألف ريال.

واضـاف: «هـذه التصرفـات أدت إلـى زيـادة أعداد المقاتلين إلى جانب الحوثي وزادت القناعة لدى الناس بأنهم أصبحوا عرضة للنهب والسلب والإهانة لكراماتهم».

وبشـأن الوضـع علـى الأرض الأن قال «هبرة» أن القصـف اسـتمر بعنـف حتـى صبـاح اليـوم الثلاثـاء وإن الهدوء عـاد بعدها في أغلب المناطق فيمـا لا زالت هناك مناوشـات فـي مناطق أخرى مثـل «حديـد». ونـوه هبـره إلـى أن القتلـى بلـغ عددهـم في الحرب الماضيـة 54 امرأة وجرح 77. ومن الأطفال 33 وجرح العشـرات رافضا الإشارة إلـى عدد القتلى فـي صفوف المقاتلين المسـلحين في الميدان.

وعـن القتلـى مـن أسـرة الحوثـي أوضح أن أربعـة من أبناء السـيد بدر الديـن الحوثي قتلوا «علي، أحمد، عبدالقادر، حسـين»، بالاضافة إلى 3 من أحفاده.

وعن آلية تسليم الأسلحة من قبل الحوثيين إلى الحكومة حسـب الإتفاق قال «هبرة» إن الحوثيين شـأنهم في هذا الأمر شـأن بقية اليمنيين واليمن مسلحة من أقصاها إلى أقصاها. والمهم هو تنفيذ بنود الإتفاق من بدايته وإثبات الحكومة لجديتها والتزامها بالوفاء بما وقعت عليه في الدوحة.

وعـن الجيـش الشـعبي المسـاند للقـوات الحكومية اشار «هبره» إلى أن هؤلاء كانوا سبباً في حدوث العديد من المشكلات، وأن على الدولة التي دعمت هذا الجيش إيقاف التداعيات التي قد تنتج عن هذا الأمر سواء فيما يتعلق بالثارات أو غيرها من المشاكل.

واكـد صالـح هبـرة لـ«النـداء» أن الكتيبتـين العسـكريتين اللتـين جـرى حصارهمـا لمـدة 20 يوماً قد جرى فكه أمس الثلاثاء وأن المسـتلزمات جميعهـا قـد أدخلتهـا الجهـات الرسـمية إلـى الكتيبتين أيضاً.

ونفـى «هبـرة» قيـام السـلطة بسـحب بعض وحداتها العسـكرية مـن بعض المناطق، مشـيراً إلـى أن هنـاك العديـد مـن الخروقـات يرتكبهـا الجيش يتم رصدها فـي بعض المناطق لتقديمها للجنة، حال مباشرة عملها.

وأوضـح أن اللجنـة القطريـة سـتصل اليـوم الأربعـاء، أو غداً الخميس إلى صنعاء ثم صعدة، نافيـاً أن يكـون قد التقى بالرئيس بعد عودته من قطر أو بالدكتور الارياني وعلي محسـن الممثلين الرسميين للحكومة.

وحمّل «هبرة» السلطة مسؤولية تنفيذ الإتفاق لأنها الطرف الذي بدأ بالحرب، حسب قوله، فيما كان الجانب الآخر في حالة دفاع.

رئيس هيئة الدفاع عن الخيواني لـ«لنداء»... (تتمة)

هذا مع العلم أن الجدل لا يتمحور حول ما إذا كان الإختصاص النوعي لمحكمة ما يمثل انتزاعاً لبعض اختصاصات المحاكم العادية ذات الولاية العامة أم لا. ولا حول الإختصاص النوعي في علاقته بالإختصاص المكاني. بل حول الجهة التي يحق لها دستورياً تقرير مثل هذا الإنتزاع. أي حول الجهة المختصة دستورياً بإنشاء النيابة أو المحكمة لا فرق، وتحديد نطاق اختصاصها النوعي والمكاني. فإذا كان الدستور في المادة (149) يقرر بأن النيابة العامة هي هيئة من هيئات السلطة القضائية. ما يجعلها مشمولة بما جاء في المادة (150) دستور، من تقرير بأن إنشاء وترتيب الجهات القضائية وتحديد إختصاصاتها يتم بمقتضى قانون صادر عن السلطة التشريعية المختصة دستورياً بالتشريع. فإن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته، وقد تصدى لإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة، وتحديد نطاق قانوني لإختصاصها نوعياً ومكانياً. يكون قد جاء مخالفاً لمواد الدستور هذه. وهذا ما بينته عريضة الدفع كوجه أول من العوار الدستوري المدفوع به.

■ أشارت الوزارة إلى أن الرئيس أصدر القرار الجمهوري الخاص بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة بصفته رئيس مجلس القضاء الأعلى، وليس رئيساً للجمهورية، هل يمكن أن تتعامل الدائرة الدستورية مع هذا الأمر بإعتباره جانباً فنياً فقط يمكن تجاوزه، وتهمل الجانب المحدد والواضح في المسألة، والذي يقول بعدم توفر الرئيس على أية صلاحية في هذا الشأن الذي يستوجب صدور قانون وفق النص الدستوري ليحوز على شرعية؟

– كيف ستتعامل الدائرة الدستورية مع ما أشرت إليه، هذه مسألة تخصها. ولا يحق لنا التدخل فيها. علينا احترام القضاء وتبجيله أياً كانت الأحوال وظروف الزمان والمكان. أما بشأن ما قالت به الوزارة فلا بأس من الإيضاح بأن مذكرة الوزارة بالرد على الدفع لا تجادل في أن الصلاحية الدستورية لإنشاء وترتيب الجهات القضائية وتحديد اختصاصاتها، منوطة بالسلطة التشريعية، أي بالقانون، طبقاً لنص المادة (150) من الدستور، الذي أوردته كاملاً. بل وعلقت عليه بالقول بأن (الواضح من النص الدستوري السابق الذكر أن الدستور قد أناط بالسلطة التشريعية تنفيذ القاعدة الدستورية السالفة الذكر). ولكنها تذهب إلى القول بأن القانون أناط ذلك بمجلس القضاء الأعلى، بنصه في المادة (8/ ب) من قانون السلطة القضائية على ما نصه " يجوز بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناءً على اقتراح من وزير العدل إنشاء محاكم قضائية إبتدائية متخصصة في المحافظات متى دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً للقوانين النافذة"، وبأن مجلس القضاء قد وافق على إنشاء محكمة جزائية وحدد اختصاصاتها، وبأن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته ليس قراراً مستقلاً بل إجراء كاشفاً – حسب قولها – يعبر عن موافقة مجلس القضاء إستناداً إلى القانون.

والامر هنا ليس فيه أي جانب فني، نحن بصدد جانب دستوري وقانوني فحسب. ولا وجاهة لما قالت به الوزارة في هذا الخصوص. ذلك أن ما تعين أساساً للدفع بعدم الدستورية ليس القول بتعدي رئيس الجمهورية على اختصاصات مجلس القضاء. وإنما هو العوار الناجم عن مخالفة القرار لنصوص المواد 119، 120، 150 من الدستور. وبالتالي فإن موافقة مجلس القضاء ليس من شأنها إزالة هذه المخالفة. وللتوضيح أكثر نقول: إذا كان نص المادة (119) من الدستور لا يخول رئيس الجمهورية صلاحية إنشاء نيابة أو محكمة، فليس من شأن موافقة مجلس القضاء منحه إختصاصاً لا يقرره الدستور. وإذا كان نص المادة (120) من الدستور يشترط لتحقق سلامة القرار الجمهوري عدم تعطيله لإحكام قانونية نافذة، وكان القرار المدفوع بعدم دستوريته قد عطل الأحكام القانونية المقرره بنصوص المواد (115، 231، 234) إجراءات جزائية، فليس من شأن موافقة مجلس القضاء تسويغ هذا التعطيل. هذا فضلاً عن أن النص في المادة 150 دستور، يقرر أن إنشاء الجهات القضائية ومنها النيابة لا يكون إلا بقانون. وهذا يحسم المسألة ويعدم أي إمكانية للجدل بشأنها. وما من جانب فني هنا يمكن القول به. الجانب الفني هو الجانب القانوني ذاته والعكس صحيح. والطريف أن الوزارة تقر بتوافر العوار الدستوري ولكنها ترى أن هذا العوار بحيق بنص المادة (8/ ب) من قانون السلطة القضائية، إذ جاء في مذكرتها ما نصه: "أن الطعن على قرار إداري لمخالفته لنصوص دستورية مباشرة بدون الطعن في النصوص القانونية المستند إليه هذا القرار أمر يتعارض مع أحكام وإجراءات رفع الدعوى بعدم الدستورية ولا ينتج أثره في المجتمع إلا بإزالة المخالفة الدستورية المتمثلة في نص القانون النافذ الذي لم يطعن فيه وبذلك فلا قيمة لإلغاء القرار الإداري أو الحكم بعدم دستوريته مع الإبقاء على النص القانوني الذي صدر القرار بموجبه".

وبصرف النظر عن صحة القول بإدارية القرار من عدمه، إلا أن ما يقتضي الإيضاح في هذا المقام هو أن قولها هذا يمثل تنبيهاً بعدم دستورية القانون المذكور. والمعلوم أن الدفع بعدم الدستورية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يتعين على المحكمة وفق نص المادة (185/ مرافعات) أن تقضي فيها من تلقاء نفسها دون طلب، وحسناً فعلت الوزارة إذ أثارت ذلك أمام الدائرة الدستورية بالذات.

■ وماذا لو تم الأخذ بقول الوزارة بأن القرار إداري. هل يغير ذلك من شيء أو هل يرتب نتائج أخرى غير التي تقولون بها؟

– لا. الجدل في هذه النقطة غير منتج إطلاقاً. الاشكال ليس في صفة القرار إداري، غير إداري. بل في الجهة الصادر عنها والنص الذي خولف. بمعنى هل هذه الجهة قانونية أم دستورية المنشأ. وهل النص الذي خولف قانوني أم دستوري. هذا فقط يمكن أن يرتب نتائج قانونية. فمخالفة القرار لنص دستوري تخضعه لرقابة القضاء الدستوري ويطعن فيه بعدم الدستورية. ومخالفته لنص قانوني تخضعه لرقابة القضاء العادي ويطعن فيه بعدم المشروعية. وهكذا الحال بالنسبة للجهة الصادر عنها القرار، فالمعلوم أن الجهة – أية جهة – تستمد صلاحياتها وإختصاصاتها من سند إنشائها. فإذا ما كانت دستورية المنشأ خضعت قراراتها لرقابة القضاء الدستوري. وإذا ما كانت قانونية المنشأ خضعت قراراتها لرقابة القضاء العادي. ولكن في حين يمكن تصور إمكانية مخالفة قرار صادر عن جهة قانونية المنشأ للدستور، وبالتالي إمكانية الطعن في قرارها هذا بعدم الدستورية. إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لجهة دستورية المنشأ. ذلك أن مخالفة قرار هذه الجهة للقانون هي في آن مخالفة للدستور. ولا يمكن أن يكون قرارها موافقاً للقانون ومخالفاً للدستور في آن إلا إذا كان القرار والقانون غير دستوريين. وهذا ما قالت به الوزارة، إذ حاولت إخفاء عوار القرار المدفوع بعدم دستوريته بعوار القانون، دون إدراك ما يترتب على قولها هذا من خطورة. فمع أن التذرع بالقانون والتستر به، غير صحيح كما أوضحنا في إجابات سابقة إلا أن العوار الحائق بالقانون، حتى مع إفتراض صحة ما تقول به الوزارة في خصوصه جدلاً. لا يزيل العوار الحائق بالقرار ولا يبرأه من عيب مخالفة الدستور.

■ أثير لغط واسع حول أن المحكمة إستثنائية. واللافت أن دفعكم لم يثر هذه النقطة وركز على مضامين قانونية بحته مثل مسألة الإختصاص المكاني وعدم صلاحية إصدار قرار إنشائها من قبل الرئيس وتعارض قرار الإنشاء مع نصوص دستورية قانونية نافذة، كيف تفسرون هذه النقطة؟

– أوضحت في إجابة سابقة أنه لم يكن لدينا موقفاً مسبقاً تجاه النيابة والمحكمة الجزائية. البعض يعتبر أن المحكمة إستثنائية ويقاطعها على هذا الأساس. وإستثنائية بالمعنى المتخيل أو المترسب في الذاكرة، الذي يحيل ذهنياً إلى ما كان يعرف بمحاكم أمن الدولة التي كانت قائمة في عهود سابقة، وخاصة إبان قيام الثورات والإنقلابات العسكرية، وفي ظل بعض الإنظمة الديكتاتورية قديماً وحديثاً. نحن لا نرى أن المحكمة إستثنائية بهذا المعنى. ذلك أن قضاتها معينون من قبل السلطة المختصة بالتعيين وهي مجلس القضاء، ووفق أحكام قانون السلطة القضائية. وتتم المحاكمات أمامها وفقاً لأحكام القوانين، الإجرائية والموضوعية، النافذة في البلد، وتخضع الأحكام الصادرة عنها لذات نظام الطعن في الأحكام، المقرر بموجب هذه القوانين، والمتبع في النظام القضائي القائم عموماً. ولا نرى أن هناك ما يعيبها إذا نشأت بموجب قانون طبقاً لنص المادة (150) من الدستور.

■ هل تعتقدون أن المعطيات المتوفرة لدى الدائرة الدستورية كافية لإصدار قرار ينتصر للدستور والقوانين؟

– نعم ولم لا. نثق بالقضاء. وعلينا أن نثق به على الدوام. وعلى رأسه الدائرة الدستورية الموقرة. علينا أن ندرك أن الدولة حين تلتزم بالدستور والقانون تكتسب سلطة أقوى على مواطنيها، وتضمن إحترامهم، بالمقابل، لقوانينها. ومن جانب آخر، وحتى إذا ما أخذنا ما لدى البعض من هواجس بشأن تأثير السلطة والسياسة على القضاء، بعين الإعتبار. فلا نرى مبرراً للتخوف إزاء ما نحن بصدده. لننظر إلى الجانب الإيجابي من الأمر. أو بالاحرى لنفكر بإيجابية وننظر ما الضرر الذي يمكن أن يترتب إذا ما قضى بقبول الدفع؟ لا أضرار، بل على العكس، ستظهر الدولة إحترامها للقانون وستنال بذلك إحترامها لنفسها وإحترام الآخرين لها في الداخل والخارج. وليس هناك ما يمنعها من إنشاء نيابات ومحاكم، جزائية متخصصة، بالعدد الذي تريد بموجب قانون وفق أحكام الدستور. أين المشكلة في ذلك؟ لماذا نرتاب ونتوجس؟ نحن لا نعاني من ذلك. ولا مشكلة لدينا أياً كان الحكم الذي سيصدر.

عبدالملك الحوثي

للعودة إلى البلد».

وعن نيته تشكيل حزب سياسي بموجب الإتفاق قال: «المناخ الموجود في اليمن غير ديمقراطي أصلاً وهناك سلب واضطهاد وظلم ومصادرة لأبسط الحقوق التي كفلها الدستور».

واضاف:«المشكلة أكبر من تأسيس حزب سياسي حيث النظام يستهدفنا في مناسباتنا ومدارسنا الدينية ويكفرونا ويمنعونا نشر كتبنا».

وأوضح الحوثي أن المعتقلين يتعرضون للاحتجاز في سجون، غالبيتها ليست إنسانية وبعيدة عن الحقوق المكفولة في الدستور والقانون وأن ربع المعتقلين من الأطفال ودون السن القانوني وسجنوا دون مبرر وبعضهم أخذ من داخل المدارس.

ورفض وصف الإتفاق الموقع في الدوحة بالفشل مع استمرار عملية القصف من قبل الجيش في بعض المناطق.

5 أعضاء

لأحزاب اللقاء المشترك مقاطعة الدعوة التي وجهتها رئاسة الجمهورية أمس الثلاثاء لالتئام اللجنة الرئاسية الوطنية المشرفة على تنفيذ اتفاق 17 يونيو 2007م في صعدة.

وقال الناطق الرسمي لأحزاب المشترك "محمد الصبري" في تصريح لـ"الوحدوي نت"إن موقف المشترك جاء بعد إقدام السلطة على إلغاء اللجنة قبل حوالي شهر واستبدالها بلجنة أخرى، دون احترام للمؤسسات الدستورية، ومراعاة الجهود الشخصية لأعضاء اللجنة أثناء مشاركتهم.

ودعا الصبري إلى إيجاد حل في إطار وطني واسع للوضع المتفجر في صعدة، معتبرا، الطرفين " السلطة والحوثيين"، يمارسون الاستهتار بدماء اليمنيين.وان والمشترك يرفض أن يكون مشاركا في هذه الجريمة

باصرة: الملحقيات

وهاجم باصرة في حوار صحفي نشرته العرب القطرية وزارة التربية والتعليم لعدم إشراك وزارته في إجتماعاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وكشف عن تشكيل للجنة وزارية للتأكد من سلامة اداء فروع الجامعات في السعودية التي تعتمد نظام التعليم عن بعد وقال: إن هذه العملية التعليمية يلفها الفوضى وتفشي بيع الشهادات للطلاب بشكل كبير.

كما هاجم باصرة رؤساء الجامعات الحكومية، وقال: أين يذهبون بإيرادات التعليم الموازي مشيراً إلى أن إيرادات جامعة صنعاء من الموازي تصل إلى مليار وثلاثمائة مليون ريال سنوياً، فيما تصل في جامعة عدن ما بين 800–700 مليون ريال سنوياً.

منوهاً إلى الفترة التي ترأس بها جامعة عدن ثم جامعة صنعاء حيث أوضح أنه كان يعكس تلك الإيرادات على تحسين أوضاع هيئة التدريس وتوسيع وتحديث مباني وأجهزة الكليات.

وعن تدني مستحقات الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج قال: إن المنح المالية للطالب اليمني هي أقل منحة مقارنة بالدول العربية، وإن الاعتصامات التي ينفذونها بعضها مشروعة.

وكشف عن استحواذ بعض الملحقيات الثقافية في بعض السفارات على أكثر من 50٪ من مستحقات الطلبة.

وفيما يتعلق بمستوى العملية التعليمية في الجامعات اليمنية خصوصاً بعد توقف المساعدات المالية من الدول الشقيقة فقد أوضح تدني مستوى التعليم في جامعة صنعاء منذ انقطاع الدعم الكويتي لها في 1990.

واعتبر وزير التعليم العالي أن المشكلة الأخيرة التي حدثت في جامعة صنعاء جراء اعتداء ضباط الأمن على الشقيقين جميل ومراد سبيع ليست لطيفة، وقال: «يفترض أن يكون للجامعات عسكر خاص تحت إشرافها وأن يكونوا من حرس المنشآت والشرطة المدنية، كما ويرتدون زياً خاصاً بالجامعة وتمنى باصرة على رؤوساء الجامعات أن يحدد مهام الحرس ويفرضون عليهم سلوكاً يليق بالحرم الجامعي ولى معسكراً.

حملة برلمانية

رئاسة المجلس بعريضة تطالب بإيقاف المستقلة فأحالها يحيى الراعي، رئيس جلسة أمس الثلاثاء، إلى لجنة الإعلام والشفافة لدراستها وسط اعتراض النواب.

سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر، اعترض على إحالة الطلب إلى لجنة الإعلام أو مناقشة المجلس لها، وقال إن المجلس ليس من حقه مناقشة ما تنشره الصحافة وإذا كان أحد المتضررين مما تنشره صحيفة المستقلة فعليه اللجوء إلى القضاء المخول الوحيد للنظر في مثل هذه القضايا.

النائب المستقل صخر الوجيه، قال لـ«النداء» إن المجلس ليس ساحة لإرهاب الصحافة فقانون الصحافة حدد الجهة التي يلجأ اليها أي متضرر وهو القضاء، طالباً من المجلس أن يربأ بنفسه أن يتحول إلى ساحة قضاء وينسى مهامه الرقابية والتشريعية. فهناك كثير من المسؤولين بحاجة إلى المساءلة والمحاسبة.

عند الإنتهاء من مناقشة طلب النواب إحالتها إلى لجنة الإعلام، توجه النائبان عارف الصبري ومحمد الحزمي إلى مكتب النائب العام ومعهم عريضة احتساب موقع عليها 11 نائباً تطالب بإسقاط عضوية أحمد سيف حاشد من البرلمان لإخلاله بإحدى شروط العضوية.

حاشد وفي تصريح لـ«النداء» قال إن الحملة المثارة هدفها تحريض الناس ضده «لمحاولة تصفيتي والتي قد يقوم بها أحد أتباعهم وبالتنسيق مع السلطة».

وأضاف: «طرح هيئة الرئاسة» مناقشة الطلب على المجلس، فإنه بهذا يتدخل في أمور ليست من اختصاصه بل من من اختصاص القضاء.

وأوضح أنه كان المفترض من المجلس أن يرفع سقف حرية الصحافة والرأي والتعبير لا أن يتحول إلى أداة قمع ومحاكم تفتيش ضد الرأي الآخر».

ووصف الحملة ضده بأنها نوع من الإرهاب من قبل المتزمتين والتكفيريين والذين يضيقون بالرأي الآخر ويحملون ثقافة إقصائية» بحسب حاشد.

وكان نواب في المؤتمر الشعبي العام قد طالبوا في نوفمبر الماضي برفع الحصانة البرلمانية عن النائب حاشد بدعوى أنه أساء للوحدة ويدعوا للإنفصال.

مواقف حاشد المدافعة عن الحقوق والحريات للمعتقلين في سجون الأمن السياسي عرضته لمضايقات واعتداءات والاحتجاز وتهديدات من قبل الأجهزة الامنية.

الورقة الأمنية

الأرحبي مجدداً لـ "النداء" أن المجتمع المدني يدخل كشريك في الرقابة على التزام الحكومة وتنفيذها ومستوى الإيفاء بالعهود التي قطعتها في مؤتمر لندن واعتبر أن الصحافة تمثل قوه تعترف بها الحكومة من خلال حرية الرأي والنقد. وهي بذالك تشارك في الرقابة والمساءلة العامة إلى جانب الأحزاب

وأثنى عبد الرحمن العطية ألامين العام لمجلس التعاون الخليجي على مساعي اليمن لإنشاء وحدة خاصة لمتابعة وتسريع انضمام اليمن للمجلس، ولكنه أكد على ضرورة التنسيق الذي تشترك فيه عدد من المنظمات الدولية ومنها البنك الدولي بينما أكدت"دانييلا جراسني" نائب رئيس البنك الدولي خلال المؤتمر على دوره في تسريع انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي ، وينحصر دور البنك في تقريب الخبرات اللازمة. فالبنك الدولي يجد أن هناك تقدماً في إدماج اليمن بالخليج غير أن كثيراً من المانحين ما زالوا يجدون أن اليمن لم تتغلب بعد على الكثير من الصعوبات التي تواجه التنمية والاستثمار وبالتالي الانضمام للمجلس ومن أبرز التحديات التي عرضت إلى جانب الأمن، كان التزايدا لسكاني الكبير الذي يعد تحديا لأي موارد تنموية، واتساع الفجوة التعليمية بين الإناث والذكور.

رفض دفوع

نظيره المصري من حيث قصر اختصاص الدائرة الدستورية على دستورية القانون فقط.

لكن الدائرة الدستورية برئاسة القاضي عصام السماوي رئيس المحكمة العليا، اعتبرت أن استدلال الوزارة يقوم على شفا جرف هار لأن ما استدلت به الوزارة يؤكد عكس ما ذهبت إليه، فالمحكمة العليا في مصر استقر قضاؤها في احكامها المتتالية على بسط رقابتها على التشريعات كافة، على اختلاف أنواعها ومراتبها سواء كانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية أم كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفذية، إذ إن التشريعات «كاللوائح تعتبر قوانين من حيث الموضوع وإن لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من السلطة التنفيذية».

ويحاكم الزميل عبدالكريم الخيواني بتهمة الاشتراك بتأسيس عصابة مسلحة للقيام بعمليات ضد الدولة.

وأثير لغط حول النيابة الجزائية المتخصصة، منذ إنشائها بقرار جمهوري عام 1999، خلافاً للدستور الذي ينيط إنشاء وترتيب الجهات القضائية وتحديد اختصاصاتها بالسلطة التشريعية.

ويرأس هيئة الدفاع عن عبدالكريم الخيواني المحامي هايل سلام، وتضم في عضويتها المحاميين نبيل المحمدي ومحمد المداني.

وإلى مصادرة سلطة مجلس النواب في القرار الجمهوري، يرتكز الدفع بعدم دستوريته على كون القرار الجمهوري جاء معطلاً لأحكام قانونية، حيث قرر لأعضاء النيابة الجزائية المتخصصة اختصاصاً مكانياً مطلقاً، أي مستغرقاً لإقليم الجمهورية برمته.

الرجل القوي

على الدوام.قبل سنوات كان الهم كيف يأفل نجم علي محسن كمقدمة لتهيئة طريق التوريث لنجل الرئيس علي عبدالله صالح؛ جرى سحب معسكرات من تحت قيادة علي محسن.. لكن الأمر ما لبث أن أصبح الغد أشبه بلعبة قمار جالبة للكوارث في نهايتها.

جاءت أحداث الجنوب لتعيد علي محسن إلى الواجهة: ثقله الصلب في أبين، واشتعال النار في شبوة تحتاج إلى تدخله بطلب من الرئيس، وحيث يتكئ على قاعدة شعبية قوامها وجاهات وأحزاب ذات مرجعيات دينية علاوة على قيادة عسكرية مفرطة في ولائها له. لاتبدو لعنات الكراهية تلاحقه -كأقرانه- في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وفي صعدة حيث الحرب التي استمرت لسنوات، لم تنجح من التخلص من علي محسن الأحمر، ولم يقدم الرجل نفسه في جولات الصراع والتفاوض إلا كقائد ينفذ أوامر قائده بتفان وإخلاص.

ليس الأمر إطراءً للرجل، لكنه يبدو قائداً يكره الكذب.. وأنه مع السنوات أصبح له حضور إقليمي ويحظى بتقدير ومصداقية.

قد يكون القائد الأعلى أبله حين يصدر أوامره للقائد الميداني لخوض معركة لا يعرف جغرافيتها.

لكن الرجل الشجاع هو الذي يتخذ القرار الشجاع في الوقت المناسب.

والقائد العسكري الفطن هو الذي لا يذهب إلى المعركة ليدفع بجنوده إلى محرقة الموت.

يبدو أن الرجل قريباً من دار الرئاسة، ويبدو أيضاً أن مفاتيح كثيرة يقبض عليها بيده اليمنى تتعلق بالمستقبل والحكم والجيش والإسلاميين.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

هوية "الحيد"

أروى عثمان

arwaothman@yahoo.com

أصبت قبل عشر سنوات- بعيد عنكم - بحمى قاتلة، ارتفعت معها درجة حرارتي الى 755 درجة " معوية " لم تصاحبها فقط بزغللة العينين، بل وزغللة مخية حادة، وتنافض العروق والأعصاب،حتى أن كل عضو في جسدي كان يتقارح لوحده..

كانت الرجة غليظة أكسبت جدار مخي تكلساً وصل حد التصلب البازلتي. لم ينفع معه لا الطب العربي ولا البديل ولا الكيماوي.. كانت حمى خصوصية، لي ولمن هم في مثل حالتي.

.. انها " حمى الهوّية " وخصوصاً " الهوية الوطنية ".

لا أنكر أني كنت في بداية اشتغالي بالفلكلور قبل عقدين من الزمن مقيدة بقوالب جامدة، كنت لا أفهمها، في حماة المنافحة عن التراث وحمايته، والحفاظ عليه والدفاع عنه.. الخ من هذه التعابير كـ: الذوبان، والاندثار والانقراض، والتشوه، والمسخ.. الخ. كنت أيضا مهجوسة بالهوية، حبيسة الثنائية : نحن / وهم، وبغير ذلك من الأحكام المسبقة المؤدلجة بـ: إما /أو، وكأن التراث الشعبي من أغاني النساء، والمهاجل، والرقص والحكايات.. الخ، ستتلاشى بالذوبان الذي يأتي مغلفاً أحياناً وسافراً في أغلب الأحيان بصوت وصورة أمريكا والدول الإمبريالية التي تتربص بنا، وتفتك بثقافتنا.

وكأن أمريكا وحلفاءها يستهدفون باستماتة مسخ هويتنا، وخصوصياتنا الثقافية، وعاداتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا، ومحو الأغاني والحكايات والهدهدات، وسحق المحراث والنيران والإتيان "بتركتوراتهم" وجرافاتهم لإبادة سكون القرية. وستأتي لنا بحليب صناعي بديلاً عن حليب الأبقار، ومبان خرسانية بدلاً من اللبن والياجور، وستمزق ثيابنا الجميلة المنقشة والمكشكشة، ستدخل علينا ثياب إفرنجية ضيقة وعارية.

كان ينتابني الأرق من اقتحام الجينز لأجساد نساء قريتي، واحتلال الكوكاكولا بدلا من" قهوة القشر "، ورقص مايكل جاكسون بدلا من " الشرح "، وأتخيل كيف ستكون جدتي التي تستقبل الشمس من ركن سقف منزلها بمهجل الصباح بالإيقاع الهادي الحنون المزدان بالألفة، بمهجل أمريكي، صاخب أو من أغاني الريف الأمريكي، ولعلنا تمادينا بشكل لا إنساني أمام هواجسنا المثقلة بالإيديولوجيات من أن حتى شق الطريق، وإدخال الكهرباء بدلا من الفانوس والنوارة، سيهدد كل أشكال التراث، وبدوره سيلتهم خصوصيات حياتنا...

كنتُ مثل" لسان حال " أحزاب حكومية ويسارية ودينية، هم لسان حال الشعب، وأنا على غرارهم لسان حال هوية شعوب الكرة الأرضية والأجرام السماوية، والشعب المرجانية.

ولطالما انبريت كطلقات " الجرمل " لأتحدى أي لسان آخر يتحدث عن الهوية خارج تلك الحمى إلا وتصيبه طلقاتي، وفي أحسن الأحوال " طماشي " الجارح الذي يسكت مدافع رمضان، ومدافع الديكتاتوريات، التي لم أكن أعلم بأني لا أختلف عنها البتة.

كنت مثل الحكومات التي تستهل منهج عملها بالبسملة الوطنية المركزة : " لسان حال " الشعب. وحين يطالبهم الشعب بالخبز، يردون عليه بالديمقراطية وشوروية الحكم. يحدثونهم عن الأمن والاستقرار، يحدثونك عن " حرب الزماميط " في أدغال المسيسبي، يصرخ المواطنون من الفساد وغلاء المعيشة، يرجمه " اللسان حال " "برجمات الغيب القومي والأممي " عن مبادرات الجن في جزر الكناري، للتحرر من الإنس في شمال كلهاري... وهكذا هو حال ثقافة لسان حال السلط.. وبدوري هكذا كنت أهذي بحمى الهوية، ويشتد سعار هذياني عندما تنتابني بشكل مخصوص حمى" الهوية الوطنية "، فمن عطس قلت له : إنك مصاب بمرض زعزعة الهوية الوطنية، ومن عانى من الكتمة، قلت له : تنفس هوية "مُزيتة" بالصليط الجلجل الوطني ليسهل بلعها وبذا تتنفس صحة، ومن تنفس قليلاً قلت له : نم على هوية " ثربوية "(نسبة إلى الثربة) ستحلم بأنك سددت الإيجار والفواتير، ودفعت أقساط المدارس، وسافرت في رحلة صيفية إلى جبال الألب وبحر قزوين.

هويتي كانت أثقل عياراً من وصفات الحبة السوداء / حبة البركة، شفاء ودواء لكل العلل الجسدية والروحية والوطنية.

وكنت أحمل "الهوية الأم" داخل " مسب" كبير وعميق ومتين، يكسر ظهري كلما أضفت إليه توابل الوطنيات بأنواعها. كان مسب "حبوب مجذوب" محشورة داخله آلاف من الهويات على أقسام وأحجام وأشكال، نصرفها بحسب المقاسات التقليدية والحداثية أيضاً، نصرفها كلما أحسسنا أن المرء يعاني من رجرجة فكرية في نقص وتقشف في الهوية.

هكذا تخيلتُ المسألة، وعندما بدأ انشغلت بهاجس الكتابة قبل أكثر من عقد، توشأ قلمي بالماقبليات، المايجب، واللابد، وأحياناً لا بد من ضربة وضربتين على طاولات النقاش لأبرهن على حماسي " المجرمل " (نسبة إلى بندقية الجرمل) للدفاع عن هويتنا المسحوقة. فالمسألة حياة أو موت، يا قاتل أو مقتول. فأمريكا والعالم الغربي لا شغل لهم غيرنا، وغير قريتي المقصية عن الخارطة اليمنية، بل والمقصية عن الحياة برمتها ـــ فمازال الفانوس، والمياه الآسنة، وطرق الموت، والكي علاجاً يعلم حياتهم حتى اليوم –.

كنت أنهل من القراءات لأولئك الكتاب الذين يمنحونني طاقات للمزيد من تحطيم الطاولات، والزعيق الثوري المعبأ بالضديات، والحيثيات، والإستراتيجيات، وبلا قيود، وبلا حدود. ولا أخفيكم أني كنت في هذه الحمأة أقرأ الكلمة الأخيرة بـ"حيود". فضلاً عن نهمي في قراءة الكتب المرصعة بالتعاليم والوصايا والفتاوى لرموز القومية الثورية، من ماوتسي تونج وثورته الثقافية، إلى " ما العمل "، إلى كيف تصبح قومياً ثورياً في أقل من ثلاث دقائق،خصوصاً إذا شربتهم على الريق.

وتوهمت بذلك أني كنت أقاوم الإمبريالية والعولمة والديكتاتوريات، من غير أن أدرك أني لا أختلف عن أي ديكتاتور. حتى كتب لي زيارة إلى مكتبة الإسكندرية في إحدى منح اليونسكو (2005) وتحرر عقلي من كثير المسبقات، تراجعت عن التشنج المصحوب لضرب الطاولات (وان كنت ما أزال أمارسها بين حين وآخر) وعن الحماسة الزاعقة، وعبر الكتاب والقراءة حاولت أضيق المسافة بين : "إما " و " أو "، ونحن وهم.

عرفت أن صراع الهويات والهوية الدائرية المغلقة تحت أي مسمى: إسلامياً، قومياً، يمنياً، ماركسياً، أو غير ذلك! ماهي إلا مصنع لكل القتلة والمجرمين، والمستبدين، وإن الهوية لا تزهر إلا في الشرفات المفتوحة على الشرفات الأخرى المختلفة، وهو التعدد والتنوع وليس للتجانس الساكن. وأن الثقافات هي المحور الذي يجب أن يشتغل عليها البشر، للتعايش، وان المواطنة هي السبيل للتعايش، وإنا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بفصل الدين عن الدولة، وفصل الدين عن الدولة مليون مليون مرة، لنختلف ونختلف، ونختلف، لنعيش؛ وننتج، ونبدع، وناتلف.

ولاكيف تشوفوووووا؟

طقـ... طقـ

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

– نظام رئاسي.
– لا... برلماني.
– 15% ...
– لا.... 30%.
– مركزيه يا جماعة.
– لا.. مركزية.
– برلماني..!
– ..... مختلط.
– فيدرالية.
– كون.. فيدرالية.
– شمال.
– ..... يمين.
– طيب.. تشربوا شاهي!
– لا..... قهوة.

سلام

الطريق إلى السبعين يمر عبر مؤسسة الجيش (1-2)

أحمد الزرقة

alzorqa11@hotmail.com

يحرم الدستور اليمني ويجرم الانتماء الحزبي لمنتسبي الجيش والأمن من الناحية النظرية والنصية فقط،ويتجاوز عن ذلك على صعيد الممارسة الفعلية،لنجد أن غالبية القيادات العسكرية والأمنية العليا، إن لم تكن جميعها، من حاملي عضوية الحزب الحاكم،بدءا من القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، وقادة الألوية والمحاور العسكرية،ووزير الداخلية ووكلائه،وقيادات الوحدات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.

كما أن نائب الرئيس فريق عسكري وهو نائب رئيس الحزب الحاكم.ولا يختلف الأمر كذلك عندما يتعلق بنائب رئيس مجلس النواب والأمين العام المساعد في الحزب الحاكم اللواء يحيى الراعي، والعميد صادق أمين أبو رأس الأمين العام المساعد ومحافظ تعز، كما أن جميع محافظي المحافظات اليمنية باستثناء القاضي الحجري، هم من القيادات العسكرية والأمنية، ومناطة بهم مهام تنظيمية تتعلق بالأداء الحزبي والعمل على إغلاق محافظاتهم انتخابيا بالتعاون مع قادة الألوية والمحاور العسكرية كما حدث في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت العام الماضي.

بل إن الدائرة المغلقة حول رئيس الجمهورية لا تكاد تخلو من عسكري منتم للحزب الحاكم من على الآنسي مرورا بعبده بورجي والعميد علي الشاطر، وصولا إلى قيادات أجهزة الأمن السياسي والقومي والأمن العام.

وإذا اتجهنا إلى صفوف المعارضة سنجد بالتأكيد عشرات العقداء والعمداء يتبوؤن مناصب حزبية رفيعة؛ فقيادات حزبية رفيعة في تجمع الاصلاح تنتمي لمؤسستي الجيش والأمن،كما ورث الحزب الاشتراكي عشرات القيادات العسكرية والتي أقصيت بعد حرب صيف 1994م، وبالتالي يصبح الحديث عن تحريم الحزبية في المؤسسة العسكرية نوعاً من الاستهلاك الإعلامي،ويندرج تحت بند إقصاء الآخر عن التواجد في هذا المربع.

الحديث عن الجيش يعني الحديث الإيجابي عن الانتصار للوطن والثورة وأهدافها ومراحلها النظالية المختلفة،فالجيش الذي ساهم في الانتصار للثورة اليمنية شمالا، ظل لفترات طويلة محكوما بنزاعات السياسيين ورجالات القبائل، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من قياداته في مناصب عليا خلال الجمهوريتين، الاولى والثانية، إلا انه لم يكن صاحب التأثير الأبرز على الساحة،بسبب سطوة القبيلة وسيطرة رجالاتها ومشايخها على مفاصل الدولة.وكان مفهوم الولاء للدولة الحديثة في أقل مستوياته،وكان الاستقواء بعوامل أخرى مؤثراً، وغالبا ما كان يتم فرز الوحدات والألوية العسكرية على أسس جهوية، إلى حد ما.

ومع تسلم الرئيس الحمدي للرئاسة بتفويض من المشايخ القبليين،الذين اختلفوا مع صيغة الحكم المدني برئاسة القاضي الارياني رحمه الله، إنتقل الحكم إلى العسكر مرتديا أثوابا لم يألفها المجتمع،وتصادم خلال فترة قصيرة مع حلفائه من مشايخ القبائل الذين كانوا يعتقدون أن الرئيس الحمدي سيكون من السهل التلاعب به ومن ثم الاطاحة به، نظراً لكونه من الطبقة الاجتماعية التي كان ينتمي إليها سلفه الارياني (قاضي)، ولم يكن من فئة المشايخ ولم تكن له فئة تنصره من تجمع بكيل أو حاشد. ويبدو أن الحمدي رحمه الله كان يدرك جيدا خطورة تلك النقطة،فتعامل معها بحرص شديد عندما عمد إلى تقوية مركزه في قيادة الجيش عبر إزاحة العميد مجاهد أبو شوارب من منصبه كنائب للقائد الاعلى للقوات المسلحة،وعين بدلا منه المقدم أحمد الغشمي، وهو من لا ينتمي لطبقة المشايخ، كما أزاح كلا من علي ومحمد ودرهم أبو لحوم من مناصبهم العسكرية وعين عدداً من أنصاره في أماكنهم منهم الرئيس علي عبد الله صالح الذي ينتمي لأسرة فلاحية.

الأمر الذي جعله يخوض صراعا مكشوفا مع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وكان سببا في تدخل السفير السعودي في صنعاء حينها للوساطة بينهما عندما وصل الأمر إلى حد حشد أنصار الشيخ عبد الله الأحمر والمشايخ الآخرين الساخطين على تلك الترتيبات في الجيش. وتعد تلك الخطوة هي البداية الأولى للاستقواء بالجيش كمؤسسة في حسم الصراعات التي دارت في البلد. وكشفت حادثة إغتيال الرئيس الحمدي، أن المؤسسة العسكرية لم تتبلور بعد وأنها ما زالت في طور لم يسمح لها بالدفاع عن قائدها العام أو معرفة دوافع عملية الاغتيال. وبسلاسة عجيبة حل المقدم أحمد الغشمي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس الجمهوري ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في ظل توجس من المشايخ الذين صدمتهم النهاية المأساوية للرئيس إبراهيم الحمدي، وحاول الغشمي تطمينهم من خلال إعلانه إعادة الحياة لمجلس الشعب الذي كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر يترأسه قبل أن يجمده الرئيس الحمدي.

ولم يعمر الغشمي كثيرا في الحكم وجرت حادثة إغتيالة المؤلمة بشنطة مفخخة. ويبدو أن الغشمي لم يكن محبوبا بما فيه الكفاية من قبل قادة الجيش. وللمرة الثانية لم يتحرك الجيش لمعرفة ما جرى بالضبط،وكان الحكم على قاب قوسين أو أدنى للعودة إلى أيدي المدنيين مرة أخرى، لكن حسابات القاضي عبد الكريم العرشي رحمه الله كانت مختلفة وكان يؤثر السلامة بسبب الحادثتين اللتين أوديتا بحياة رئيسين في فترة قصيرة من الزمن، وكان من الطبيعي أن يتولى الرئاسة رئيس هيئة الاركان المقدم الشيبة، لكن كان هناك قادم جديد وطامح للرئاسة قدم نفسه بقوة،وأجاد التنسيق والتربيط فانتزع الرئاسة،.ومنذ اليوم الاول عرف القادم الجديد المقدم علي عبد الله صالح، وكان في بدايات شبابه، الخلل الموجود في المؤسسة العسكرية التي تعد الطريق الأسهل للطامحين لرئاسة الجمهورية. ومنذ اللحظة الاولى بدأ في تحديد ملامح المؤسسة العسكرية التي لم تكن تملك الكثير وكان وضعها مزريا فقد خاضت حربين ضد الشطر الجنوبي من الوطن حينها، ولم تستطع المقاومة أو الصمود. ولعل الحرب التي دارت في بدايات فترة حكمه مع الجيش الجنوبي بالإضافة إلى محاولة الانقلاب الناصرية الفاشلة التي قامت ضده، قد كشفتا له الخلل الجلل،فعمد إلى تصفية الخصوم والمشكوك في ولائاتهم له،وأسند العديد من المناصب العسكرية الحساسة لقيادات عسكرية من أقاربه وزملاء أيامه الاولى، واهتم كثيرا بعقد صفقات التسلح والانفتاح على المجتمع الخارجي، ولم يهتم كثيرا بمصدر السلاح أو نوعه، بل كان الأهم توفير أكبر كمية من السلاح ومن جهات مختلفة، اعتمادا على المشاعر السلبية التي يكنها الجيران للنظام الذي كان قائما في عدن، ولا أدل على ذلك تسخيره أموالا سعودية وامريكية من أجل شراء سلاح سوفيتي.

ومن الخطوات العملية التي قام بها التوسع في إنشاء الكليات العسكرية والمعاهد التخصصية فانشأ كلية الطيران، وكلية الدفاع، وكلية القيادة والأركان، ومعهد الاتصالات العسكرية،وغيرها من الوسائل التي من شأنها رفد المؤسسة العسكرية بالعناصر المؤهلة التي يكون ولاؤها مضموناً له أولاً، وهذا ما نجح فيه كثيرا.

وخلال عهد الوحدة لم يفرط الرئيس صالح في رجالاته وقياداته العسكرية، ورفض كل الدعوات لدمج الجيشين ربما لعدم جدية تلك الدعاوى، ولأن الشريك الآخر كان مترددا كذلك، ولأنه عسكري على عكس أمين عام الحزب للاشتراكي علي سالم البيض، فقد أجاد وبإتقان كبير في اختيار تموضع الألوية والوحدات العسكرية التابعة له خلال المرحلة الانتقالية امسك من خلال تلك التموضعات بمفاصل اليمن الموحد،وزج بأقوى الألوية نحو المناطق الجنوبية، بينما استطاع إزاحة وحدات وألوية الحزب الاشتراكي نحو مناطق العمق في المناطق الشمالية،وقريبا من مناطق القبائل مما أفسد فاعليتها عندما اقتضت الحاجة استخدامها. وكانت بعيدة عن خطوط الإسناد والدعم ما جعلها لقمة سائغة وأنهى فعاليتها مع الطلقة الاولى لحرب الاخوة الاصدقاء.

وبعد حرب الخمسين يوما تغيرت الخارطة السياسية وطبعا كان هناك جيش مهزوم ولو لم يحارب كل أفراده. وأصبحت الهزيمة سمة جغرافية،وإن ساهم في صناعتها جنوبيون. ولأول مرة في تاريخ اليمن المعاصر يتم إقصاء جيش بكامله وإحالته للتقاعد. ومرت تلك الحادثة بهدوء عجيب ظاهريا وسخط كبير يتولد تحت السطح،وانتشرت عبارات مثل حزب خليك في البيت الذي كان معظم أفرادة، إن لم يكونوا جميعهم، من أعضاء الحزب الاشتراكي،الذي كان يعاني مثله مثل المؤتمر الشعبي العام من مرض عدم القدرة على الفصل بين مفهوم الحزب ومفهوم الدولة،عندما تحول الحزب لسرطان منتشر في مفاصل وثنايا الدولة.

ربما كان صبر أبناء المحافظات الجنوبية هو ما جعل الممارسات تزيد، كما أن تخلي الحزب الاشتراكي ومعه حلفاءه السياسين عن الدعوة لمعالجة تبعات وآثار الحرب،والانصراف نحو مفهوم غير واضح يتعلق بإصلاح مسار الوحدة، وذلك ما كان الطرف المنتصر يرفضة وللاسف فإن التجمع اليمني للاصلاح كان من أشد الرافضين لفكرة معالجة آثار حرب صيف 1994م، نظرا لكونه شريك المؤتمر الشعبي العام في تلك الحرب. واليوم يدرك الاصلاح جيدا أنه أكل يوم ساهم في القضاء على الحزب الاشتراكي.

ومنذ فقد الرئيس صالح تحالفه مع التجمع اليمني كحزب،ومع الشيخ عبد الله الاحمر كزعيم لقبيلة حاشد التي تحالفت مع الرئيس صالح منذ اليوم الاول لتوليه سدة الحكم، ومع بروز فكرة توريث ابنه أحمد لرئاسة الجمهورية،إتجه الرئيس صالح نحو الاهتمام ببناء نخبة عسكرية جديدة وزج بإبنه احمد نحو المؤسسة العسكرية وفجأة ظهر أحمد علي قائدا عسكريا لمعسكر الحرس الجمهوري، وعضوا لمجلس النواب،لكن ذلك الظهور سبب حرجا وربما رفضا من قبل عدد من القيادات العسكرية القديمة والمحسوبة على الرئيس صالح منذ بدايات حكمه وقيل إن اللواء محمد إسماعيل تزعم تيار المعارضين،وهناك حديث أن علاقة اللواء على محسن الاحمر ليست كما يرام مع العقيد أحمد علي وحصل شد وجذب بينهما أدى لاعتكاف الاول في ألمانيا خلال عام 2004م، وتدخل الرئيس لصالح علي محسن وتم تهدئة الامور بينهما، لكن هل عادت الامور لمجاريها بينهما!

يرمي الرئيس صالح من خلال السعي الحثيث لبناء مؤسسة عسكرية حديثة يسيطر عليها أو يتواجد فيها مجموعة كبيرة من النخب العسكرية الشابة الممثلة لمربعات التحالفات القديمة الجديدة عبر الاهتمام بتوزيع تلك الوجوه الشابة على الوحدات العسكرية الاكثر تأثيرا ووضعها مؤقتا تحت إشراف القيادات العسكرية القديمة لاكتساب الخبرة، بالاضافة إلى اهتمام الرئيس صالح بإنشاء كلية عليا للحرب تسهم في إعداد قيادات مؤهلة تأهيلاً علميا إلى جانب التأهيل الميداني، كما أن التنسيق القائم مع القوات الأميركية وربط ذلك التنسيق بالعقيد أحمد علي من أجل خلق علاقة دائمة وإزاحة أي لبس أو غموض قد يجعل الجانب الامريكي يعترض على تولي أحمد الرئاسة خلفا لوالده،وكما يقول والده فإن الطريق سيمر عبر الصندوق حتى لا يشكل تجاوز الصندوق إجراحا للأصدقاء الامريكان.

إن الإمساك بمفاصل الجيش والأمن هو ما سيضمن السيطرة على الكرسي وذلك الدرس الاول الذي تعلمه صالح منذ اليوم الأول لتوليه الحكم، وهو الدرس الذي يحرص أن يتعلمه الولد أحمد.

وإذا تتبعنا خارطة التعيينات للأبناء وعيال الأخوة وجيل الشباب الأقارب سندرك عمليا أن مفاصل البلاد تحت السيطرة، ولن تكتمل السيطرة على المفاصل دون مسلسل على الثروة. ومن هنا يبرز الشق الاكثر إثارة في مسلسل الصراع على النفوذ وإعادة ترتيب المنزل من الداخل. ومن عجائب الأمور أن جميع أبناء الرئيس وأبناء إخوته عسكريون، لكن ليس بالفطرة كما الجيل الاول الذي التحق بالجيش لعدم وجود وسيلة رزق أخرى، لكن لأن الجيش هو المفتاح الطبيعي للسيطرة في ظل غياب المؤسسات المدنية الرسمية والحزبية، لكن جيل الأبناء بالتأكيد لن يكون مثل جيل الأباء.

الرئيس صالح يزور معسكرات الجيش اكثر من زيارته للمؤسسات المدنية ويداوم في مكتبه بالعرضي أكثر من القصر الجمهوري، وقبل أي رحلة خارجية له يتمم على المعسكرات، ويعود غالبا للظهور من معسكر. معظم رسائل الرئيس صالح لمعارضيه السياسيين تخرج خلال خطاباته أمام جموع العسكريين، وغالبا ما يحذر الرئيس صالح احزاب المعارضة والكتاب والصحافيين من التعرض للمؤسسة العسكرية، ويرسل عبرها إشارات تحريضية.

تلك إشارات واضحة للدور المعول على المؤسسة العسكرية القيام به في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة باعتبارها أداة للحسم والقمع والسيطرة على مقاليد الأمور في اليمن.

وغالبا ما يتم استخدام العسكر في التكتيك الانتخابي ويعرف الجميع حكاية الزج بمعسكرات كاملة في دوائر انتخابية يتوقع وجود مرشحين أقوياء في من المعارضة في تلك الدوائر، ولعل ذلك كان من أبرز الأسباب التي دعت المعارضة في أكثر من مناسبة سياسية لتحييد الجيش عن عملية الاقتراع الانتخابي.

وغالبا ما يتم الضغط على العسكريين من أجل التصويت لمرشحي الحزب الحاكم،وقد تنجح تلك الاستراتيجية في بعض الحالات، لكنها تخفق أيضا في بعض الحالات،كما حدث خلال انتخابات البرلمان عام 2003م في أمانة العاصمة عندما صوت العسكريون لمرشحي المعارضة اليمنية.

وفي الوقت الذي تستخدم السلطة مصطلحات الانضباط العسكري والتقيد الصارم باللوائح العسكرية، تستخدم المعارضة اليمنية خطابا عاطفيا عند توجيهها الخطاب نحوهم،مستغلة تدني أجورهم،بالإضافة لتعرضهم مثل غيرهم من المواطنين لمشاكل الغلاء والفساد وغيرها من المشاكل.

كما أن الوحدات العسكرية لاتتساوى في الحصول على المنح والمزايا، وتتفاوت الأجور لمنتسبيها تبعا للوحدة العسكرية وأحيانا تبعاً للقائد العسكري المسؤول عنها والجهة التي تتبعها، حتى وإن كانت تؤدي نفس المهام. وغير خفي وجود صراعات وحساسيات بين أفراد الوحدات العسكرية والأمنية وتصل في بعض الأحيان للاشتباك بالسلاح.

تعز تطالب بالإفراج عن (30) من أبنائها المعتقلين في جونتنامو..

قصور كبير من الحكومة اليمنية في التعامل مع قضيتهم

■ تعز - عبدالهادي ناجي

من بين 100 معتقل يمني في جوانتنامو هناك 30 معتقلاً نصيب محافظة تعز.. يعيش أهاليهم حالة قلق وتوتر بعد مرور سنوات من اختفائهم في معتقل جوانتنامو، وسط ذاكرة غائبة للحكومة اليمنية.

الأسبوع الماضي تجمع العشرات من أهالي المعتقلين أمام بوابة محافظة تعز، رافعين شعارات تطالب السلطات اليمنية بالإسراع في المتابعة والإفراج عن أهاليهم.

وإلى جانب أسر المعتقلين وأهاليهم، كانت ثلاث من منظمات المجتمع المدني ترفع شعار: «أطلقوا سراحهم»، في ندوة نظمتها في محافظة تعز منظمة "هود"، واتحاد نساء اليمن، ومنظمة نودس يمن وحسب أحاديث أهالي المعتقلين، فإن أغلبهم تم اعتقالهم في باكستان التي سافروا إليها للعلاج وبتقارير طبية رسمية، فيما البعض الآخر ذهب للدراسة الجامعية.

ويقول أهالي الضحايا أنهم عرفوا باحتجاز ذويهم عن طريق الصليب الأحمر الدولي الذي قدم لهم رسائل من أهاليهم بعد فترة انقطاع طويلة ظلوا في حالة انتظار، لا يعرفون عن أهاليهم شيئاً.

جميع أهالي المعتقلين عبروا عن استيائهم من طريقة التعامل الرسمي مع هذه القضية التي جرى إهمالها وتم نسيان عشرات اليمنيين في داخل معتقل جونتنامو، يتعرضون للتعذيب النفسي فيما أهاليهم يعانون قلة الحيلة وجل قدرتهم «حسبنا الله ونعم الوكيل بالحكومة» اليمنية وأمريكا.

سافر للعلاج فتم اعتقاله وبيعه...

أكد شقيق: عدنان فرحان عبد اللطيف، المعتقل بسجن جوانتانامو، أن أخه كان يعاني من أمراض بسبب حادث كسر في الجمجمة أدى إلى فقدانه النظر في العين اليسرى والسمع في الأذن اليسرى وحصل على تقارير طبية من اللجنة الطبية بوزارة الدفاع، وتقرير طبي من مستشفى الثورة العام؛ فذهب للعلاج في الأردن، ثم عاد إلى اليمن ثم مرة أخرى ذهب للعلاج في باكستان نظراً لقلة التكاليف هناك. وتم اعتقاله من قبل العملاء الباكستانيين وبيعه إلى المخابرات الأمريكية بخمسة آلاف دولار ليتم نقله من هناك إلى أفغانستان. ووضع في كهف كانت تعيش فيه الكلاب لفترة من الزمن تعرض خلالها للبرد والرياح الشديدة مما ضاعف المرض لديه، ثم بعد ذلك نقل إلى معتقل جوانتنامو ليقاسي هناك اشد العذاب.

ونحن لم نعرف عنه إلا بعد أكثر من سنة عندما وصلتنا رسالة من معتقل جوانتنامو عبر الصليب الأحمر. ثم قمنا بالتواصل مع المحامين الأمريكيين ومنظمة هود، وتم تكليف بعض المحامين للتواصل معه. ومن هناك كانت تأتينا الرسائل، وحكى لنا كيف كانت طريقة الاعتقال! وهو الآن يقاسي اشد العذاب في معتقل جوانتنامو، العذاب النفسي، والعذاب الجسدي، والمرض الذي يعانيه. ويقول شقيق المعتقل: "هنا نناشد رئيس الجمهورية والحكومة اليمنية وأعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية في المحافظة و الأحزاب والمنظمات وكل الخيرين وكل الأحرار أن يقفوا إلى جوار هؤلاء المعتقلين سواء اليمنيون أو غيرهم. وفي الحقيقة نطالب منظمة الأمم المتحدة بمحاكمة الحكومة الأمريكية على هذه الانتهاكات الخارقة للأعراف والقوانين الدولية. فاعتقالهم ليس له مبرر قانوني واتحداهم أن يثبتوا أي تهمة على هؤلاء المعتقلين. وإذا كانت هناك حتى تهمة الأصل أنهم يقدمون إلى القضاء العادل وأن يحاكموا إما أن يدانوا وإما أن يبرأوا".

لا يجرؤ أن يتكلم...!!

"أمين أحمد سلام الخطيب" شقيق المعتقل محمد احمد سلام الخطيب قال: إن أخاه ذهب إلى باكستان بسبب ما كان يعاني من مرض وآلام كونه عنده فك في عظم الأنف من أجل العلاج، لأنه أقل التكاليف يمكن أن يحصل عليها في الباكستان. وكان مخيراً بين سوريا وباكستان، فوجد أن التكاليف ربما تكون اقل في الباكستان وأثناء تواجده للعلاج في باكستان دون علم أو شعور بوجود حملة اعتقالات أو مداهمات، تم اعتقاله ولم نعلم كنا نتوقع انه في باكستان أو محتجز فيها وبعد ستة أشهر علمنا من خلال رسالة وصلت من افغانستان إنه معتقل هناك.. والى الآن تصل منه بعض الرسائل في جوانتنامو عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو عن طريق الجيش الأمريكي.. لا يجرؤ أن يتكلم عما يتعرض له من تعذيب لأنه هناك عملية حذف مستمرة لأي رسائل لا نجرؤ نحن أن نسأله ولا هو يجرؤ على الحديث. لكن الذين أفرج عنهم من المعتقل اخبرونا بأن هناك فضائع لا تخطر على بال إنسان وان الوجه القبيح لأمريكا تجلي بشكل بشع جدا تجلى في جوانتنامو تعذيب. واعتقد أنه لو مورس ضد الحيوان لما قبله الشرع ولما قبله العقل والمنطق..وقال: أنا أشعر أن هناك قصوراً كبيراً جداً من قبل الحكومة اليمنية في التعامل مع هذه القضية، ومع هذا الملف بالتحديد يتعامل كردة فعل عندما تقوم منظمات المجتمع المدني مطالبة بالإفراج أو شيء نسمع وزير الخارجية يصرح بعد كل مؤتمر أو بعد وصول محامين من الولايات المتحدة أو منظمات العفو الدولية أو ما شابه ذلك تكون أفعالهم كلها ليست إلا ردود أفعال فقط لأغير.

رسائل مخدوشة...

قائد أحمد الحاج، ابن عم المعتقل عبد الحكيم غالب أحمد الحاج قال: إن ابن عمه ذهب إلى باكستان للدراسة الجامعية على حسابه الخاص هناك في باكستان، فانقطعت أخباره عنا ولا نعلم إلا والرسائل تأتي من جوانتنامو أنه هناك في السجون الأمريكية، وأنه بيع بثمن بخس. وندعو جميع الأحزاب والمنظمات السياسية أن تقف معنا من أجل إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين الذين لاذنب له إلا أنهم بيعوا بثمن بخس من قبل الباكستانيين.. ويتم التواصل معهم عن طريق منظمة الصليب الأحمر التي تأتينا ببعض الرسائل وتكون بعضها كأنها مخدوشة لانقرأ منها إلا بعض الأسطر وكذلك لا نعلم هل رسائلنا تصل إليهم أم لا؟

حتى الأطفال عبروا عن حزنهم

وحدها دموعهم تكلمت عن عذابات أطفال جراء تغييب أقربائهم في سجن جونتنامو. إبنة السنوات التسع "تسنيم أمين أحمد سلام الخطيب"، طلبت إعادة عمها المعتقل، وبنبرة تضرع قالت: "أشتي" عمي يخرج آنا حزينة لحبس عمي هناك وأنا أدعو له في كل صلاة.

ومثلها قال "أواب محمد": "أشتي عمي محمد، ليش ما يخرجوة".

لا نعرف نتواصل معهم

الحمد لله على كل حال، قالت أم "محمد" لـ"النداء"، كانت تبكي وفي حلقها غصة، كانت تذب حال "محمد" أبنها المعتقل في جوانتنامو: "أريد من منظمات حقوق الإنسان أن تعمل من أجل الإفراج عنهم فهم أبرياء من التهم المنسوبة إليهم من قبل الأمريكان فهم لم يقاتلوا أحدا ولم يجاهدوا مع أحدا، بل ساروا من أجل التعليم... قالت: لا نعرف نتواصل معهم إلا لما يزوروهم أصحاب الهلال الأحمر فيحضروا لنا رسائل صغيرة عبارة عن قصاصات وتصل إلينا بعد شهرين أو ثلاثة.

وعن رسالتها التي توجهها للحكومة اليمنية قالت أقول لها: "حسبنا الله ونعم الوكيل إلى متى سيظلون ينظرون لأولادنا يعذبوا في السجون الأمريكية دون مطالبة بهم".

شقيقة المعتقل محمد ناصر عبد الله خصروف قالت، وهي تبكي: "نطلب من حكومتنا أن تطالب بمعتقلينا اليمنيين". ست سنوات وأخوها في السجن هناك.. وقالت: "عرفنا بعد سنوات أنه معتقل عن طريق الصليب الأحمر، وبعد أن ظهر في التلفزيون لما باعوه الأفغان للأمريكان وكان قد راح بصفة مدرس واعتقلوه هناك الأفغان أيام الحرب وباعوه للأمريكيين ونطالب الحكومة أن تتحرك للمطالبة بالمعتقلين، كما كل الدول طالبت بمعتقليها إلا اليمن يعني المحامين الأمريكان سبقوا حكومتنا بالدفاع عن المعتقلين اليمنيين وحكومتنا ولا تحرك ساكناً من ست سنوات ولا رسائل ولا حاجة".

توفيق الشعبي، رئيس فريق منظمة هود فرع تعز، قال: حصة اليمن في معتقل جوانتنامو يبلغ 100 معتقل ويبلغ حصة المحافظة العدد الكبير " 30معتقل" وبذلك فإننا نشد على أيدي الجميع للتكاتف والتآزر من المؤسسات الحكومية والرئاسة ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني من أجل إيصال صوت هذه الأسر إلى المجتمع الدولي وإلى الأمم المتحدة لأن السكوت عن سجن جونتنامو يعتبر جريمة في حق البشرية جمعاء والسكوت عن ذلك يعدنا مشاركين في هذه الجريمة.

الاحتجاز الاحترازي يلاحق أسرة الديلمي

■ حميد محمد رزق

يقبع الدكتور عبدالله علي الديلمي، الأكاديمي والمدرس بجامعة ذمار، في سجون الجهات الأمنية بالمحافظة، وليس من تهمة أومخالفة ارتكبها الرجل. غير أن تبرير احتجاز حريته والإساءة إلى سمعته يأتي تحت مبرر «الاحتجاز الاحترازي». الرجل أكاديمي وصاحب علم ومعرفة وسلوك مدني يجسد عمق الروح الحضارية لمثقفي وأدباء مدينة ذمار. التقيته مرة واحدة في مقيل جمعنا، فدهشت لمدى الرقي الفكري والثراء المعرفي لديه الذي يدل على أصالة وعراقة وحسن تدبير قلما توجد عند الآخرين.

شخصية أخرى من شخصيات بيت الديلمي في ذمار ترزح تحت نير السجن الاحترازي لا لشيء سوي كونه «ديلمي» إنه الأديب والشاعر والمثقف إبراهيم الديلمي «مات أبوه قهراً على فلذة كبده الذي يتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي دون مبرر سوى ديلميته»، والدته مريضة وتوشك على اللحاق بزوجها. أبناؤه ثلاثة أطفال بدون معيل وزوجته تعاني من أمراض زادت شراستها بعد اعتقال زوجها الذي لم يسمح له بحضور جنازة والده أو زيارة والدته وزوجته.

الاستاذ العلامة يحيى حسين الديلمي عاد الاسبوع الماضي من الديار المقدسة بعد أداء فريضة الحج وكان تعرض في رحلة الذهاب إلى المملكة السعودية للاعتقال في مفرق الحدود بين اليمن والمملكة، أفرج بعد ذلك عنه الامن السياسي، وقد صدر بحقه حكم بالاعدام بتهمة التخابر مع إيران وانتماءه لتنظيم «شباب صنعاء» الذي نظم التظاهرات نصرة للعراق وفلسطين.

● ابراهيم الديلمي

الرئيس التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، والمشرف على موقع «يمن حر» الاخباري، تعرض هو الآخر للاعتقال العام الماضي، من مطار صنعاء حيث كان مقرراً حضوره مؤتمراً حقوقياً في الدنمارك، ومكث في سجن الأمن السياسي أربعين يوماً.

وهو اليوم يعاني تعسفاً آخر يتمثل في حجب موقعه على الانترنت ويبذل جهوداً جبارة في قيادة المنظمة اليمنية للحقوق والحريات لمحاولة الافراج عن السجناء الذين «ليس عليهم شيء»، كما تقول الجهات الأمنية، وقد نجحت في الإفراج عن العديد من هؤلاء ولازالت المنظمة ومديرها التنفيذي تبذل جهوداً في سبيل خلاص الآخرين.. وبين كل تقدم وبارقة أمل تتجدد الأحداث في صعدة لتعيد الجهود إلى خانة الصفر ويضاف إلى السجناء (الذين ليس عليهم شيء) سجناء آخرين ذنب لهم سوى الانتماء الطائفي أو السلالي.

لست أعرف إن كان ثمة ديلمي آخر ويعاني من نفس ظروف من ثم ذكرهم غير أني أذكر إلى جانب هؤلاء الدكتور عبدالكريم موسى، ذلك الطالب العصامي الذي رغم إصابته بإعاقة في قدمه تمنعه حرية الحركة، إلا أنه درس في كلية الطب وتخرج فيها لتستقبله سجون محافظة ذمار احترازياً على ذمة المذهب.. هكذا تم تكريم الدكتور موسى وتوظيفه، وأخيراً وليس آخر عليَّ حق للأخ الاستاذ والعالم والشاعر والاديب والخطيب محمد حمود العمري ذلك الرجل الذي تعجز كلماتي عن وصف مكانته العلمية ورقيه العرفاني، آه.. إنه يقبع خلف أسوار السجون بمحافظة ذمار.

مأساه أن تتحول الدولة ومؤسساتها وقوانينها إلى خصم مذهبي، يحاكم المشاعر ويدين العقائد والأحاسيس.

عدن.. مشاهد درامية مختلفة

■ مرزوق ياسين

● الدبعي

في قاعة جميلة بفندق شيراتون جولد مور برعاية رئيس الجمهورية كما هو مكتوب وموضح في اللوحة، افتتح وزير الإعلام فعاليات الملتقى الأول لكتاب الدراما "من أجل دراما متميزة" حضور حافل في الندوة التي استمرت يومين وطاقم القناة الثانية عدن يلبسون (الجاكتات) الجينز مكتوب عليها(يمانية).

وعلى مقربة من الفندق في ذات المديرية تزامنت مع الحدث بطلها الأمن (السياسي) وضحيتها الدبعي صاحب كشك "هنادي" لبيع أشرطة الكاسيت،وكاسيت الفنان عبود خواجة عن تصالح الجنوب.

50 ريالاً والحاجة هي التي دفعت الدبعي ليكون الضحية "غياهب السجن".

قدم أحد أفراد الأمن السياسي إلى الكشك متذمرا حد السخط ومستاء حد الازدراء من السلطة بلباس مدني كالعادة. أظهر أنه جنوبي حد الانفصالية. بساطة الرجل والمقلب الدرامي المتميز والهوليودي،جعلت الدبعي صاحب الكشك يعطيه نسخة من الكاسيت.

في اليوم التالي كان الكشك مغلقا وصاحبه رهن الاعتقال ولا يزال مجهول المكان.

هل «عماد»
اجمل التهاني وأطيب التبريكات للعزيزين
عبدالعزيز وخلود
بارتزاقهما المولود البكر
«عماد»
جعله الله قرة عين لهما
المهنئون:
عبدالعليم مقبل وحرمه
وكافة أبنائه

SAMSUNG سامسونج تطلق شاشاتها الكبيرة الجديدة

2751 تتميز هذه الشاشة الجديدة بقدرة إنتاج ألوان مذهلة. وبنسبة تباين ديناميةتبلغ ١:٣٠٠٠ ، ودرجة وضوح عالية تبلغ ١٩٢٠×١٢٠٠ ، لتولد بذلك صورا أنقى وأكثر حيوية . تدعم الشاشة أربع فتحات UBS2.0 ، ويمكن بالتالي إستعماله كمحور UBS . زد على ذلك أنه مجهز بمدخلات مختلفة مثل S-Video و component و DVI الذي يدعم حماية المحتوى الرقمي بالنطاق العريض الكبير HDCP . ومن هذا المنطلق ، تتحلى الشاشة بقدرة وصل سهلة للمعدات السمعية البصرية والأجهزة الألعاب . كما يمكن الحصول على مكبرات صوت قابلة للفصل (تجهيز إختياري) .

245T شاشة للمحترفين تتمتع بأداء ممتاز مع صور عالية الجودة فضلاً عن وظائف السهلة الإستخدام . تتميز الشاشة الجديدة بنسبة تباين ديناميةتبلغ ١:١٥٠٠ ودرجة وضوح عالية تبلغ ١٩٢٠×١٢٠٠ لتعطينا صورا متحركة أنقى وأكثر حيوية . ومع مدخلات HDMI و S-Video و component يمكن وصل 245T بعدد منوع من الأجهزة السمعية البصرية مثل كونصولات الألعاب . ومشغلات DVD . وجهاز تسجيل فيديو . وكاميرا تصوير . فضلاً عن الكمبيوترات . كما يضع وتقنية HDCP من خلال ميزة DVI-D(السطح البيني البصري الرقمي) الذي يعرض صور فيديو بدرجة وضوح عالية وتوضيح صور ممتازة .

245T
275T

اطباء مختصون حذروا منه

وزارة الصحة تنزل مناقصة لتوريد علاج لمرض الكلى

قالت جمعية الرحمة لزارعي الكى إن وزارة الصحة والسكان تجاهلت الرأي العلمي للأطباء المختصين بعد استخدام عقار «السيكلوسبورين»، و«البروجراف» الخاص بمرضى الكلى، وكذا توجيهات رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والنواب بالأخذ برأي الأطباء.

إذ قامت الوزارة الشهر الماضي بإنزال مناقصة لتوريد العلاج مقلد، حسب قول الجمعية في رسالتها لرئيس الوزراء نهاية يناير المنصرم. وأشارت إلى أن أطباء في مركز أمراض وزراعة الكلى في اليمن والدول العربية أوصوا باستعمال العلاج الأصلي نظراً لتضرر عدد كبير من مرضى الكلى من العلاج الذي تنوي الوزارة استيراده.

وأضافت أن قيمة العلاجات المحددة في المناقصة مليون وسبعمائة ألف دولار، فيما الإحتياج السنوي من العلاجات الأصلية لا يتجاوز سبعمائة ألف دولار معتبرة الزيادة سوف تذهب عمولات.

وطالب أحمد عبدالله العزاني رئيس الجمعية في رسالته لرئيس وأعضاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد، بالتوجيه العاجل والعمل بالرأي العلمي للأطباء، وكشف عملية التلاعب بالمال العام وتوفير مبالغ للمصلحة العامة وشراء العلاجات الأصلية حفاظاً على حياة المرضى.

مرضى زارعي الكلى والكبد والقلب، طالبوا وزير الصحة بتوقيف المناقصة لما فيها من مضرة عليهم، معبرين عن رفضهم لأي علاج خاص بهم مالم يتم الموافقة عليه من أطباء مختصين. وحملوا الوزير المسؤولية الكاملة عن أي ضرر يلحق بهم نتيجة توريد علاجات مقلدة، مع استخدامهم لجميع الوسائل لحماية أنفسهم من عبث المناقصات والتجارب عليهم لمصالح شخصية.

صحفي يتعرض للضرب والاعتداء في سجون عدن

■ شفيع العبد

منذ أن تم اعتقاله في شهر سبتمبر وحتى اليوم لم يمنح حق الدفاع عن نفسه... متهم باستدانة مبلغ ثلاثة ملايين ريال من أحد الاشخاص. في الوقت الذي ينكر فيه التهمة، تعرض للضرب والإيذاء الجسدي، هشمت أسنانه الأماميه عندما كان في سجن شرطة كريتر. ينقلوه من سجن إلى آخر.. يقبع حالياً في سجن المنصورة حسب تأكيدات اسرته.. يعاني من امراض الكلى و الصدر... استدانت الأسرة الفقيرة قيمة عشرة أنواع من الادوية وأوصلتها إلى سجنه، تدهورت صحته، لم يصدر حكم بحقه حتى الآن.

إنه المحامي والصحفي صلاح ذو الفقار، الذي كان مراسلاً لصحيفة «حشد».

«النداء» تضع قضيته على طاولة النائب العام للتدخل لمنح المذكور حقه القانوني.

السجون غير القانونية في إب على اجندة 2008

■ إب - إبراهيم البعداني

أعلن فريق منظمة هود بمحافظة إب التقرير الدوري السنوي الأول للعام المنصرم 2007. تضمن عدداً من القضايا التي قام الفريق بالدفاع عنها أمام النيابات والمحاكم بالمحافظة. وفي تصريح لـ«النداء» قال رئيس فريق منظمة هود بإب المحامي فيصل الحميدي إن العام الماضي بالنسبة لمحافظة إب تميز بارتفاع نسبة مطالب أبناء إب في ضرورة توفير مستلزمات العيش الكريم.

وأشار الحميدي إلى أن فريق هود بإب يأمل أن تتحقق الأهداف التي قامت المنظمة من أجلها، ومن أهم تلك الأهداف المطالبة بإغلاق السجون غير القانونية ومواصلة رصد وتوثيق الانتهاكات، ورفع الدعاوى القضائية الجنائية منها والمدنية، والمطالبة بكافة التعويضات التي تخص ضحايا الانتهاكات على ضوء الحماية الدستورية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (48) من الدستور النافذ وغير ذلك من النصوص القانونية في مواجهة كلما يشكل خطراً على حرية الاشخاص أو ينتقص من حقوقهم المدنية.

وأوضح الحميدي أن فريق إب ومنذ تأسيسه تلقى العديد من الشكاوى التي قدمت من قبل ضحايا الانتهاكات أو من ذويهم وأوضح التقرير أن عدد القضايا المنجزة كلياً هي أربع قضايا من أهمها قضية أبناء عزلتي رعاش والصفة (مهجرو الجعاشن) وأشار إلى أن عدد القضايا التي ما زالت قيد المتابعة هي ست قضايا. على اعتبار أنها مازالت منظورة لدى جهات رسمية قضائية ونيابية. ومن أهم تلك القضايا قضية الطالبة سندس العطاب التي فصلت من جامعة إب وقضية المواطن صلاح الرعوي الذي اغتيل داخل إدارة البحث الجنائي في 2007/10/15.

عديل يستغيث بباصرة

يناشد الطالب عديل عبدالكريم فضل (دراسات عليا -أندونيسيا) الدكتور صالح باصرة وزير التعليم العالي التوجيه باعتماد المساعدة المالية التي صرفت لبقية الطلاب. ويقول في مناشدة عبر «النداء» لدي أربعة أطفال يعتمدون على وصول المساعدة.

وكان قد تم ابتعاثه للدراسة في جامعة اونباد «علم الاحياء» ضمن التبادل الثقافي منذ سبتمبر 2007. وقال إنه إلى الآن لم يتم اعتماد مساعدته المالية للربع الأخير رغم ظروفه المعيشية الصعبة.

«الوجمان» في السجن رغم توجيهات النائب العام

لا يزال الشيخ صالح علي الوجمان في حجز وزارة الداخلية، منذ 2007/2/15. بدون أي تهمة أو مسوغ قانوني، حسب مناشدة أسرته التي جاء فيها «انه تم الاتصال به من قبل وزير الداخلية بشأن ما كان يقوم به في سبيل الصلح في أحداث صعدة بتكليف من رئيس الجمهورية، وقد عانينا الكثير من الأضرار النفسية والمادية بما تعرضنا له من فقدان العائل وما ترتب عليه...» وتطالب أسرة الشيخ الوجمان بإطلاق سراحه وكافة المعتقلين بسبب زيارتهم له.

ورغم توجيه النائب العام بإحالة المذكور مع أوليائه إلى النيابة، إلا أنه لا يزال في الحجز.

عراقيل مجهولة أمام أكمة حبيش

ناشد عدد من أبناء مديرية المسراخ محافظة تعز وزير الاشغال العامة ومدير مشروع تنمية الطرق الريفية سرعة إعلان المناقصة الخاصة بمشروع توسعة وسفلتة طريق اكمة حبيش، والتي تم إدراجها في خطة مشروع الطرق الريفية عام 2005. ورغم موافقة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي على تمويل المشروع ووجود توجيهات صريحة من رئيس مجلس الوزراء ما زال أبناء المديرية يطالبون الجهات المختصة بالإسراع. كون المشروع يمثل ضرورة وحاجة ماسة للمنطقة ويعد مفتاح الفرج وبوابة الأمل، حسب مناشدة الأهالي.

السلطة رفضت منح 3000 مهمش بطاقات شخصية لأن منازلهم غير مرقمة.. غير أنها تزورهم في الانتخابات

■ عدن - مرزوق ياسين

"نمبر ستة" هوالمكان الواقع بين مديريتي الشيخ عثمان ودار سعد بمحافظة عدن، أطلقت عليه هذه السمية ولا يزال منذ التقسيم البريطاني مساحة فارغة تمتد جنوباً من موقع كلية المجتمع بدار سعد مشروع صناعي أقيم هناك في عهد الرئيس "سالمين"، لكن هذا المشروع الذي يحمل اسمه توفي بوفاة الرئيس سالمين في العام 1978، قيل إنه كان لغرض المباني الجاهزة.

ظل المكان مساحة فارغة حتى نشوب أزمة الخليج، فكانت ملاذاً وموطناً للكثير من المغتربين اليمنيين العائدين من دول الخليج. مئات الأسر تجمعت في محوى يشبه مخيم لنازحين من الكوارث والحروب التي تقيمها المنظمات الدولية وجهود الإغاثة الإنسانية.

غير أنه يفتقد لأبسط المقومات. الخشب والكرتون أساس توسع المحوى، إنهما مكونات أكواخهم، التي تفصلها أزقة ضيقة سكانها في الغالب من المهشمين المعروفين بالفئة الأشد فقراً، حسب التوصيف الرسمي. إنها منطقة مرشحة لوقوع الكوارث الإنسانية؛ فأصغر شرارة ستودي إلى حريق ربما سيجعل المحوى في خبر كان.

حرارة الطقس وانعدام الماء وخدمات الكهرباء، تندرج ضمن مميزات المحوى! فبعد ست عشر عاماً، ما تزال ثلاثمائة أسرة تقريباً تنتظر مصيرها المجهول وتنظرعملية التخطيط للمنطقة يحفظ لهم آدميتهم.

عدا ذلك لا يحمل قاطنو المحو بطاقات هوية، فمنزلهم عشوائية، وهو مبرر يتكى علية موظف الأحوال الشخصية حين يرفضون منحهم تلك البطاقات.

لكنهم يحملون بطائق إنتخابية. هم ناخبون فقط! وأفاد المتعبين المعزلون في المحوى، أن الانتخابات الرئاسية جادت عليهم بعداد واحد للمياه، لكل سكان المحوى بإشتراك شهري يتوزع فيما بينهم، حينئذ شاهدوا لأول مرة مهندسين زاروا أكواخهم حل للمجاري، عقب الانتخابات أختفى المهندسون، ولا مجال لرؤيتهم إلا في الانتخابات القادمة.

يحوي المنزل الواحد من أسرة إلى 4 اسر. ويبدو أن الجهات الرسمية قررت أن تكون المنطقة مصدراً لتوليد الأمراض، أكوام من القمامة، غياب المجاري وخدمات الصرف الصحي. أمام مشهد إنساني مؤلم بين المساكن التي لا يتعدى حجم الواحد منها مساحة حجرة صغيرة.

وفي ممر ضيق لاتسع لمرور شخصين وحجرة كقبو، جلست عجوز سألتها عن حالها وظروف أسرتها فأجابت فور علمها أنني صحفي أنها تعيش على باب الله من التسول. لديها اثنين من أبنائها محمد وعلي للأول ولدان وللثاني 4، ويعملان في الحمالة في السايلة (حيث محلات الجملة).

هنا في المحوى حياة بدائية، الفانوس عنوانها. مدت العجوز يدها إلى حضنها وأخرجت 70 ريالاً، هي حصيلة ما جمعته في ذالك اليوم. أما الطعام يتم اجتلابه من بقايا المطاعم في الغالب حد قولها.

دخول المحوى مغامرة بالنسبة للصحفي وخاصة إن كان يجهل أن لديهم: الرجال والنساء والأطفال حساسية من الكامرا، إذ قام الأطفال بقذف الحجارة على هذا الصحفي الغريب حين كان يخرج كامرته. لكن أسامة احمد سعيد، وهو حرفي ويستخدم حوش منزله كورشة متواضعة، لم يمانع من استخدام سطح منزله لإلتقاط بعض الصور العامة للمحوى.

نقلت العديد من التساؤلات للوضع الإنساني إلى عاقل المنطقة محمد ناصر، الذي يحمل رتبة عسكرية، لكنه امتنع الإدلاء بأي معلومات إثر ذالك فقط أكد أن غالبية سكان المحوى من عادوا الخليج والبعض متواجدون من عقود سابقة.

في الجهة المقابلة للشارع العام ثمة هناجر بدأت تزحف باتجاه المخيم قيل انها لأحد المستثمرين على حساب السكان وبحسب إفادة، الذين لا يمتلكون صفات المواطنة: في 98/99، تمت عملية طرد جماعي للعديد من الأسر القاطنة في موقع الهناجر تحت الحراسة الأمنية والجارفات مصير هذة الأسر مجهول ولم يتم تعويضهم بأ مكان بديلة من السلطة المحلية البعض تم منحه 5000 ريال والآخر أخرج بالقوة ويتردد أنهم من مناطق تهامة وزبيد، عادو الى مناطق أبائهم والبعض لايعلم مصيرهم. الوضع الذي يجعل أكف الناس على قلوبهم إثر ذالك.

طلال محمد ناصر 41عاما يمتلك منزلا مقابلا للمحوى من قبل عام 90، تم توقيف معاملته في الحصول على ماء وكهرباء بعد أن أتم الإجراءات المطلوبة منه، وقال: أخذت قرضا للبناء من الصندوق الاجتماعي ثم حصلت بموجبه على اسمنت. بعت الاسمنت بنصف قيمته آنذاك، ولم أستطع الحصول على الكهرباء في وقت تم إدخال الكهرباء بطريقة عشوائية للهناجر المقابلة عبر تمديدات مباشرة من الكابل الأرضي.

الشباب المحوى لم يستطيعوا الحصول على بطاقات شخصية بمبرر أنهم لايمتلكون أرقام منازل ويلجأون الى التحايل من خلال عقال الحارات الذين يرفعون أرقام منازل بعيدة عن المحوى هذا ما افاد به الكثيرون، لاسيما عقال المنطقة الذين أبدوا مخاوف من كلمة صحافة. شوقي محمد، العائد من السعودية هو وأسرته 25 عاما (يعمل حمالا في سوق السيلة) لم يتمكن من الحصول على بطاقة تثبت أنه يمني، قال حاولت عدة مرات وترددت على مكتب الأحوال المدنية من أجل الحصول على بطاقة يبدو مفاخراً أنه درس حتى الصف الثاني فقط، مقارنة بالتعليم هناك وأضاف: "بعد عودتي من القصيم (في المملكة العربية السعودية)سكنا أنا وأبي وأمي وأخوتي هنا في المحوى لم أتمكن من إخراج بطاقة شخصية لأن الدولة لم تعترف بنا، يقولون لنا:"انتم مبانيكم غير مرخصة" نحن لا ماء لدينا ولاكهرباء. وحالنا يعلم به الله، يسترنا الكرتون ولطف الله".

ظروف إنسانية صعبة وغياب تام لدور المنظمات الإنسانية ففي العام الماضي شهد المحوى حالات هروب لفتيات، في إحصاء سريع وإفادة من السكان، وسط حالة من التكتم الشديد بين الناس انتشار البعوض جراء غياب الصرف الصحي كارثة صحية تتهدد السكان الذين قدرت أعدادهم 3000 شخص تقريبا معظمهم لا يعون الجانب الصحي الأطفال

80% منهم لم يلتحقوا با لمدارس ويمارسون ألعابهم وسط القمامات المنتشرة في كل مكان حول المحوى المجاري تتم عبر آبار راشحة الكثير منها أصبحت مصدر تلوث صحي. غياب تام للوعي الصحي ومثله للخدمات الصحية حاولت التقاط صورة لطفلة تلعب مع أخوها بيد أنها أخذت حجر من الأرض سترميني بها حال الشروع في التصوير.

جمال الراجحي، الضابط بشرطة شيخ عثمان، قال: "إن سكان المحوى يتحلون بهدوء نسبي ولاترد قضايا إلى القسم إلا فيما ندر تنحصر مجملها في قضايا الآداب، وهروب بعض الفتيات من المحوى" وأضاف: "مذهبهم نفس" في اشارة الى انهم يحتكمون للأعراف، مصادر أخرى في شرطة الشيخ عثمان أوضحت أن بعض الفتيات تم تزويجهن بعد الهروب من الأشخاص الذين "هربوهن" وعدد منهن أودعن السجن

شعور با لإحباط تولد عند الكثير "غربة الداخل اشد مرارة من غربة الخليج" والتنكر الرسمي لهم بعد 17عاما من العودة إثر أزمة الخليج.

وتقول شهيدة ثابت، أستاذة علم النفس بكلية آداب جامعة عدن، إن جملة الأوضاع الاجتماعية التي يعانيها سكان المحوى ستفرز مشكلات خطيرة، أولها الاحباطات جراء التهميش وهذه كثيرا ماتدفع إلى سلوك عدواني عند الأفراد المهشمين الى جانب انحرافات أخلاقية كانتشار الرذيلة وتفشي الزنى وترك التعليم والسرقات وظهور العديد من الأمراض الخطيرة صحيا ونفسيا واجتماعيا.. (اذا ما استمر الوضع هكذا)...

"تريزا صدقة" رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس المحلي، قالت المنطقة شعبية، ولكنها غير مرقمة وفي الطريق لترقيمها ومدها بالخدمات" وعن البطائق أرجعت السبب إلى إهمال الأهالي في استصدار شهادات ميلاد

أسئلة كثيرة تم طرحها على طاولة مكتبها المتواضع في محلي الشيخ عثمان، لم أجد توضيح بشأنها بما فيها بطائق الانتخابات التي صرفت ولم يتم صرف البطاقات الشخصية للكثيرين استصدار البطاقات للناس سكان المحوى، تم حسب قولها بالاشارة الى المنزل (خشبي) ونفت اخراج الناس من المحوى، لكنها عادت لتؤكد مانفته أنهم أخرجوا بمقابل لم تعطى الرقم

التقريبي مقارنة با الموقع والحاجة الانسانية لسكن هؤلا البسطاء.

في كل مكان يتم اعتبار المحوى على أنه تابع للشيخ عثمان في الشرطة وغيرها من المكاتب لكن ماكشفه الاخ فهيم عوض عباد رئيس لجنة الخدمات، كشف الجانب المظلم في معاناة سكان المحوى.

وبحسب الاخ فهيم: "المنطقة مازالت موضع خلاف بين مديريتي الشيخ والدار ووصلت إلى طاولة المحافظ، لكن إلى اللحظة لم يحسم المحافظ في الموضوع". (موقع المكان استراتيجي ويثير اللعاب لدى التجار والمسؤولين -حد وصف العامة). سألته هل هناك طرف ما مستفيد من هذا الخلاف، وبقاء الناس هكذا؟ لكنه اعتذر عن الإجابة.

عن وضع المحوى ولماذا لم يتم توفير الخدمات له قال:رغم عدم حسم الموضوع من قبل المحافظة إلا إننا قدمنا مشروعاً متكاملاً للصرف الصحي في كل من السيلة والمحاريق وال سيسبان بكلفة تقديرية (76) مليون، إلا أن الموافقة عليها لم تتم من قبل المحافظة حيث يتم حاليا إعداد المشاريع مركزيا دون النضرة إلى المشروع بأبعاده الإنسانية.

دخلت الى المحوى احمل هم الماء والكهرباء، وخرجت أحمل غيرها: لماذا غاب دور السلطات في المحافظة في تعويض هؤلاء، بعد مرور 17 عاما من عودتهم من دول الخليج!؟ وقبل ذلك لماذا لم تتم عملية تخطيط المنطقة بشكل منظم؟! وماهو مصير هذه الأسر المنكوبة خارج جغرافيا الاهتمامات الرسمية والصحفية ودور المنظمات الإنسانية.

مصادر مسؤولة لـ"نداء" لم تستبعد إقدام جهات، لم يتم تسميتها، بإحراق المحوى من أجل البسط عليه. وهل صحيح أن الموقع مملوك لطرف ويسعى بكل الوسائل لعرقلة إجراءات الناس بما في ذالك سكان المنطقة المجاورة للمحوى. نود إجابة شافية لوضع إنساني كارثي لا يمكن السكوت عليه والتغاضي عنه!!

«الجزائية» في مربع الدستور

دخل الدفع بعدم دستورية قرار إنشاء النيابة الجزائية في محطة الانتظار المرهقة قبل الفصل فيه. حتى الآن يبدو الإنتظار أمراً مليئاً بالتوقعات والتمنيات بالنسبة للبعض، ولكنه، أيضاً، لا يبدو سوى بيئة ملائمة لتربية الشكوك والمخاوف بالنسبة للبعض الآخر. إن القضية قانونية حتى الآن، ولكنها مفتوحة، سابقاً ولاحقاً وحالياً، على احتمالات السياسة وتعقيداتها الكثيرة. وهي فعلياً تعتبر الأهم على المستوى القانوني والعام، كونها ستقرر مصير النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة التي اعتبرها كثيرون أداة سياسية نشطة بيد السلطة مما دفعهم للاعتراض عليها بصوت عالٍ. المميز في هذه القضية أن هيئة الدفاع عن الصحفي عبدالكريم الخيواني قامت عبرها بتطوير موقف "هجومي" لم يستسلم لنزق "المقاطعة" السائد تجاه "الجزائية"، ولتعقيدات الانقسام الواضح تجاه التعامل معها. لقد تخففت هيئة الدفاع من أي موقف مسبق من المحكمة وتحيزت لطبيعته المهنية القانونية في المسألة. واعتماداً على ذلك؛ قدمت دفعها بعدم الدستورية بمهارة وثقة لا يتوفر عليها عمل المحامين عادة في اليمن، تلك الثقة والمهارة كان يُمكن إدراكهما أكثر في المرافعات التي قام بها المحاميان نبيل المحمدي، وهايل سلام، عضو ورئيس هيئة الدفاع على التوالي، أمام الدائرة الدستورية، والتي سجلت الهيئة فيها انتصاراً "نظيفاً" على وزارة الشؤون القانونية، ردت فيه "الدستورية" دفع الوزارة خائباً على اعقابه.

لم يستسلم أعضاء هيئة الدفاع لانعدام الحماسة تجاه القضية، وضعف الثقة السائد بالقضاء، أو للوهن الشائع في علاقة المجتمع بالقانون. كما أنهم لم يؤسسوا موقفهم القانوني وهم يستحضرون المخاوف من تدخلات السياسة أو تعطلهم تأويلاتها، فهم يستثمرون كل فرصة متاحة لحماية موكلهم من الافتراس القانوني دون الانخراط في أي نضاليات أو بطولة، وبتأكيد غير معلن من قبلهم على كون جوهر عمل المحاماة هو ضمان العدالة وحماية الحقوق والانتصار للدستور والقانون.

استتباعاً لذلك يثير هذا الحوار مع المحامي هايل سلام رئيس هيئة الدفاع عن عبد الكريم الخيواني، التي تشكلت علاوة عليه من المحامين نبيل المحمدي ومحمد المداني، قضايا متعددة تنفتح كلها على رأي وتقديرات هيئة الدفاع القانونية لمسار دفعهم بعدم دستورية قرار انشاء "الجزائية" المنظور أمام الدستورية، علاوة على تطرقه لجوانب متنوعة من الجدل الذي أثارته القضية عموماً.

■ ماجد المذحجي

• هائل سلام المحامي

فيما يخص الدفع المنظور أمام الدستورية بعدم شرعية الجزائية
رئيس هيئة الدفاع عن الخيواني لـ« لنداء »:

لا نرى أية إمكانية قانونية للتقرير برفض الدفع، وإذا ما تم الرفض لأسباب لا تتعلق بالقانون فلا يعنينا ذلك

■ إن أعمال النيابة الجزائية، وبالتبعية أعمال المحكمة، لم تكن أصلاً معلقة بانتظار تثبيت دستوريتها وما يهم هيئة الدفاع هو جدية عملها وجودته ولا شأن لها بأي اعتبارات أخرى خارج القانون

■ نثق بالقضاء.. والدولة حين تلتزم بالدستور والقانون تكتسب سلطة أقوى على مواطنيها

■ في 24 فبراير ستصدر الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا قرارها في الدفع المرفوع من قبلكم بعدم دستورية إنشاء النيابة الجزائية المتخصصة، ماذا تتوقعون إستناداً إلى مسار القضية؟ وهل تشعرون بالقلق كون ما قررتم السير فيه قد يؤدي إلى تثبيت دستورية المحكمة وفق بعض ما يثار؟

– سؤال إفتتاحي جيد. على أية حال تتوقع هيئة الدفاع تقريراً قضائياً بقبول الدفع، لسلامته، مبنىً ومعنى، كما يقال. وإذا كنتم قد قرأتم عريضة الدفع، وبالتأكيد فعلتم، فستلاحظون ، ولا شك، متانة مبناه القائم على ما يحمله من أسباب وأسانيد قانونية ودستورية، مسوغة، وموجبة للقضاء بقبوله، وبعدم دستورية القرار الجمهوري موضوع الدفع. ومسار القضية يعزز هذا التوقع، إذ وفر أسباباً إضافية أكدت معقوليته وعمقت الإحساس بالثقة، حد الإمتلاء، حد الشعور بأننا لم نعد نتوقع، بل ننتظر.

فقرار محكمة الموضوع، الآمر برفع أوراق الدفع إلى الدائرة الدستورية ووقف إجراءات المحاكمة هو شهادة على صحة الدفع وسلامة مبناه، باعتبار أن مصدر هذا القرار وهو رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة ذاتها، الجدير بالتقدير والإحترام، قد أعمل النظر ورأى أن الدفع قائم على أساس من الدستور والقانون وأن لا مناص من التقرير بوقف إجراءات المحاكمة والأمر برفع أوراق الدفع إلى الدائرة الدستورية. ولنقف على أهمية هذا القرار لجهة تأكيد سلامة الدفع، افترض معي، لو أن اختصاص الفصل في الدفع منعقد قانوناً لمحكمة الموضوع ذاتها، جدلاً، وهي هنا المحكمة الجزائية المتخصصة، أفلن تكون قد قضت حتماً بقبوله. ولكن لأن الدائرة الدستورية هي الجهة المختصة، دستورياً وقانونياً، بالفصل فيه كان لزاماً على المحكمة الجزائية وقد نظرته وفق نص الفقرة (7) من المادة (186) من قانون المرافعات، التقرير برفع أوراقه إلى الدائرة الدستورية لتتولى الفصل فيه طبقاً لنصوص المواد (153) من الدستور، (19) من قانون السلطة القضائية. وبديهي لو أن الدفع لم يقم على أساس لكانت المحكمة الجزائية قد التفتت عنه -ببساطة- وسارت في إجراءات نظر الدعوى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يرد في كل ما أثير في مقام الرد على الدفع أمام الدائرة الدستورية شيئ من شأنه النيل من صحة ما قام عليه من أسباب وأسانيد، وقد تابعت بنفسك الجلسات.

وبالنسبة للشق الثاني من السؤال لا يساورنا أي قدر من القلق لجهة ما أشرت إليه في سؤالك. لم يكن لدينا موقف مسبق تجاه المحكمة. تقدمنا بطلب إفراج، تابعناه إبتدائياً واستئنافياً، حضرنا العديد من الجلسات، إلى أن انتهت النيابة من تلاوة قرار الإتهام، وما أسمي بقائمة أدلة الإثبات، في مواجهة جميع المتهمين الخمسة عشر. ثم ونحن بصدد دراسة أوراق الدعوى الجزائية المقامة في مواجهة موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، وإعداد خطة دفاع، وجدنا فضلاً عن عدم صحة وثبوت واقعة الإتهام نفسها، أن الإتهام القائم تجاهه يقوم على مبنى إجرائي مطلق البطلان. وأن هناك عواراً دستورياً حائقاً بالقرار الجمهوري القائم عليه قرار الإتهام. ولأن العوار الدستوري هذا يمثل مانعاً قانونياً من سماع الدعوى الجزائية المحمولة بقرار الاتهام ويغني عن الخوض في موضوع الدعوى، ولاعتبارات تتعلق بأهمية الشرعية الدستورية وضرورة حمايتها من الخرق والانتهاك، رتبت الهيئة أولويات دفاعها، فارتأت أولاً التمسك بهذا العوار الدستوري كدفاع أصيل في مواجهة قرار الاتهام، ودفعت بالتي هي أحسن، حسب تعبير العزيز سامي غالب. لم يكن لدى الهيئة إذاً قرار مسبق، بل تعاملت مع الأمر على نحو مهني، بتلقائية وتجرد، دون حساب لردة فعل هذا أو تحسب لموقف ذاك. متحررة فقط سلامة المبنى ونزاهة المسعى. ولا تحفل بعد ذلك بما أثير أو قد يثار من أقوال، سيارة وطيارة، لا تقوم على سند من القانون، وليس من شأنها إضعاف قوة الحجة في الدفع، أو النيل من سلامة ما قام عليه من أسباب وأسانيد. وعلى العكس من ذلك، الهيئة شديدة الإهتمام بأي جدل قانوني، جدي ومنتج، قد يثار بشأن الدفع، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل. أما القول بأن الدفع قد يؤدي إلى تثبيت دستورية المحكمة فهو قول غائر المعنى، لا يدرك كنهه.. عبثي، لا يقوم على منطق، ولا يمكن حمله على السلامة. ذلك أنه لا يثار لدواع واعتبارات دستورية وقانونية، كأن يقال مثلاً أن الدفع يمكن أن يرفض لوهن في البرهان أو لقصور في البيان. أو لأن فيه ثمة نقصا أو إعتلالا، أو لأن شيئاً معيناً فيه بحاجة إلى استدارك أو استطراد وما شابه. مع بيان ذلك. بل يقال لمجرد تقديم الدفع بصرف النظر عن سداد الرأي فيه، وسلامة مبناه عموماً، ما يجعل هذا القول مفتقراً لمنطق القانون وحس العدالة. ولك أن تلاحظ أن الدفع، وفق ما أوضحناه، من شأنه فقط أن يؤدي إلى التقرير بعدم دستورية القرار الجمهوري المنشئ للنيابة الجزائية المتخصصة، وأن أعمال هذه النيابة، وبالتبعية أعمال المحكمة، لم تكن أصلاً معلقة بانتظار تثبيت دستوريتها. ما يهم هيئة الدفاع هو جدية عملها وجودته. ولا شأن لها بأي اعتبارات أخرى خارج القانون. فعلى رأي المتنبي مع بعض التحوير: " علىَّ نحت القوافي من معادنها وما عليَّ إذا لم يفهم (البشر) ".

■ مصدر في هيئة الدفاع سبق أن أشار في تصريح سابق إلى أن القضية ليست شخصية ولا تخضع لمنطق غالب ومغلوب.. كيف يمكن استعادة هذا التصريح في هذه المرحلة من التقاضي؟

– بذات المضمون، يمكن أن يستعاد التصريح بنفس مضمونه، أي بإننا إزاء الدفع بعدم الدستورية لسنا بصدد خصومة بين طرفين بحيث تحتمل "غالب ومغلوب"، بل بصدد تكريس الشرعية الدستورية وإعلاء شأن سيادة القانون. وما من غالب أو مغلوب هنا سوى هذه المبادئ وتطلعات الناس نحوها. فإما أن ينتصر الجميع للدستور والقانون فتنتعش بذلك الآمال بإمكانية بناء دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون. أو لغيرهما فتخيب الآمال وترتكس الأحلام، ويصاب الناس بالخيبة والإحباط. فكرة التصريح تقوم على اعتبار أن العوار الدستوري الحائق بتشريع ما، وهو هنا القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته، هو أمر يهم الدولة بسلطاتها الثلاث، والسلطة القضائية خصوصاً والقضاء الدستوري بوجه أخص، والمجتمع المدني بمنظماته وناسه عموماً. لأن الدستور هو القانون الأسمى الناظم لسلطات الدولة وعلاقاتها ببعضها وعلاقة كل منها بافراد المجتمع. هو أسمى من السلطات، وأي خرق له هو انتهاك للعقد الاجتماعي الناظم لأسس الدولة والمجتمع، ولا يبقى للحديث عن سيادة القانون معنى ما لم يصن الدستور برد هذا الإنتهاك. والجميع معني بذلك. وأن دور هيئة الدفاع اقتصر على مجرد تقديم بلاغ بهذا العوار، كتقرير إلى من يهمه الأمر. تنبيه يعني. والقضاء الدستوري وإن كان هو الجهة المعنية، دستورياً بتلقي هذا البلاغ والتحقق منه والعمل بما يكفل حماية الشرعية الدستورية من أي خرق أو انتهاك. إلا أن الجميع، جهات وأفراداً، معنيون بالأمر. والهيئة وإن دخلت في جدل قانوني بعد تقديم البلاغ/ الدفع، فما ذلك إلا لبيان وجهة نظر.. وليس دفاعاً عن مصلحة شخص أو أشخاص معينين بذواتهم، كما هو الحال في القضايا العادية الأخرى. بهذا المعنى لا غالب ولا مغلوب كأشخاص. تلك هي الفكرة ولا جديد بشأنها.

■ تمت مخاصمة المحكمة الجزائية المتخصصة من قبل عدد من المحامين والمنظمات الحقوقية ضمن فكرة عدم الاعتراف بشرعيتها رغم حضور البعض أثناء التحقيقات في النيابة الجزائية المتخصصة، كيف تقيمون هذا الشكل من الاعتراض على المحكمة من واقع تجربتكم في المسألة، وماذا يرتب ذلك على صعيد حقوق المتهمين أمام الجزائية؟

– تقصد، مقاطعة المحكمة. على أية حال، لكل وجهة نظره، وعلينا أن نحترم كل وجهات النظر. ولا نعلم، حقيقة، منطلقات فكرة المقاطعة وتبريراتها للتعليق عليها. ولكننا نعتقد بأن الدفع الذي أثارته الهيئة وفر أرضية صالحة للعمل على تحقيق الهدف من فكرة المقاطعة، إن كان لها هدف. أما بشأن حقوق المتهمين فالمقاطعة لا تعفي المحكمة من انتداب محامين للدفاع عنهم، كشرط لعدالة المحاكمات وضمانا لحقوق الدفاع فيها وفق أحكام قانون الإجراءات الجزائية.

ذلك أن المقاطعة موقف فردي صادر عن بعض المحامين، وليس عن نقابة المحامين بحيث يتعذر انتداب محامين للدفاع عن المتهمين أمام المحكمة.

■ كيف تقيمون استجابة المنظمات الحقوقية والفعاليات السياسية إزاء هذه القضية؟

– التفاعل والاهتمام على مستوى التداول والنشر الصحفي أكثر من جيد. هناك تضامن واسع مع موكلنا، الأستاذ/ عبد

الكريم الخيواني، محلياً ودولياً. وهو الأقدر على رصد وتقييم حجم تفاعل وإستجابة الجهات التي ذكرت. من جهتنا، توقعنا، فيما يخص الدفع بعدم الدستورية، موقفاً إيجابياً داعماً من قبل النقابة، نقابة المحامين، بحده الأدنى بيان مؤازرة. وموقفاً مشابهاً من زملاء المهنة كأفراد. أفرطنا في التفاؤل، إذ يبدو أن الجميع يدخرون جهود الإسناد والمؤازرة وبيانات التأييد، ربما لما هو أهم من الشرعية الدستورية، ولكننا، مع ذلك، لا نلوم أحداً.

■ في حال رفض الدفع من قبل الدائرة الدستورية، ما الذي سيترتب على ذلك ليس فقط على مستوى القضية ولكن على المستوى العام، بمعنى: هل تعتقدون في هيئة الدفاع أن هذا الشكل من العمل القانون سيرسي تقاليد جديدة يفتقر إليها بغض النظر عن طبيعة الحكم الذي سيصدر؟

– نؤكد أن هيئة الدفاع تفترض قبول الدفع وتتوقعه وتنتظره، لوجاهة ما قام عليه من أسباب. ولأن كل ما أثير في مقام الرد عليه لا يقوى على النيل منه وفق ما أوضحناه. ولكن قبل افتراض الرفض علينا التفكير بما يمكن أن يبنى عليه قرار الرفض من أسباب، لنقرأ كل ما أثير الجدل بشأنه ونتظر، هل هناك ثمة إمكانية لتسبيب قانوني، منطقي وعقلاني، للتقرير بالرفض؟! نحن، الآن، وبعد أن أغلق باب الترافع والجدل، لا نرى أية إمكانية قانونية للتقرير بالرفض. وإذا ما تم الرفض لأسباب لا تتعلق بالقانون فلا يعنينا ذلك.

وبالنسبة لموقف الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، فقد سبق التأكيد في عريضة الدفع ذاتها، على عدم سلامة الإتهام القائم تجاهه، سواء من حيث بطلان المبنى الإجرائي له أو من حيث عدم صحة وثبوت واقعة الإتهام المقول بها. والدفع بعدم الدستورية هذا لا يعني عبد الكريم الخيواني وحده. أما فيما يخص الشق الثاني من السؤال فلا نرى في عمل هيئة الدفاع أي بطولة، وإن بدا للبعض كسباحة عكس التيار. هو عمل مدني، مهني. عادي، تعمله ولا تنتظر أن يحتفى بك. ينطوي على كثير من الدقة، ممكن. قائم على مغالبة للخوف، جائز. يتضمن تجاسراً على الخروج على السائد المألوف، ربما. ولكن في جميع الأحوال ليس من شأنه كمبادرة يتيمة إرساء تقاليد جديدة كما ذكرت. لكي ترسي تقاليد جديدة تحتاج إلى تكرار مثل هذه المبادرات من قبل الجميع والناشطين الحقوقيين خاصة. تحتاج عملاً دؤوباً ومتكرراً، ولكن بأناة ووعي وتبصر، وضمن عملية تراكمية تبدأ ولا تنتهي. ذلك من شأنه أن يؤدي ليس إلى توسيع مساحة اللعب الحر فحسب، بل والى زيادة إحتمالات الكسب، فضلاً عن دفع من بيدهم الأمر إلى احترام الكفاءة وأخذها بعين الاعتبار عند تعيين الأعوان، وهؤلاء على تطوير كفاءاتهم، وهذا بحد ذاته مكسب. التغيير المدني، في الميدان الحقوقي نتكلم، يحتاج إلى وعي وكفاءة أكيدين، ولكن أيضا إلى دأب وصبر، وسخرية، وأحياناً إلى قدر من الشجاعة. وتكمن أهمية عمل الهيئة المتعلق بالدفع، على تواضعه، في كونه خطوة في هذا الإتجاه. صحيح هو أول طعن بعدم الدستورية، بطريق الدفع، لا الدعوى المبتدأة. ولكن الصحيح أيضا أن ذلك لا يغير من كونه خطوة في الإتجاه الصحيح، وليس قفزة في المجهول، كما قد يتصور البعض ممن أشرت إليهم في سؤال سابق. فعدم وجود طريق سالك سلفاً، لا يبرر تقاعسنا عن المشي وحث الخطى، إذ المشي يصنع الطريق. والمهم المِران والبوصلة. وإلا فطريق الألف ميل ينتهي أيضا بخطوة. وقد أثمرت خطانا حتى الآن، سابقة قضائية من أعلى مرجع قضائي، ونعني بذلك الدائرة الدستورية. حيث قررت إختصاصها بالفصل في الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات. وهو ما يجنب الجميع عناء الخوض في أي سجال بشأن هذه المسألة مستقبلاً، وهذا مكسب بصرف النظر عن الحكم الذي سيصدر.

■ على حساسية وأهمية القضية المنظورة أمام الدائرة الدستورية إلا أنها تبدو وكأنها شأن يخص عبد الكريم الخيواني وهيئة الدفاع فقط. إلام تعزون ذلك: اليأس من القضاء أم لغياب الوعي بالتراكم؟!

– إلى الأمرين، والى اليأس بصورة أساسية. ولكن اليأس ليس من القضاء فحسب، بل ومن أي إمكانية للتغيير بوجه عام. اليأس ثمرة الإستبداد، هو الحصاد المر له. الإستبداد كثقافة وليس فقط كسلطة. فلكي يتآلف المرء مع وضعية القهر التي يعيشها يؤلف نفسه على أخذ جرعات متزايدة من اليأس، ويعودها على عدم توقع الكثير من الحياة. ما يولد الشعور باللاجدوى، وفقدان الأمل من أي أمكانية للتغيير. ذلك يؤدي إلى تقبل الشروط المنتجة لليأس، وعدم السعي إلى تغييرها. باختصار، صرنا، ولا أتذكر أين قرأت هذا، كشجيرات الصحراء، تقاوم قسوة المحيط، ولكن ذلك هو كل ما تفعله. إذ يستغرق جهد البقاء كل طاقتها، فلا يبقى لها ورداً ولا ثمرا ولا ظلاً. أملنا بالتغيير يشبه الأمل بربح اليانصيب، لا يقوم على منطق. ما يجعلنا نعيش حالة من انعدام اليقين. اللايقين هو نواة اليأس. ولكي نؤمن باليقين علينا أن نبدأ بتصديق الشك. على المرء أن يشك، ليدرك أنه – كإنسان – طاقة للتغيير، وإن بالتي هي أحسن. ويشحذ إرادته قليلاً، فتشاؤم العقل – حسب غرامشي – لا يكافئه إلا تفاؤل الإرادة. وبقليل من الدأب والصبر، والسخرية أيضاً يستطيع الإنسان عمل شيئ ما. السخرية هنا تعين على تحمل المشقة. تجعل المكابدة أخف وطأة، وتضفي على العمل شيئاً من المتعة. السخرية فاكهة الصبر.

■ هناك واقع نشأ في ظل المحكمة الجزائية، وهي رتبت الكثير من الأوضاع القانونية وأصدرت قرارات عديدة. هل ترى أن ذلك سيشكل عنصراً مؤثراً على قرار الدائرة الدستورية فيما يخص دفعكم، وبعبارة أخرى بافتراض صدور القرار بقبول الدفع من قبل الدائرة الدستورية، ماذا سيترتب على ذلك فيما يخص الخيواني علاوة على مصير النيابة والمحكمة إجمالاً؟!

■ إن ما تعيَّن أساساً للدفع بعدم الدستورية ليس القول بتعدي رئيس الجمهورية على اختصاصات مجلس القضاء، وإنما هو العوار الناجم عن مخالفة القرار لنصوص مواد الدستور

– المفترض طبقاً للأصول القضائية المتعارف عليها، أن يتصدى القضاء الدستوري للفصل في الطعون بعدم الدستورية، المرفوعة إليه، قبولاً أو رفضاً. بمعنى إما أن يقضي بقبول الطعن، دفعاً كان أو دعوى مبتدأة، لابتنائه على أسباب موجبة للتقرير بالقبول، وبالتالي بعدم دستورية التشريع المطعون فيه. أو برفض الطعن لعدم صحة ما قام عليه من أسباب. وبحيث لا يمتد قضاؤه إلى إزالة العوار الدستوري المدفوع به. أو تصويب التشريع محل الطعن. التشريع هنا كلفظة مستغرقة للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات. فالقاعدة، كأصل عام، هي أن الدائرة الدستورية، بوصفها الجهة المنوط بها حماية الشرعية الدستورية معنية بحماية الدستور ورد الاعتبار إليه، دونما نظر إلى ما يكون قد ترتب على مخالفة الدستور من آثار، ودونما اعتبار لما يمكن أن يتخلف عن قرارها ذاته من آثار على أية أوضاع ناشئة عن تلك المخالفة.

مع ذلك، ومع التأكيد بأننا نناقش فكرة ولسنا في موقع من يشير، نقول مع غياب النصوص القانونية المنظمة لهكذا حالات وأوضاع، لا تثريب على الدائرة إن هي أخذت بعين الاعتبار الواقع الذي أشرت إليه وتعرضت لآثاره في حيثيات قرارها بالقبول. بل وليس هناك ما يمنع الدائرة من اعتبار قرارها هذا قراراً منشأً لا كاشفاً. بمعنى أن تتبع قرارها بعدم دستورية القرار الجمهوري المطعون فيه، التقرير بعدم العمل به من تاريخ صدور قرارها هي، لا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه. وبهذا يمكن تجاوز ما يستحيل التعامل معه باعتباره غير واقع، كالأحكام القاضية بالحبس والإعدام. أما بالنسبة للقضايا التي هي قيد التحقيق والمحاكمة فلا مشكلة بشأنها إذ ستعاد أوراقها، رفقة أحدهم، إلى فضيلة النائب العام ليتولى إحالتها إلى النيابات المختصة مكانياً – ونوعياً إذا اقتضى الحال – لتقوم بتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للقانون.

■ الدائرة الدستورية رفضت مؤخراً دفع وزارة الشؤون القانونية. هل تلمسون في هذا القرار إشارة ما على اتجاه الدائرة فيما يخص الفصل النهائي في القضية في 24 فبراير القادم؟

– القرار الذي تشير إليه قرار فاصل في الدفع، المقابل، المثار من قبل وزارة الشؤون القانونية. وهو الدفع بعدم إختصاص الدائرة الدستورية في الفصل في الدفع الأصلي، المرفوع من قبل الهيئة. بمقولة أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته من قبلنا قرار إداري.

والمفترض أن يقتصر هذا القرار على بحث مسالة الاختصاص دون التطرق إلى الموضوع. فالأصل أن على المحكمة – أية محكمة – وهي بصدد بحث أية مسألة أولية، كالإختصاص مثلاً، ألا تفصح عن أي شيءٍ من شأنه الإنباء عن عقيدتها أو الكشف عن اتجاه قناعتها بالنسبة للموضوع. وهذا هو الحاصل في القرار الذي أشرت إليه.

ولا ينبغي أن تتوقع أصلاً أن تجد في القرار المذكور، الفاصل في الإختصاص، وهو مسالة أولية كما أسلفنا. إشارة ما، إلى ما وصفته باتجاه الدائرة فيما يخص الفصل النهائي في القضية. فأنت هنا أمام الدائرة الدستورية، أعلى مرجع قضائي في البلد. ولست أمام أية محكمة أخرى، إبتدائية مثلاً، حيث إحتمال وقوع خطأ من هذا النوع أكثر وروداً.

■ أنا أقصد ما ورد في القرار، وأسمح لي أن أقرأ بالنص: "من القواعد المستقرة في القضاء الدستوري اعتماد قرينة الدستورية لصالح التشريع الطعين، فالأصل أن التشريعات تصدر مقترنة بقرينة الدستورية وعلى من يدعي خلاف ذلك إقامة الدليل على دفعه أو دعواه بإثبات العكس. ويلزم إعتبار كل قرينة ممكنة مسخرة لصالح التشريع محل الطعن، ما لم تنقض هذه القرينة بإقامة دليل قطعي يذهب كل شك معقول يشهد بدستوريته. كما أنه يفترض ألا يقضي بعدم الدستورية إلا إذا كان العوار الدستوري واضحاً لا يرافقه شك معقول. والأصل أن لا يخرج عن قرينة الدستورية إلا إذا كان التعارض بين الدستور والتشريع الطعين واضحاً وبيناً وصريحاً بحيث يستحيل التوفيق بينهما". واتجه بسؤالي إلى هذا بالتحديد ما تعليقك؟

– ما ورد في النص، كلام تأصيلي عام، لا يتعلق بالدفع المنظور أمام عدالة الدائرة الدستورية الموقرة. ولا نرى فيه ما ينبيء عن قناعتها أو يفصح عن عقيدتها بالنسبة لموضوع ذلك الدفع تحديداً. وعدا هذا ليس لدينا أي تعليق عليه. ولكن ككلام تأصيلي عام لا يتعلق بالنص المذكور، حصراً. نود التوضيح بأن الطعن بعدم الدستورية يقوم على جدل قانوني محض. العوار الدستوري مسألة قانون لا يخالطها واقع. الواقع يرد عليه الإثبات، أما العوار الدستوري فلا يرد عليه إلا التنبيه. أي يكفي أن ينبه الطاعن القضاء الدستوري بأن ثمة عوار دستوري، يحيق بتشريع ما. ويتعين دستورياً وقانونياً على ذلك القضاء إعمال النظر في الطعن، والتحقق من العوار المدعى/ المدفوع به، بقراءة نص التشريع المطعون فيه في ضوء النص الدستوري الذي خولف. والوقوف على مواطن العوار بالنظر والتحليل، لا أكثر ولا أقل.

● في قاعة المحكمة الجزائية: المحامي سلام وإلى يساره المحامي المداني والزميل الخيواني

■ الدستور هو القانون الأسمى وأي خرق له هو انتهاك للعقد الإجتماعي الناظم لأسس الدولة والمجتمع.. ولا يبقى للحديث عن سيادة القانون معنى

وللتوضيح أكثر يقول محي الدين بن عربي: "برهان حلاوة العسل هو العسل نفسه"، وبالقياس على ذلك، وعقلنا العربي لا يفهم – حسب محمد عابد الجابري– إلا بالقياس على مثال سبق، نقول "برهان عدم الدستورية هو العوار الدستوري ذاته". حلاوة العسل تثبت باستعمال حاسة التذوق وليس بمحرر رسمي. والعوار الدستوري يثبت بإعمال العقل وليس بشهادة الشهود. ولو جئت بسبعة شهود، خبراء عدول، خمسة عن القارات الخمس الكبرى واثنين عن الجزر، لما أمكنك إثبات أن تشريع ما غير دستوري. لنفكر فقط وفق منطق الأمور وطبائع الأشياء. هذا ليس صعب الفهم، لا يجدي الإثبات فيما يقتضي الإدراك.

ولأن التشريع لفظة مستغرقة للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات فعلينا أن نفرق، للقول بالتوفيق بين التشريع المطعون فيه والدستور. بين حالتي ما إذا كان هذا التشريع نصاً قانونياً أو قراراً. ففي الحالة الأولى يمكن النظر إلى إمكانية التوفيق فيما بين القانون والدستور. في حين ليس الأمر كذلك بالنسبة للقرار. خصوصاً إذا كان هذا القرار قد جاء بالمخالفة لنص دستوري واضح وكان من شأنه تعطيل نصوص قانونية نافذة. إذ ليس هناك من إمكان للنظر في مدى إمكانية التوفيق بين هذا القرار والنص الدستوري المخالف، خصوصاً إذا كانت النصوص التي عطلت بموجب هذا القرار، نصوصاً قانونية، بمعنى أن التوفيق، على فرض إمكانية القيام به جدلاً، لن يكون من شأنه، في هذه الحالة، رفع التعطيل الحاصل للنصوص القانونية تلك. وكمثال على ذلك، نجد أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته من قبلنا يمثل تعطيلاً لنصوص المواد (115)، (234) من قانون الإجراءات الجزائية النافذ. فضلاً عن صدوره عن جهة غير مختصة دستورياً بإصداره. وإذا ما افترضنا لأغراض الجدل، إمكانية القول بأن هناك إختصاصاً دستورياً لإصداره، قصد التوفيق والملائمة، وليس الأمر كذلك في الحقيقة قطعاً. فإن هذا التوفيق، كإمكان مفترض، لن يزيل ذلك التعطيل، بل ستظل النصوص القانونية المذكورة، نصوصاً معطلة في ظل استمرار هذا القرار متمتعاً بحجيته. علماً بأن التعطيل الناجم عن هذا القرار يتمثل في كون أنه يقرر ما يمثل تخصيصاً لعموم النصوص المذكورة تلك. بحيث يعطل هذا العموم. والمعلوم قانوناً، أن تخصيص النص العام لا يكون إلا بمقتضى نص مماثل للنص العام الجاري تخصيصه. ولأن النصوص المذكورة هي نصوص قانونية فإن تخصيص عمومها يجب أن يكون بنص قانوني. ولكل ذلك يستحيل التوفيق بين الدستور وهذا القرار.

■ لماذا دفعت الوزارة بعدم اختصاص الدائرة الدستورية في نظر الدفع المقدم من قبلكم، ولم تذهب باتجاه استئناف قرار قاضي الموضوع في المحكمة الجزائية لدى محكمة الإستئناف؟

– هذا الأمر صار وراءنا، ولكن ما دمت قد سألت فلنوضح أنها ربما لم تعلن بالقرار إلا بعد رفع الأوراق إلى الدائرة الدستورية، ومن قبل هذه الدائرة نفسها. ويمكن أن يكون إعلانها بذلك القرار وبالدفع المرفوع من قبلنا قد تضمن إلزامها بالرد على الدفع. والدفع بعدم اختصاص الدائرة كان، على أية حال، إجراءً عديم الطائل. ذلك أن اختصاص الدائرة الدستورية بالفصل في الطعون التي ترفع إليها بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات التي ترفع إليها إما عن طريق الدعوى المبتدأة أو الدفع، مقرر بموجب نص المادة (153) من الدستور، وجرى التأكيد عليه بنص المادتين (12)، (19) من قانون السلطة القضائية. والوزارة نفسها، تقر بهذا في مذكرة دفعها وردها على الدفع، ولا تنكره. غير أن مذكرتها تلك ذهبت بغرض التخلص من الدفع، وبقدر كبير من التشوش والإرباك، إلى تفسير لفظة القانون الواردة بنص الفقرة (7) من المادة (186) من قانون المرافعات، تفسيراً ضيقاً بما ينفق وهذا الغرض، معتبرة أن ما يمكن الطعن بعدم دستوريته عن طريق الدفع هو فقط القانون بمعناه الحصري، أي النص التشريعي الصادر عن السلطة التشريعية. أما اللوائح والأنظمة والقرارات فلا تقبل الطعن، بعدم الدستورية، حسبها، إلا عن طريق الدعوى المبتدأة. والظاهر، وفقاً لمدونات تلك المذكرة نفسها. أنها أرادت أن تدفع بعدم قبول الدفع بعدم الدستورية لعدم صحة اتصاله بولاية الدائرة الدستورية. وبسبب تشوش الرؤية دفعت بعدم الإختصاص.

■ الوزارة قدمت حافظة مستندات مرفقة بدفعها للرد على الدفع المقدم من قبلكم وتردد ضمناً أن ما قدمته في الحافظة يعزز الدفع الخاص بكم ولا يضعفه، هل هذا صحيح؟

– أرجو أن تعفيني من الإجابة عن هذا السؤال. وبإمكانك إعادة قراءة تلك الحافظة وقرار الدائرة الدستورية لتعرف الحاصل بالضبط.

■ الوزارة في دفعها بالموضوع أشارت إلى كون الجزائية محكمة اختصاص نوعي لتبرير استغراق إختصاص الجزائية المكاني على عموم الجمهورية. إلى أي مدى ذلك صحيح؟

– هي قالت إن الإختصاص النوعي ما هو إلا انتزاع لبعض الإختصاصات من المحاكم العادية ذات الولاية العامة، واقتصار اختصاص المحكمة النوعية على نوع القضايا المحددة في قرار إنشائها، بغض النظر عن دائرة اختصاصها المكاني. جاء هذا رداً على الوجه الثاني من العوار الدستوري المدفوع به، والمتمثل بدوره بوجهين، تمثل الأول في كون أن القرار الجمهوري المنشيء للنيابة الجزائية المتخصصة – موضوع الدفع – جاء معطلاً للأحكام القانونية الجاري تقريرها في المادتين (115)، (234) من قانون الإجراءات الجزائية، من حيث أن المشرع، بمقتضى هذين النصين، حدد نطاق الإختصاص المكاني لأعضاء النيابة العامة بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي قبض عليه فيه. في حين أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته يقرر لأعضاء النيابة الجزائية المتخصصة، إختصاصاً مكانياً مطلقاً، مستغرقاً لكامل أقليم الجمهورية، وفي ذلك إهدار للمعايير القانونية الثلاثة المحددة بالنصين المذكورين، وبالتالي تعطيلاً لهما. ويتمثل الثاني فيما قرره القرار الجمهوري ذاته، من انتزاع للوقائع الجرمية المحددة به من الاختصاص النوعي المقرر قانوناً للمحاكم الإبتدائية ذات الولاية العامة، وبما يمثل تعطيلاً للمقرر التشريعي الوارد في المادة (231) إجراءات ونصه "تختص المحاكم الإبتدائية بالفصل في جميع الجرائم التي تقع في دائرة إختصاصها المحلي". ما يجعل القرار الجمهوري هذا، في الحالتين مخالفاً لنص المادة (120) من الدستور الذي يشترط لتحقق السلامة الدستورية للقرار الجمهوري، عدم تعطيله للأحكام القانونية النافذة. والوزارة في هذه الجزئية التي أشرت إليها خلطت بين الأمرين: الاختصاص النوعي والاختصاص المكاني، بغير إدراك أو تبصر، لتنتهي سريعاً إلى القول إن ذلك لا علاقة له بالعوار الدستوري أو الدعوى الدستورية، إذ يستوجب، حد زعمها، على الطاعنين توجيه دعواهم بعدم المشروعية أمام المحاكم العادية، دعوى إلغاء قرار إداري. فلكي تهرب من الرد على الوجه الثاني من العوار الدستوري المدفوع به هذا؛ لجأت إلى القول بإدارية القرار ولابأس إن هي أقرت بعدم مشروعيته بدلاً من الإقرار بعدم دستوريته. فمن مشنقة إلى مشنقة فرج، كما يقال.

■ البقية ص4

مقبرة ذمار تفيض بضحايا الدراجات النارية

■ ذمار - صقر أبو حسن

كعادته استيقظ «نبيل»، 20 عاماً، صباح الجمعة الماضية. تناول فطوره بعجل بينما كانت والدته تسرد على مسامعه طلبات المنزل الصغير، شددت على أن يحضرها قبل خطبة الجمعة حتى يتسنى لها إعداد وجبة الغداء.

نبيل يمتلك دراجة نارية ومنها يجني مصدر دخله واسرته منذ توفي والده.

ظلت والدته تنتظر مستلزمات وجبة الغداء. كان الوقت يمر وبدأ خطيب المسجد المجاور للمنزل يتلو الدعاء قبيل الصلاة ونبيل لم يعد بعد «كنا نظن أن نبيل أخذته زحمة العمل مثل أيام كثيرة»، قال شقيق نبيل الصغير، وزاد: بعد مضي ساعة ونصف من انتهاء صلاة الجمعة طرق الباب، كان أحد أصدقاء أخي ليخبرنا أن نبيل عمل حادث وهو الآن في المستشفى» ظل نبيل يوميان في الإنعاش ومات. ليترك خلفه شقيقه الوحيد يدرس بثانوية عقبة بن نافع وحطام دراجة نارية مازال تحتاج إلى الكثير لإصلاحه وأربع بنات أصغرهن في الابتدائية وأم مكلومة تكلى.

نبيل كغيره من الشباب الذين يمتهنون قيادة الدراجات النارية في شوارع مدينة ذمار لتوفير متطلبات الحياة الأساسية والذين يلقون مصرعهم بين يوم وآخر.

الحوادث الكثيرة -مترات وغيرها والخاسر هو الانسان- قال أحمد الشاوري مدير قسم الحوادث بإدارة المرور بذمار لـ«النداء» وأضاف: «لا توجد لدينا إحصائية دقيقة حول حوادث المترات وأستطرد: «حوادث العام المنصرم للدراجات النارية تربو على خمسين حادثاً غير تلك التي لا تدخل سجلات الادارة والتي تحل بعيداً عن تدخل وعلم المرور وهي كثير».

لكن عبدالله عطيه -وشاب يعمل على دراجة نارية منذ عام بعد أن أكمل الجامعة تخصص احياء- قال: «كل يوم أشاهد وأسمع أن حادثا وقع بصاحب موتور وأحياناً أكثر من حادث في اليوم الواحد».

غدت الدراجات النارية إحدى وسائل الارتزاق لكل من توفر له ثمنه وهو مبلغ معقول.

ليست الحروب وحدها هي من تقتل الأبرياء، بل هناك أداة أشد قتلاً وفتكا هي الحوادث، الإسم الذي يقف خلفه أداة القتل المنظم. قال محمد العسودي رئيس قسم الإسعاف بمستشفى ذمار العام، وأوضح في تصريح لـ«النداء»: «تصلنا كل يوم حوادث بشعة من دهس وصدام وانقلاب وغيرها من ضمن هذه الحوادث، وأضاف المعدل اليومي للحالات التي تصل إلى القسم من 12 14- حالة يومياً وطبعاً الحوادث المرورية لها نصيب الأسد من هذا المعدل بما فيها حوادث المترات والتي يكون بعضها مأساوي جداً».

الدراجات النارية إلى جانب كونها وسيلة سريعة في إيصال أشخاص إلى وجهتهم أيضاً، بدت أداة ناجعة لمحاربة الفقر في شوارع ذمار ولكن صبغت بالدم.

عبدالله طيرة قال، «لن أبالغ إذا قلت لك إنه لا يمر أسبوع إلا وقد توفي صاحب متر» وأضاف الشاب الذي تمتهن أسرته حفر القبور بمقبرة ذمار: «أحفر القبور بشكل متواصل، موت طبيعي، حادث، قتل، ومن ضمن من أحفر لهم القبور أصحاب المترات، وأشار طيرة -الذي أدخل هذه المهنة مبكراً حيث أصبحت مصدر رزقهم الوحيدة منذ عقود من الزمن- غالبية من يلقون حتفهم جراء حوادث المترات هم (في عز الشباب).

نتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى

الدكتور بشار عبدالرحمن مطهر

في وفاة شقيقه عبدالجبار

تغمده الله الفقيد بواسعة رحمته

وألهم أهله وذويه الصبر والسلون

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

الدكتور وديع العزعزي، حافظ البكاري

الدكتور عبدالله العزعزي

الدكتور خالد الصوفي

بقلوب مؤمنة بقضاء الله

نتقدم بخالص العزاء

وعظيم المواساة للاستاذ

أحمد أحمد غالب

رئيس مصلحة الضرائب

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

«والده»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ومغفرته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

فيصل سعيد فارع، درهم سعيد فارع،

عبدالرحمن جميل فارع، محمد سيعد فارع،

وماجد المذحجي

المحررة: بشرى العنسي
boshrasalehali@yahoo.com

الاربعاء 29 محرم 1429هـ الموافق 6 فبراير 2008 العدد (137)
Wed. 29/1/1429 - 6 February 2008

العُدين بقليل من الرتوش

■ إب - ابراهيم البعداني

الأهالي لم يستطيعوا وصف ما حدث سوى بالمعجزة. فالأسبوع الماضي لم يكن عادياً على ما يبدو عند أبناء العدين، كما أنه لن يمر مرور الكرام، وسيظل «حتوتة» خيالية يحكيها أبناء هذا الجيل لأجيال أخرى قادمة.

عشرات الأطنان من المخلفات كانت قد استوطنت شوارع مدينة العدين بإب كجزء لا يتجزأ من حياتهم التي التصقوا بها منذ عشرين عاما كمكون رابع مضاف إلى الماء والهواء والتربة.

لم يعرف أصحاب العدين ما يسمى بلدية أو صناديق نظافة فكل شيء بالنسبة لهم تمثل بمشايخهم الذين اعتبروا الدولة وتوجب على الأهالي دفع الإتاوات لهم.

يرجع الناس في العدين ما وصلوا إليه إلى المشايخ وإلى غياب دور الأشغال العامة ،حد قولهم.

ليث العدين

شهد العام الماضي حركة تغييرات إدارية لمدراء مكاتب الأشغال في محافظة إب، كان نصيب مدينة العدين المهندس منصور الليث، الذي رفض بدوره الانتقال (حسب عدد من الموظفين لـ«النداء»)، كونه كان يعرف سلفاً أنه سيلاقي متاعب بسبب تدخل المشائخ بعمله.

بعد إذعانه لأمر التعيين التقى المختصين والمسؤولين في المنطقة وطرح مشاكل البيئة على المجلس المحلي،وقدم دراسة متكاملة وخطط للقضاء على المظاهر السلبية التي أثرت على العدين، المتمثلة في تكدس المخلفات، والبناء العشوائي الذي زحف على معظم أحياء المدينة.

الشارع الرئيسي هناك والممتد من حدبة السفلى وينتهي بمشارف وادي عنًة بنيت على جانبيه غرف صغيرة وأكشاك من الخشب والصفيح ليكون سوقاً مما جعل حركة السيارات صعبة خاصة وقت الظهيرة.

رغم وجود سوق خاص ومنفصل إلا أن الباعة فضلوا الطريق العام حسب الليث لـ«النداء»، وهو مازاد من تراكم المخلفات في الشوارع.

بعد انتقال الباعة للسوق الجديد (السوق المركزي) إثر إشعار مكتب الأشغال نفذت حملة نظافة واسعة شملت المخلفات والمباني العشوائية، لكن ذلك لم ينف عدم وجود عمال نظافة دائمين في المنطقة، حد وصف مدير مكتب الاشغال الذي طالب بضرورة تفعيل صندوق النظافة هناك وتزويده بالأدوات والمعدات اللازمة والاهتمام بالمدينة لما لها من أهمية سياحية وتاريخية.

ربما كان انتقال سوق القات هو أهم المنجزات التي تمت الأسبوع الماضي حيث أكد كثير من الأهالي لـ«النداء» أن ذلك السوق، الذي كان واقعا وسط المدينة، كان يدر ربحاً على المشائخ من الإيجار اليومي الذي يدفعه أصحاب القات لهم وهو ما جعل أمر نقل ذلك السوق صعباً، إلا أن إصرار مدير مكتب الأشغال أفضى إلى تنفس المدينة الصعداء لتصبح خالية من أكياس البلاستيك والعلب الفارغة، ومخلفات القات.

إيجاد مسلخ خاص بالمدينة هو الخطوة التالية التي يسعى إليها المهندس منصور وهو، حد قوله، يعد لدراسة بهذا الخصوص سيعرضها على المختصين لينتهي بذلك مظهر رمي مخلفات الذباحة وسط المدينة.

● منصور الليث

واد تحول إلى نفايات

لن تعود منتجات وادي عنًة هي نفسها التي عرفها السائحون والزوار للوادي منذ زمن، كون المجاري التي حولت إلى الوادي ستفرض نكهتها.

زيادة عدد المباني في مدينة العدين جعلت الأهالي يحولون مياه الصرف الصحي باتجاه الوادي؛ بعد أن عجزوا عن إيجاد مكان بديل لتصريف مخلفات منازلهم.

بداية العام الماضي شرعت السلطات المحلية بإب برصف أحياء العدين احتفاء بالعيد السابع عشر للوحدة. ورغم المناشدات والبلاغات الكثيرة التي تلقتها قيادة المحافظة بضرورة توفير شبكة صرف صحي للمدينة قبل البدء بعملية الرصف، لكنهم لم يستجيبوا.

غياب شبكة للصرف الصحي في مدينة العدين، جعل وادي عنًة يستقبل أخطاء المختصين والمسؤولين ليعرف بعد عام من الآن بمصرف عنًة.

النمور غير الموجودة التي أثارت ضجة

■ بشرى العنسي

تناقضات مضحكة لتصريحات لم تتسم بالتنسيق على ما يبدو وجميعها وردت في صحف ومواقع رسمية تحدثت عن خبر واحد بين النفي وما يشبه الإعتذار.

عدد السبت من صحيفة الثورة وفي ذيل الصفحة الأخيرة ورد العنوان الآتي «تجاوباً مع ما نشرته الثورة محافظ ذمار يشكل لجنة للتحقيق في إحراق النمور العربية في محمية عتمة الطبيعية» الموضوع أسفل هذا العنوان اشار إلى أن محافظ ذمار وجه بتشكيل لجنة تضم الجهات المعنية للتحقيق في حادثة إحراق النمور العربية الخمسة، وتقطيع الأشجار المعمرة في عملية الإحتطاب والبناء رغم ندرة وفوائد تلك الأشجار العلاجية في ظل غياب الغاز.

الموضوع آنف الذكر استشهد بأقوال أحد المشائخ هناك والذي أكد مطادرة الناس للنمور والضباع والأثعل وقتلهم لها بشكل يومي ومتواصل لحماية الحيوانات الألفية الخاصة بالمواطنين كونها تفترس من قبل النمور (عشرة رؤوس من الأغنام والضأن).

إحراق النمور المزعومة أو الموجودة أصلاً لا ندري بالضبط كون التصريحات قد اختلفت، تلك النمور كانت جمعية محمية عتمة قد أعلنت عن قيام مجهولين بإحراقها بعد سرقة النمور الصغيرة من أمهاتها في منطقة و«جيس»، داعين الجهات المختصة إلى التحقيق في القضية ومحاكمة قتلة الحيوانات النادرة.

كل ما سبق ربما يكون شيء عادياً وقد لا يستغربه القارئ لأنه جائز يحصل، لكن ما يدعو فعلاً للدهشة هي التصريحات الأخيرة لرئيس الهيئة العامة لحماية البيئة والتي نفى فيها الخبر وأكد عدم وجود نمور عربية في محمية عتمة أصلاً وأن خبر كهذا سيعرض اليمن والهيئة لتساؤلات واستفسارات عديدة من قبل المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الحيوانات المهددة بالإنقراض. ويتطلب إقناعهم بعدم حصول ذلك جهداً كبيراً.

إلى الآن لم يتفق على وجود نمور في المنطقة من عدمه بغض النظر إذا كانت النمور الخمسة قد أحرقت أوملاً.

أحد المختصين قال لـ«النداء» إن النمور موجودة ولكن ليست في المنطقة التي ذكرت والتي تم الإبلاغ عنها. حيث تتواجد النمور في مناطق بعيدة جداً عن «وجيس»، مضيفاً أن توجيهات محافظ ذمار كانت بتشكيل لجنة للتحقيق في مصدر الخبر وكنهه وليس بقضية النمور كونه خبراً غير صحيح. ويعتقد المختص أن أخباراً كهذه سببها مماحكات بين جمعيات بيئية.

ما تجدر الإشارة إليه أن النمور العربية كانت ضمن الحيوانات التي أدرجت في قائمة الحيوانات المهددة بالإنقراض في اليمن.

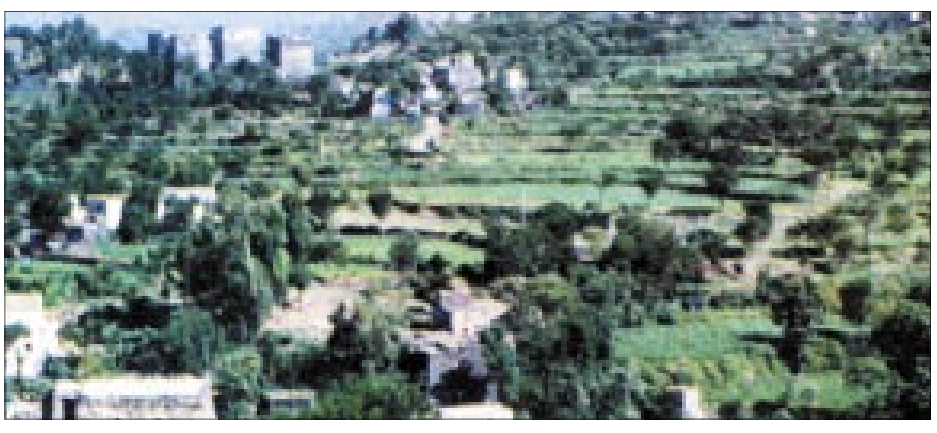

NDI.. مؤتمر بلا حوار

■ المحررة

● المشترك يشرح النظام الأمريكاني والبريطاني ويدافع عن نفسه، والصراري يؤكد أن لديه وظيفة أخرى غير الرد على المؤتمر.

● والمؤتمر يترك القاعة قبل انتهاء المؤتمر

● والرابطة معترضة على حوار ثنائي بين المؤتمر والمشترك

● والمؤتمر يسأل المشترك "لما تصر على أن نتحاور معك لوحدك وهناك أحزاب أخرى أعرق مني ومنك!"

● والحركة النسائية تتهم الأحزاب بالخذلان والمزايدة.

هذه بعض محطات مؤتمر ال NDIالذي حاول جمع فرقاء السياسة نهاية الأسبوع الماضي، مما جعل رئيس الجلسة يحذر في ختامها من أهميه الابتعاد عن العنف اللفظي الذي يراه لبناني كوسام سعادة خطيراً جدا، في بلد لم ينظم بعد حيازه الاسلحة.

الأسلحة التي استخدمت في المؤتمر، كانت خفيفة تنوعت بين الاتهامات وتبادلها والتبريرات وايجاد سبل لصورة أوضح لكل حزب على حساب تشويه صورة الحزب الآخر.

على الصراري برر أكثر من مرة أسباب عدم حضور المشترك للقاء رمضان الرئاسي، قال "كنا نعتقد أنه لقاء ودي". عبد الله غانم رد بسخرية "المشترك يود لقاء ودي يعني رئيس الجمهوريه عندما يدعو الأحزاب فلما سيكون اللقاء!". وأعاد الصراري تبرير موقف حزبه وشركائه.

لم يبدو التبرير منطقيا، غير أنه لم يكن هو موضوع المؤتمر الذي نظمه الNDIليجمع شركاءه في الموفنبيك في قاعة هادئه فخمة مكيفة ومجهزة ببوفية لائقة ليتحاورا بهدوء. هذا الهدوء لم يكن حاضراً. و يومين لخصوا فيها حالة الاحتقان السياسي أو بالأصح لوصف أكثر دقة الغليان.

محمد غالب ذكر المؤتمر أن الرئيس لم ترفع سيارته إلا في الشيخ عثمان في عدن التي يحمل أبناءها الان إلى الحاويات.

(NDI))عبر عن رايه الرسمي بأنه ضد فكرة المؤامرة من أي نوع، هكذا قال سعادة في تلخيصه للجلسة رداً على ما قالته إلهام عبد الوهاب، من أن هناك محاولات من بعد الوحدة لقبيلة عدن المدنية. وسام اعترض على الكثير مما قيل فعندما بادرت بنقد سياسة الأحزاب ومزايدتها باسم المرأة، قال لا نريد أن نقول ان هناك مزايدة ولكن ماذا فعلت الحركة النسائية للنساء؟ إن علينا تحرير النساء من النساء انفسهن، مستعيرا عبارة لماركس حرفها ومضى دون ان يعر اهتماما لأن يعرف مالذي فعلته الحركة النسائيه التي لم تكن هي أيضا مهتمه بما يدور في القاعة التي جاء إليها المؤتمر ليبعد آخر أمل في أن المبادرة الرئاسية بأنها لا تزال على قيد الحياة، فبعد أن سحب الرئيس مبادرته لنظام رئاسي، أعلن غانم أن التعديلات التي سيجريها المؤتمر على الدستور والاستفتاء، لن تدخل فيها أي نسبة كوتية للنساء. هو قال: من غير الممكن أن نضم رقما في الدستور لا نستطيع تحقيه وسألته النداء": "أليس من واجب الدستور ومن إحدى مهامه أن يحول غير الممكن إلى قانون ملزم؟" هو لم يرد، لكن هذا وإن حدث فإنه يؤكد عدم جدية المبادرة الرئاسية التي رجت قليلا الأوساط السياسية قبل أشهر.

غير أن ما رج قاعة المؤتمر هو محاولة البحث لأفضل نظم الحكم. غانم علق على هذا بأن هذا يشبه عروض الأزياء التي تعرض آخر صيحات الموضة ثم لايرتدي أحد تلك الملابس.

ربما هذا إشارة إلى أن الثوب السياسي الذي ترتديه اليمن حاليا هو الأفضل ولا داع لتصديق أي نوايا لتغير النظام القائم. هذا يوافق كلام باجمال في وقت سابق بأن أفضل نظام للحكم هو المعمول به حاليا. المشترك عرض في ورقته تبريره المنطقي لاختياره للنظام البرلماني، بعد عرض مقارنة بين النظام الأمريكي الرئاسي والبريطاني البرلماني، ورفض في الوقت ذاته أن يتحدث أحد باسم الشعب، إذ كانت مداخلة المؤتمر قد قالت إن الشعب يريد الرئيس كالإمام. "النظام الامامي" مصطلح لم يكن مقبولا لنظام رئاسي. على الاقل هي لم تطرح في المبادرة الرئاسية، التي كانت محل النقاش والتي لم يجدها المشترك أكثر من دعاية سياسية للمؤتمر.

الدكتور محمد عبد الملك المتوكل ذهب لأبعد من هذا، ورسم خطة عملية للأعوام القادمة على إثرها يختار المواطنون خلال استفتاء عام على الدستور2009 نظام الحكم الأسلم، ومن ثم تأتي الانتخابات الرئاسية في 2012 ليعمل الرئيس الجديد بالنظام الذي اختاره الشعب. مع تأكيد المنظمين أن كلا النظامين ديمقراطيين.

القاعة غصت بالمقترحات النظرية، وأفرغت من الحلول العملية، التي كان يفترض أن تقدمها الأحزاب،غير أن وجود طاولة الحوار كان حلا عمليا جيدا، لولا أن هذه الطاولة كانت شبه فارغة، ومتهمة من قبل الكثير من فرقاء العمل السياسي ونشطائه بأنها لا تستوعب الجميع.

وبذات الوقت يجد أن من يشاركون في حوار من هذا النوع أن مقترحاتهم لا تؤخذ بالجدية التي يتوقعون ها.

الاعلام

المؤتمر في يومه الأول كان قد عرض ورقة لنقيب الصحفيين الأسبق عبد الباري طاهر شرح فيها تاثير كلا النظامين على الإعلام الذي وضعت له خلفية سوداء بعرض حوادث الاختطاف والاعتداءات القانونية وغير القانونية التي يتعرض لها الصحفيون، وإن كان الاعلام الحر واحد من أهم عوامل استمرار الديمقراطية فإن السلطه التي ستتاثر بالإعلام إلى جانب الجيش والأمن، تستطيع الصمود طويلا، على حد تعبير المتوكل.

قيود "حرية المجتمع المدني" يختتم بإعلان حرب

■ منى صفوان

هل المجتمع المدني شريك للحكومة في القرار... كما هو شريك في التنمية، على الاقل، السياسية؟

فتح مؤتمر حرية المجتمع المدني بأسئلة من هذا النوع في حوار مفتوح شاركت فيه الحكومة وممثلون عن المنظمات والأحزاب والمانحين، ليظهر أن هناك خلافاً قائما بين المنظمات والحكومة. وهو ما أشار إليه ياسين سعيد نعمان، بتحدثه عن" التناقض بين رؤية المجتمع والسلطة "، مشيراً إلى إلى الرقابة التي تتمسك بها الحكومة تصل إلى محاضر اجتماعات الأحزاب.

الحكومة من جانبها بدت معترضة على إصرار البعض على عدم قانونية تسجيل المنظمات لدى وزارة الشئون الاجتماعية، التي تشترط الحصول على ترخيص لمزاولة النشاط وإلا لا تعتبر قانونية، لذالك فان "هود" القانونية /الحقوقية، في نظر الحكومة، لا تتمتع بكيان قانوني معترف به حكوميا.

"هود" كانت إحدى المنظمات لمؤتمر استمر ثلاثة أيام إلى جانب خمس منظمات أخرى، على رأسها صحفيات بلا قيود إلى جانب المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، ومركز المعلومات والتاهيل لحقوق الانسان، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، المدرسة الديمقراطية، والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية.

التمويل الأجنبي

الحرية التي تريدها "هود" تتلخص في أحقيتها بعدم التسجيل،تنطلق من حق دستوري يكفل للمواطنين حرية تنظيم أنفسهم وإنشاء المنظمات. خالد الانسي في قراءته لمسودة مشروع القانون الذي أعدته "هود"، أكد على أن أي مشروع قانون أن يرفع من سقف الحريات، غير أن الحريات هنا قد تعني الفوضى في وجهة النظر الأخرى التي ترى انه لابد من تنظيم المسألة. فهناك اليوم أكثر من 5000 جمعية ومنظمة، وعليها جميعا الخضوع للقانون، الذي قال عنه وكيل وزارة الشئون الاجتماعية: إنه نتيجة عمل مشترك بين الحكومة والمنظمات والجهات المانحة،منها البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للامم المتحدة، ليكون هذه القانون بذلك وثيقة شراكة. إن هذه الشراكة كانت هي شعار المؤتمر الذي أراده منظموه إعلاناً لحريات المجتمع المدني، بداية حوار حول قانون بديل للقانون الذي يستعد للتعديل والذي تجده بعض المنظمات قانون للجمعيات الخيرية ولا يصلح للمنظمات الحقوقيه والمجتمع المدني. وظهر أن هذه المنظمات غير مطمئنة للتعديلات الحكومية، بالذات فيما يخص التمويل الأجنبي.

الممولون برامجهم التمويليه نتجة بسخاء تجاه المجتمع المدني بحسب وصفهم، لأنهم يرونه أقرب للناس من الحكومة. ولكن هل يعني قبول التمويل الخارجي تبعية للمنظمات الأجنبية؟

المؤتمر عرج سريعا على هذه النقطة، منغمسا في أهمية الشفافية التي تريدها الحكومة، وبين أهمية التمويل المباشر الذي تريده المنظمات.

د. ماري غانتوس من منظمة ADDLالبنانية، قالت إن تمويل الجمعيات ليس عليه أن يكون طليقا، ومن ناحية أخرى لا يجب أن يكون الإشهار مشروطا، وعلى المجتمع المدني أن يقوم بدوره الرقابي على الحكومة وهي رقابة تشبه الرقابة الأبوية، وأكدت أنه لا يوجد قانون مثالي في العالم ولا حتى القانون اللبناني.

لم تشارك كافة المنظمات في فعاليات المؤتمر، غير أن من حضروا حرصوا على أن يمثلوا وجهات النظر المختلفة.

ووجد البعض أن أشكال حرية التعبير يجب أن تكون مكفولة للمنظمات "فما هي الإشكالية من أن تتمتع هذه المنظمات بكافة أشكال حرية التعبير، فإن كان لدينا 500 منظمة ما المانع لتواجد 500 صحيفة وفضائية!!"، على حد تعبير المحامي عبد لعزيز البغدادي.

القانون والأحزاب

الاتجاهات التي تحدثت عنها الحكومة لتعديل القانون الذي صدر قبل سبع سنوات، تضمنت عشر نقاط من ضمنها التمويل الأجنبي الذي أراده منظمو المؤتمر حراً، بمعنى أن تحصل المنظمات على التمويل دون إشراف أو إخطار الحكومة. وهو ما اعتبره وكيل وزاره الشئون الاجتماعية علي صالح عبدالله، يناقض مبدأ الشفافية التي تنادي بها هذه المنظمات.

وكان هناك اعتراض من القاعة على مماطلة الحكومة في تقديم مشروع قانون (نعمل معهم منذ 2006 ولا زلنا في اتجاهات)، "هود" بمبادرتها حاولت خرق المراحل من إشكالية الصراخ حول القانون وانتظار الكارثة كما وصفها الانسي إلى اقتراح قانون بديل، وهو ما لاقى اعتراضا من بعض المشاركين كفتحية عبد الواسع (من مؤسسة مدى)، غير أن شوقي القاضي رئيس المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع أثنى على مبادرة "هود" لوضع مشروع قانون على طاولة المؤتمر ودعا بقية المنظمات أن تبادر بإعداد مشاريع قوانين لتساعد الحكومة في تعديل القانون الحالي وأهمية أن تبحث هذه المشاريع في لقاء خاص.

غير أن إشكالية القانون ظهرت سياسية أكثر منها قانونيه. لذا كانت هناك اقتراحات لعلاج سياسي قبل الحديث عن القانون.الذي تجده بعض المنظمات يلتف بالغموض، ولا يستبعدون وجود مؤامرة ضد ما يرونه الحرية المطلوبة للمجتمع المدني.

وحاولت الندوة في نقاشاتها التركيز على البعد القانوني لإبعاد الاحتقانات السياسية، التي لم تكن بعيدة كثير، فقد ركز المشترك في مداخلته على أهمية أن تحترم الحكومة القانون أولاً، قبل أن تطلب من الآخرين تطبيقه. وإلى جانب الإشارة إلى وجود منظمات تحظى بالدعم الحكومي مقابل منظمات أخرى مغضوب عليها، مما يساعد في توليد الكراهية.

وكانت الحكومة قد أشارت في وقت سابق إلى الخلفية الحزبية التي تعمل بها بعض المنظمات والشعارات التي ترفعها، و كان تواجد الأحزاب في المؤتمر ممثلا بحضور قيادات الاشتراكي الأمين العام ياسين سعيد نعمان، وجوهرة حمود الأمين المساعد، وعلي الصراري، إلى جانب عبد الوهاب الانسي من التجمع اليمني للإصلاح، ومحمد الصبري الناطق الرسمي باسم المشترك. فيما لم يمثل المؤتمر الشعبي العام أي من قياداته الرسمية، مما جعل هذا المؤتمر يبدو أنه إعلان حرب على الحكومة، كما جاء في وصف الإعلان الختامي له،الذي أوصى المشاركون بتعديله وتنقيته من الكلمات النارية، فقد قدم الإعلان الختامي بنص يضرب بعرض الحائط وجهة نظر الحكومة، خاصة التراخيص المسبقة والحصول على التمويل

المباشر للهبات والمنح المالية، مما جعل أغلبية القاعة تطالب بتعديل البيان الختامي، الذي قد لا يبدو من أهداف المنظمين؛ لذالك وجد محمد علاو، الناشط المدني، أن هذا الإعلان هو بمثابة إعلان حرب، وأنه لابد من تغييره ليتفق وما طرح من أهمية تنظيم الحرية حتى لا تكون فوضى و وقد أخذت جميع اقتراحات القاعة وعدلت بها التوصيات والبيان الختامي.

قصير الأخبار

غدا أول ندوة عن الحراك الجنوبي

تقام صباح غد الخميس في فندق صنعاء الدولي، أول ندوة تناقش الحراك الشعبي في الجنوب(قراءة في الأسباب والتداعيات والحلول).

والتي سيشارك فيها عن المؤتمر الشعبي العام د/ احمد الميسري،

و د/ عبده المعطري الناطق الرسمي باسم جمعية المتقاعدين، و د/ عيدروس النقيب عن الحزب الاشتراكي، وإنصاف مايو عن التجمع اليمني للإصلاح.

كما سيشارك في الندوة كل من د/ محمد عبد الملك المتوكل، والصحفي نبيل الصوفي، و أ.عفراء حريري من مركز الاغاثه لرعاية المرأة. وسيدير الندوة أ.ماجد المذحجي.

دمقرطة النساء في ذمار

عقدت محافظة ذمار الدورة التدريبية في مجال المناصرة وتأييد النساء التي نظمتها مؤسسة برامج التنمية الثقافية بالتعاون مع السفارة البريطانية، وبالتنسيق مع مركز حوار لتنمية ثقافة حقوق الانسان، واستمرت من 29 إلى 31 يناير 2008.

شارك في 21 متدرباً ومتدربة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وتهدف الدورة إلى تعريف الجمهور بالطرق المنهجية لوضع استراتيجيات الدفاع والمناصرة والتدريب على المهارات الأساسية ومنح الثقة للمنخرطين في هذا المجال، بالاضافة إلى تشجيع الدمقرطة ومنح الناس والنساء خاصة القدرة على اسماع اصواتهم في القضايا التي تهمهم، ورفع درجة الوعي بالآليات لتفعيل المشاركة السياسية للنساء وتدريب جماعات مناصرة لضمان نجاح النساء في الانتخابات البرلمانية لعام 2009.

يذكر أن مؤسسة برامج التنمية الثقافية التي ترأسها الدكتورة رؤوفة حسن بدأت برنامجها المرتبط بحقوق الانسان والديمقراطية عام 1993، وما يزال مستمراً، كما قامت المؤسسة بإنشاء منظومة التجمعات غير الحكومية الخاصة بالإعداد لمؤتمر بيجين عام 1995، والعمل على رفع درجة مشاركة النساء عبر إنشاء العربي الديمقراطي عام 1996، وهو البرنامج الذي استمر حتى تحقق تسجيل عال للنساء كناخبات، وعمل البرنامج كسكرتارية خاصة للتحالف الوطني الطوعي لزيارة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية عام 2006. (تحالف وطن) ثم بدأ برنامج مناصرة انتخاب النساء.

المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد في مؤسسة العفيف

تقيم مؤسسة العفيف الثقافية الثلاثاء القادم في مقر المؤسسة بأمانة العاصمة محاضرة بعنوان دور المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد يلقيها فؤاد الصلاحي استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء والخبير في مجال المجتمع المدني.

نصف الناخبين المسلمين الأمريكيين يؤيدون الحزب الديمقراطي

أظهر استطلاع جديد للرأي أجري على عينة كبيرة من المسلمين الأمريكيين في الآونة الأخيرة أن نسبة عالية جداً منهم (87%) تشارك بانتظام في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وأن نسبة عالية مماثلة منهم (80%) ستشارك هذا العام في الانتخابات التمهيدية التي تشهدها الولايات المتحدة حاليا لاختيار المرشحين الحزبيين النهائيين لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وفي حين أظهر الاستطلاع أن حوالي نصف الناخبين المؤهلين من المسلمين الأمريكيين يعتبرون أنفسهم منتمين إلى الحزب الديمقراطي، فإن نسبة كبيرة جداً منهم (36 %) يعتبر أنفسهم مستقلين، في حين أكدت أقلية منهم (8 %) أنهم جمهوريون. وكشف الاستطلاع أيضاً أن حوالي نصف الأمريكيين المسلمين (45 %) لم يتخذوا قراراً نهائياً بعد، بشأن من سيصوتون له في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة، وهو ما سيجعلهم مجموعة مستهدفة جداً من قبل المرشحين الأمريكيين لانتخابات الرئاسة هذا العام.

وجاء في الاستطلاع، الذي أجري على 1،000 من المسلمين الأمريكيين من قبل مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية في واشنطن ونشرت نتائجه يوم 31 من الشهرالماضي، أن القضايا الأهم بالنسبة إلى الأمريكيين المسلمين في الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية الحالية هي التعليم والحقوق المدنية والرعاية الصحية والوظائف والاقتصاد وعلاقات الولايات المتحدة مع الدول الإسلامية. ورغم أن الاقتصاد وحرب العراق يطغيان على قوائم القضايا الأهم بالنسبة إلى الناخبين الأمريكيين الجمهوريين والديمقراطيين على التوالي، فقد جاء التعليم أولاً بالنسبة إلى المسلمين الأمريكيين (89%) تليها قضية الحقوق المدنية (86%) والاقتصاد (85%) الذي تعادل في أهميته مع اهتمام المسلمين الأمريكيين بعلاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي.

وكشف الاستطلاع معلومات مهمة تمثل تحدياً مؤكداً للكثير من الصور النمطية التي تُرسم للمسلمين الأمريكيين والتعميمات التي تساق عنهم عادةً من دون دراسة علمية موثقة ومتمحصة. فقد قال 87% منهم إنهم يصوتون بصورة منتظمة، وهي نسبة تزيد بكثير عن نسبة التصويت العامة لدى التيار العام في الولايات المتحدة. وفي إشارة قد تكون حتى أهم بالنسبة إلى رأي المسلمين الأمريكيين في المرأة ودورها في المجتمع والسياسة، قالت نسبة 93% من العينة إنهم "يشعرون أنه ينبغي أن يكون للمرأة دور مساو في إدارة مؤسسات الأعمال والصناعة والمنظمات الحكومية."

وبالنسبة إلى موقفهم من العنف، كشفت الدراسة أن نسبة 86% من المسلمين الأمريكيين يشعرون أن الهجمات ضد المدنيين "لا يمكن تبريرها أبداً". وفي إطار قريب، قال 80% من المسلمين الأمريكيين إن على القادة المسلمين الأمريكيين "دعم جهود السلام والمصالحة" بين الفئات المتقاتلة في العراق.

كما كشف الاستطلاع أن المسلمين الأمريكيين الذين يعتبرون أنفسهم أكثر "تديناً" من غيرهم من المسلمين الأمريكيين يميلون أيضاً إلى الاعتقاد أكثر من غيرهم بأن "الإسلام والحداثة" غير متضادين.

وأظهر الاستطلاع اهتماماً استثنائياً بين المسلمين الأمريكيين بالعلاقة بين دول العالم الإسلامي والولايات المتحدة، كما أظهر اهتماماً متوقعاً لديهم أيضا بقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد قالت نسبة 75 بالمئة منهم إن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "بطريقة عادلة" سيؤدي إلى "تحسين سمعة أميركا في العالم الإسلامي". وقالت نسبة 76% منهم إن "معاداة أميركا" في العالم الإسلامي هي مشكلة "جدية" كما هي مشكلة "التحامل ضد المسلمين الأميركيين" التي اعتبروها "تهديداً" لهم.

وحول الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كشف الاستطلاع عن معلومات في غاية الأهمية والإيجابية بالنسبة للمسلمين الأميركيين. فقد أظهر الاستطلاع أن 78% منهم هم من الفئة العمرية الشابة نسبياً، أي بين 30–54 عاماً، وأنهم أكثر "تأمركاً" مما يشاع عادةً، إذ أن 75% منهم إما ولدوا في الولايات المتحدة أو أنهم عاشوا فيها أكثر من 20 عام.

وعن التعليم بين المسلمين الأميركيين، أظهر الاستطلاع نسبة تعليم عالية جداً، بل هي بقيناً تزيد عن المعدل التعليمي لعموم بقية سكان الولايات المتحدة أو أي مجموعة عرقية فيها، كما أشارت دراسات مماثلة سابقة. فقد تبين أن 65% من المسلمين الأميركيين حاصلين على درجة الدراسة الجامعية الأولى (البكالوريوس). وبين الاستطلاع أيضاً أن 50% من المسلمين الأميركيين هم من المهنيين، وأن 43% ينتمون إلى الطبقة المتوسطة قياساً ببقية السكان وأنهم "مجتمع مهتم بالأسرة" إذ أن نسبة 77% من الجنسين منهم متزوجون.

ووجد الاستطلاع أن نسبة عالية جداً من المسلمين الأميركيين (38%) فضلت عدم تعريف نفسها على أنها "سنية أو شيعية"، بل إنها "مسلمة فقط".

أما بالنسبة إلى مسألة، أين تتركز أكبر أعداد المسلمين الأميركيين؟ فقد بينت الدراسة أن 10 ولايات أميركية تحوز على الغالبية العظمى منهم. وهذه الولايات هي كاليفورنيا (19%)، نيويورك (13%)، إلينوي (10%)، تكساس (9%)، فرجينيا (7%)، مشيغان (6%)، فلوريدا (6%)، ماريلاند (5%)، بنسلفانيا (4%) وأوهايو (3%).

مبادرة مشروع إيجاد إطار تشريعي يضمن حرية التعبير في اليمن

عبدالباري طاهر

حرية الرأي والتعبير حق من حقوق الإنسان الأساسية التي لا تقوم قائمة أي نظام ديمقراطي بدونه، حيث يعني تمتع الأشخاص بالحق في اعتناق الآراء والأفكار والتوجهات التي يريدونها، دون تعرضهم لأي ضغط أو إكراه، فضلاً عن لقدرتهم على التعبير عن هذه الأفكار والتوجهات، باستخدام شتى الوسائل. ورغم ذلك ما زال الصحافيون في اليمن يعملون تحت خمسة قوانين للصحافة، تفرض قيوداً مشددة عليهم وعلى المسيرة الإعلامية كاملة، وهو يخالف المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير»، وهو الإعلان الذي شاركت في صياغته اليمن ضمن ثماني دول عربية أخرى في 10 ديسمبر 1948.

وعلى الرغم من الحراك الحقوقي وحركات التغيير الجادة في اليمن، وبعد الوحدة على وجه الخصوص، إلا أن القانون 25 لسنة 90 (قانون الصحافة والمطبوعات) يعتبر مادة ذات طبيعة مزدوجة، على حد وصف الإعلاميين اليمنيين تعبيراً عن المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة، أو كصيغة توافقية بين قطبي الوحدة: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي.

وفي الوقت الذي رحب الصحفيون بالمواد 3و4و5 و6 من الباب الثاني «مبادئ عامة» أعربوا عن استيائهم من المحظورات وقيود المهنة المنصوص عليها في شروط العمل الصحفي، وكذلك من احتكار وزارة الإعلام للتصريح، بدلاً من وسائل إعلامية «والذي علم وخبر» المعمول بدأ في المحمية عدن في الأربعينيات والخمسينيات وشطر في الستينيات. واستناداً على هذا القانون المزدوج، زج بعشرات الصحفيين في السجون أو قدموا في محاكمات خارج إطار القانون العام وقانون الصحافة، علاوة على إغلاق الصحف ودور النشر ولا يتم ذلك استناداً إلى القوانين والنصوص التشريعية، بل تلبية لرغبة الطرف الخصم ومكانته وقوته والذي غالباً ما يكون السلطة.

ومن محظورات النشر كذلك المواد 3،1 والجزائية 104، 105، 106، 107، وحتى المادة 115 ولعل أخطر ما في هذا القانون أنه قد نص في المادة 104 على عدم الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب كل من خالف هذا القانون بغرامة لا تزيد عن 10 آلاف ريال، أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة. وهو ما يعني انفتاح القانون الخاص على القوانين العقابية الأخرى، وهناك خمسة قوانين تعاقب الصحفي وتصل العقوبة في بعضها حد الاعدام مثل:

1 – قانون المرافعات.
2 – الإجراءات الجزائية.
3 – العقوبات والجرائم.
4 – قانون الوثائق.
5 – قانون الصحافة والمطبوعات.

وعشرات المواد المجرمة للرأي مثل المادة 105، التي تعطي للمحكمة الحق في إغلاق الصحيفة أو المطبعة أو دار النشر أومحلات تداول المطبوعات والمصنفات الفنية وما في حكمها... وهكذا.

ولا يكتفي القانون بالانفتاح على القوانين العقابية ومحظوراتها المجرمة والجائرة والذي يعني إيقاع أكثر من عقوبة في جريمة واحدة، بل تعطي المادة 106 للقاضي حق توقيع عقوبة تكميلية، ومنها منع مزاولة المهن ذات الطابع الإعلامي والدعائي مثل مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات وتصدير واستيراد وتأجير وبيع الأفلام السينمائية وعروض المصنفات الفنية وغيرها من المهن المنصوص عليها في هذا القانون ولمدة لا تزيد عن سنة.

أما المادة 107 فتجيز الحجز الإداري للمطبوعة والصحيفة، أو منع الإصدار والتداول وفي حال تم الطبع خلافاً لما ينص عليه القانون، فإن رئيس التحرير يعتبر هنا فاعلاً أصلياً اعتماداً على المادة 108، وذلك بقرار من الوزير أو من ينوب عنه خلافاً للقوانين السماوية والأرضية.

وكذلك تنص المادة 109 على معاقبة المستورد والموزع. وجدير بالذكر أن تحالف القضاء والنيابات الصحفية وغياب الكفاءة والنزاهة والاستقلالية في القضاء قد زاد الطين بلة.

ففي ذات الوقت ظلت القضايا المرفوعة من الصحفيين أو ممن تعرضوا لاعتداءات واختطافات، معلقة دون تحقيق قانوني أو إجراءات حكومية عادلة رغم المطالبات المحلية والدولية، ورغم وجود ثلاثة شروط للحريات الصحفية وهي:

– عدم سجن الصحفيين.
– حرية تدفق المعلومات.
– عدم التصريح والاكتفاء بالإبلاغ.

ولا شك أن عدم وجود وزارة الإعلام وتشريعات إعلامية أو كليهما معياران مهمان في العالم الديمقراطي والحياة الديمقراطية.

الصحفيون والحراك الديمقراطي

في عام 1996 اجتمع الصحفيون في جمعيات عمومية في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت لرفض أي قانون جديد يضيق على الحريات أو يضيف قيوداً على قيود القانون المزدوج.

وخرج الصحفيون بست محددات ترفض أي قانون يقيد حرية الصحافة وتشترط شراكة نقابة الصحفيين في تقديم أي مشروع قانون بحسب ما أكد عليه المؤتمر العام الرابع. وقد تم تسليم المحددات الست إلى مجلس الشورى باسم نقابة الصحفيين:

1 – إلغاء أي محظورات تقيد المهنة والاكتفاء فقط بميثاق شرف يقره الصحفيون.

2 – اعتبار القضاء المرجعية الوحيدة في قضايا النشر ومنع حبس الصحفي احتياطياً وعقابياً، ومنع إيقاف الصحيفة والتأكيد على عدم تجاوز العقوبات المالية على الصحفي 50٪ من راتبه الشهري.

3 – تحويل الإشراف على الاعلام من وزارة الإعلام إلى مجلس أعلى للإعلام يشرف عليه مجلس الشورى ويضم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحويل الصحافة والإعلام إلى إعلام قومي بحيث يكون 51٪ منه تابع للحكومة و49٪ توضع للاكتتاب للعاملين في هذه المؤسسات.

4 – التزام قانون الصحافة بالمواثيق الدولية التي وقعتها اليمن ومنها إعلان صنعاء في 1996 لحق الفرد في امتلاك وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

5 – حق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في امتلاك وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

6 – أن يلزم القانون الناشرين ومالكي الصحف والمؤسسات الصحيفة بأن يكون الحد الأدنى لراتب الصحفي 150 دولاراً.

هذا وقد ساند آراء بعض المنظمات الصحفية الدولية، والخبراء الدوليين، بالإضافة إلى الفعاليات الصحفية مثل اللقاءات الموسعة لأعضاء في الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مختلف المحافظات اليمنية، وفعاليات منظمات المجتمع المدني مثل ورش العمل الثلاث التي نظمها منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) بجانب تعاون عدد من المؤسسات الشريكة مثل منظمة ArticIe 19، والملحقية الثقافية في السفارة البريطانية ونقابة الصحفيين، والجمعية العمومية في بعض المحافظات، وكذلك عدد من أعضاء مجلس النواب والشورى والناشطين في منظمات المجتمع المدني وقد عزز موقفهم.

هذا وقد التزمت اليمن أمام صندوق تأهيل للألفية الذي طرح شروطاً محدودة بإصدار تشريعات تحاسب المعتدين على الصحفيين وهي:

1 – رفض أي تشريع للصحافة والاكتفاء بالقانون العام حسب المعايير الدولية لحرية الصحافة. والعمل على صياغة ميثاق شرف تكون النقابة الطرف الرئيسي في صياغته واعداده مع مراعاة الآتي:

– بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
– العهود الدولية والإعلانات العالمية حول الحريات الصحفية وتعدد وسائل الإعلام.
– ضرورة أن تتواءم التشريعات الخاصة مع القانون العام والإعلانات الدولية المنوه إليها.

2 – التأكيد على المحددات التي أقرت الجمعيات العمومية للصحفيين في مؤتمرهم العالم الرابع والتي من أبرزها قانون حرية المعلومات الذي تم الاتفاق عليه في ورشات منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف).

– وعليه فإننا كصحفيين ندعو مؤسسات السلطة التشريعية (الشورى والنواب) والسلطة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المهتمة بحرية التعبير، إلى مساندة مشروعنا الذي أجمع عليه أغلب الصحفيين من مختلف المحافظات اليمنية وفي عشرات اللقاءات الموثقة لدينا من خلال اللقاءات ومن خلال تضمين المحددات الست المذكورة لأي تشريع متعلق بحرية التعبير في اليمن.

القضية الجنوبية بوابة التغيير

طاهر شمسان
tahershamsan901@hotmail.com

لا يستطيع إخواننا في الجنوب أن يقنعوا أحداً في الشمال بوجود " قضية جنوبية " إلا إذا وضعوا هذه القضية على مداميك وحدة 22 مايو 1990 الطوعية، وأثبتوا أن " حرب الردة والانفصال " منتج شمالي اختلقته العصابات الانفصالية المتحكمة في صنعاء وارتدته كقميص عثمان للهروب من استحقاقات الوحدة الطوعية (البناء المؤسسي للدولة على قاعدة الشراكة والديمقراطية) وتبرير اجتياح الجنوب عسكريا وتحويله إلى غنيمة حرب إلى اليوم...إذا أثبتوا ذلك سيتفاعل معهم أهل الشمال وستتحول قضيتهم من جنوبية خاصة إلى يمنية عامة. وحينها سيكون بمقدور هذه القضية أن تتحرك فوق قضبان آمنة وأن تحقق أهدافها في إزالة كل آثار الحرب والانتصار لاستحقاقات الوحدة الطوعية.

أما طرح " القضية الجنوبية " كما يتصورها الثلاثي: مسدوس، باعوم، النوبة، على أساس " هوية " في مواجهة " هوية " و"سكان " في مواجهة " سكان " و" وطن " في مواجهة " وطن " و" جنوب " في مواجهة " شمال " فهو انتحار جماعي لا يخدم إلا العصابة التي نظرت وخططت لحرب صيف 1994، وانقلبت على اتفاقية الوحدة وداست على العهود والمواثيق وجندت الأميين وأشباه الأميين والأفغان العرب والوهابيين وبقايا الحرب الباردة وأصحاب الثارات السياسية –من الشمال والجنوب– ووظفت رجال الدين ودور العبادة...الخ ثم حولت الجنوب إلى ساحة حرب وأراقت دماء اليمنيين غزيرة في الجبال والسهول باسم الوحدة والشرعية. ولم تكن الوحدة والشرعية في حقيقة الأمر سوى نفط شبوة وبترول حضرموت وأراضي عدن وبقع المكلا وأسماك بحر العرب وشواطئ سقطرى وتعاونيات لحج وأبين ومؤسسات القطاع العام التي نهبت تحت مسمى الخصخصة وأغلقت ليتحول شغيلتها إلى مقاعدين عاطلين عن العمل وفائضين عن الحاجة وهم في ربيع أعمارهم وفي أوج قدرتهم على العطاء.

إن اليمنيين شعب واحد كانوا في زمن التشطير محكومين بدولتين. ولم يشكل الجنوب في يوم ما " هوية " واحدة وإنما " هويات فرعية " لم يكن بمقدور الحزب الاشتراكي اليمني أن يوحدها إلا في إطار " اليمننة " اللصيقة باسمه. وإذا كان الحزب الاشتراكي قد حكم الجنوب، فهذا لا يعني أنه كان في يوم ما حزبا جنوبيا... إنه حزب يمني وحدوي قوته في وحدويته. ولهذا حاربته العصابات الانفصالية في الشمال والجنوب و ما تزال تحاربه إلى اليوم.وأن تقول بعض النخب اليوم في الجنوب " لا للاشتراكي " فمعنى ذلك أنها تعزف على المقطوعة نفسها التي يعزف عليها مشعلو حرب 1994.

ما هو تاريخ الجنوب الذي يعمل الانفصاليون في صنعاء على تجريمه وتسفيهه إن لم يكن تاريخ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي وحدت الجنوب ونص دستورها على واحدية الجنسية اليمنية وتبوأ الشماليون فيها أعلى المناصب!. أما تاريخ السلطانات والمشيخات والإمارات فالانفصاليون في صنعاء متصالحون معه ولهذا أوعزوا لبقايا السلاطين أن ينتقموا لتاريخهم وحاولوا إزهاق حياة علي صالح عباد "مقبل" خلال الفترة الانتقالية. وعندما أطلقوا مدافع حرب 1994، تعاملوا مع منزله في صنعاء كما لو كان موقعا عسكريا واستباحوه بينما كان الرجل تحت قبة البرلمان يناطح الأغلبية الانفصالية الغوغائية التي ركبت فجأة موجة الوحدة ومارست عملية تضليل واسعة النطاق على شعبها...واليوم نرى "مقبل " شيخا يتوكأ على عصاه بقلب مجهد ليثير العقول والقلوب في المهرجانات ويبقي الوحدة حية في ضمائر أهل الجنوب والشمال بينما يقوم الانفصاليون باغتيالها يوميا من خلال اقتطاع الأراضي بالهكتارات وكأنهم يقولون للجنوبيين: نحن نحتلكم ونستبيح أراضيكم ونحكم عليكم أن تعيشوا فقراء مهانين، كما حكمنا من قبل على أهل تهامة وتعز وصعدة وصنعاء والمحويت وإب ومأرب والبيضاء وريمة وعمران وحجة...أليس من واجبنا اليوم أن نكرم هذا الشيخ العملاق وننحني أمامه ونقبل التراب تحت نعليه وننظر بازدراء واحتقار إلى الذين حاربوه وحاولوا قتل ضميرنا الوطني والوحدوي المتجسد في شخصه.

إن وحدة 22 مايو 1990 كانت معجزة لم تتوقعها الغالبية العظمى من اليمنيين.ومن باب الإنصاف والصدق مع النفس يجب أن نعترف للاشتراكي على سالم البيض – وهو ما يزال على قيد الحياة – بهذا الانجاز العظيم، وإنه آخر الرجال الموحدين ولا ندع أحدا يسرق منه هذا الحق ويستكثر عليه هذه المأثرة لمجرد أنه من الجنوب،وكأن أمهات الجنوبيين عقيمات لا يلدن أبطالا،وإذا جاز لنا أن نشير إلى نقطة ضعف عند هذا الرجل فهي أنه كان – ولا يزال – رومانسيا حالما لم يتوقع المشاكل المستقبلية التي كانت في انتظاره بعد التوقيع على اتفاقية الوحدة، ولم يدر في خلده أن شركاءه سيمارسون معه " الخناق بالعناق "، وأنهم سيقفون على الحياد في معركة الاستفتاء على الدستور، وأنهم يدخرون الميراث التاريخي للصراع بين الشطرين لتصفية الحساب مع الحزب الاشتراكي وذبح كوادره كالخراف في شوارع صنعاء وإخراج الجنوب كله من معادلة الحكم والإتيان بممثلين صوريين يقصون الأشرطة في المناسبات ويلتقون مع الجماهير ليبلغوها تحيات الرئيس القائد.

كان البيض يعتقد أن الوحدة أنهت الحروب اليمنية–اليمنية، وأنه يتعامل مع شركاء عقلاء ووحدويين مأسورين مثله بأوجاع الوطن لا بتوريث الأبناء. ولم يكن يتصور أن العين اليمنى تتحين الفرصة لتفقأ العين اليسرى، وأن اليد اليمني تتربص لتبتر اليد اليسرى. ولهذا قبل أن تتموضع المعسكرات الجنوبية التي نقلت إلى الشمال في أماكن يسهل معها محاصرتها وعزلها وتدميرها.ولم يمانع أن تتموضع القوات الشمالية التي نقلت إلى الجنوب في أماكن تضمن لها عند اللزوم موقفا عسكريا متفوقا.

لم يعلن البيض الانفصال وإنما حاول إنقاذ الجنوب بعدما أشعل الانفصاليون في صنعاء حرائق الحرب. وكانت تلك كبوته القاتلة التي يجب أن نتعلم منها.فالتمترس وراء الجنوب لن يرسو معه أحد على بر. والمتراس الحقيقي الذي يجب على الجنوبيين أن يقفوا خلفه هو أولا: الوحدة اليمنية، وهو ثانيا: النضال السلمي الديمقراطي، وهو ثالثا: المصالحة الوطنية وإزالة كل الأحقاد والضغائن التي خلفتها أحداث يناير 1986.

وعندما كان فرقاء يناير يتقاتلون في عدن، كانت العصابات الانفصالية تشرب الأنخاب في قصور صنعاء وجدة، وفقهاؤها يدعون في المساجد. كلهم جوقة واحدة يوحدها الهدف رغم اختلاف الطقوس...وعندما لاحت بوادر المصالحة،راحوا يفتشون في المقابر عما ينكأ الجروح مع أنهم حولوا الوطن كله إلى مقبرة جماعية، وحكموا على الشعب اليمني بالموت... وأن يتوحد الجنوبيون من أجل إعادة الاعتبار لوحدة 22 مايو الطوعية وتقرير مصير كل اليمنيين، فهذا مما ترتعد له فرائص الانفصاليين في الشمال والجنوب وتعتبره من بقايا التربية الوطنية التي رسخها الاشتراكي والبعث والناصري والسبتمبريون والاكتوبريون في عقولنا وقلوبنا.لهذا على إخواننا في الجنوب ألا يدعوا أحداً يسقط راية الوحدة من أيديهم. فالوحدة شرفهم وكرامتهم. وتحت هذه الراية يستطيعون أن يحرروا كل متر مربع في عدن والمكلا من قوى الفساد، وأن يجعلوا من الجنوب بوابة التغيير في اليمن كله.

سارية العلم وسريان القانون

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

أن يكون حضور بلدك أو مواطنيها في المحافل الدولية بصورة تضاهي البلدان المتقدمة، فذلك يدعو للسرور والاعتزاز. ولكن أن يصبح هدفنا هو الدخول إلى موسوعة "غينيس" من باب أطول سارية علم في العالم، في حين أن المنتخب اليمني يغادر في أي بطولة رياضية في بداية التصفيات؛ فإن ذلك يدعو للحزن هكذا يفترض.

الأسبوع الماضي ناقش ملتقى الرقي؛ والتقدم بحضور كوكبة من المثقفين والمبدعين مشروع إنشاء أطول سارية علم في العالم من أجل إدخال اليمن موسوعة الأرقام القياسية العالمية، ولأن الهموم والطموح يختلف من شخص إلى آخر، فإن الأفكار والأولويات تختلف أيضا، ولهذا فإن مناقشة أفكار ومقترحات الآخرين لا يعني رفضها أو التقليل من أهميتها، بقدر ما يعني تحديد احتياجاتنا وأولويتنا كإفراد أو دول.

و من المناقشات التي دارت في ندوة الملتقى عرفت أن دولة الإمارات العربية لديها أطول سارية علم في العالم. وقد كنت أعتقد أني فقط من يجهل هذه المعلومة، لكني توصلت أن كثيرين يجهلونها، مع أن الجميع يعرفون قوة الاقتصاد الإماراتي. ومن هنا يفترض أن نحدد من أي باب يجب أن يتعرف العالم علي اليمن، هل من باب فريق كرة القدم؟ أم من باب أننا بلد منتج و مصدر للبن. ومع أن البعض قد يقول إن الدخول من تلك الأبواب مكلف ويحتاج إلي وقت، أما سارية العلم فقد تمول من قبل بعض التجار، وهنا أسأل عن تجاربنا السابقة مع التاجر اليمني الذي يتبرع بيساره في حين تعيد يمينه أضعافاً مضاعفة ما قدمت يساره؟! و هل كانت سارية علم دولة الأمارات من أولويات أبناء ومستشاري الشيخ زايد بن سلطان، رحمه الله، أعتقد ان الأمارات العربية لو بدأت اهتماماتها من السارية لما وصلت إلى هذا الوضع الاقتصادي، ولظلت غارقة في تغيير أسماء المدارس والمساجد التي وجدت قبل تأسيس دولة الإمارات الحديثة، كما هو حالنا.

في مقابلة مع إحدى الصحف قال العقيد يحي محمد عبدالله صالح أركان حرب الأمن المركزي ورئيس عدد من الجمعيات والمنظمات المدنية: إن المثقفين يجب أن يكونوا عوناً للحكام، وهو ما يفترض أن يكون عليه الحال، ولكن واقع الأمر يقول إن المثقفين قد أسقطوا أنظمة وحكومات كثيرة، فصدام حسين صرف على المثقفين والكتاب مالم يصرفه أحد من قبله، ولكن جميعهم لم يقفوا معه لحظة سقوط بغداد ولحظة وقوعه في يد الأمريكان. ومع أن وضعنا لا يقارن بوضع العراق في عهد صدام، إلا أن هناك من يريد أن يضع نظام الحكم في اليمن في نفس الزاوية.

دخول اليمن موسوعة "غينس" من باب أطول سارية علم في العالم، لن يعني للمواطن شيأ في ظل عدم سريان القانون على الجميع، بل قد تضيع السارية والعلم والعكس.

ومع تفاجئي بهذه الرغبة، فقد تفاجأت قبلها لخبر ورد في الصفحة الأخيرة من السياسية يقول الخبر: " تفاجأ رجل أعمال يمني بعودة مبلغ مالي وأوراق هامة وكاميرا رقمية، نسيها بداخل كيس في عربة نقل الحقائب بمطار صنعاء الدولي... رجل الأعمال عبر عن امتنانه لرجل الشرطة الراجلة في المطار الذي عثر على الحقيبة ". إذ من المفترض أن تكون المفاجأة في حالة عدم العثور علي الحقيبة وإعادتها إلي صاحبها، وليس العكس!! أما المفاجأة الثالثة فقد كانت طرح قضية رجل الأعمال مطيع الحبيشي على مجلس الوزراء قبل عدة أسابيع وتم تكليف وزارة الداخلية والأمن بمتابعة إطلاق سراحة، حسب ما جاء في وسائل الإعلام الرسمية. ولأن الضحية مختطف داخل البلد لدى القبائل وليس لدى دولة أجنبية، فكيف يتم مناقشة قضية اختطافه داخل مجلس الوزراء!! مع ان ذلك من أولى واجبات أجهزة الأمن ومع هذا فقد مرت عدة أسابيع من ذلك التكليف.

أظن أن اهتمام أركان حرب الأمن المركزي بتخليص الحبيشي وغيره من المختطفين من قبضة رجال القبائل أهم بكثير لليمن في الداخل والخارج، من سارية العلم مهما كان ارتفاعها، فقد سبق الحبيشي اختطاف القاضي المتوكل في المنطقة نفسها. فضلاً عن اختطافات أخرى في عدة مناطق. وكان الصمت الرسمي محفزاً للاختطاف الثاني. ومثلما كانت بداية اختطاف السياح في اليمن وتعامل السلطة مع الخاطفين برومانسية، حتى تحولت إلى عرف في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ثم تدرج الامر إلى قتلهم بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي.

هل يعي فخامته دور (وزارة) الثقافة؟ أم أنها فضلة كالمبدعين؟!

عبدالوهاب العودي
alawdi78@hotmail.com

● الرئيس

● المفلحي

تفيد تقارير الأمم المتحدة وخبراؤها، بالإجماع، بأنَّ مكانة الثقافة في التنمية الشاملة كمكانة الروح من الجسد، أي، ألاّ تنمية بلا ثقافة ولا ثقافة بلا تنمية.

وتفيد كل تجارب الأمم بأنَّ الثقافة هي الحافظ الأول للهوية والتاريخ والحضارة لأيّة أمّة كانت، والأهم من ذلك، أنها العصب الحساس وصمام أمان الوحدة والهوية الوطنية، والأداة الأكثر فعّالية وقدرة على تجسيد وتعزيز عرى الوحدة الوطنية وكل ثوابتها وملحقاتها تحت أي ظرف كان.

إلاّ أنّ ما هو خاف، لأسباب مقصودة أو بدون قصد، وما يطفو على السطح معاً، في بلدي وغيرها من الدول ذات ثقافة الاستبداد والتخلف، هو أنّ الثقافة بعناصرها ومظاهرها المختلفة فَضْلَةٌ زائدة، وترفٌ ليس من حق شعوب العالم الثالث الاقتراب منه، أو حتى مجرد التفكير به.

وإنّ فَضْلَةَ كأسٍ أنتَ مُفْضِلُها لَذاتُ بَرْدٍ على الأَحْشاءِ والكَبِدِ
(ابن الرومي)

فإذا ما عدنا؛ لنرى ونستقرئ دور الحكومة، ممثلة بوزارة الثقافة، في نشر الثقافة ودعمها وتشجيعها والاهتمام بها وبدورها الذي يجب أن تقوم به، إيماناً منا بأهميتها في التنمية الشاملة والاستقرار وما إلى ذلك، فإننا سنجد أنَّ ما هو قائمٌ منذ قيام الثورة، مروراً بالوحدة وحتى اللحظة الراهنة ليس أكثر من الوعي المستبد بأنّ الثقافة ترف، وبأنَّ الوحدة والتنمية لا يمكن أن تحدث وتقوى وتستديم إلا بوجود جيش وطنيٍّ قوي (بتعبئته العمياء)، يعمل على فرضها وإدارتها ومراقبتها والدفاع عنها، وهنا نصل ببساطة شديدة إلى استنتاج ابن خلدون الحضرمي، عالم الاجتماع العربي الكبير، بأنَّ أنظمة الحكم المستبدة تعتمد على أهل السيف ولا تعتمد على أهل القلم، وهذه هي العقدة التي أصيب بها زعماء العالم العربي، بلا استثناء!.

هل أنت منهم فخامتك؟ أنا لا يساورني شكٌّ بغير ذلك، طالما وأنَّ وضع الثقافة في البلد على هذه الحالة؛ فما بين قيادة تبدِّد جهدها والميزانية التي تقع بعهدتها على الأسفار الترفيهية، والمكافآت الأسبوعية والشهرية والسنوية، وبدل السكن والسفر والمواصلات، ومقابل الأعمال المزعومة التي تطبخ في كواليس الوزارة، صباحاً ومساءً، ما بين القيادات العليا (الخارجة عن الجاهزية) والقيادات المتوسطة (النسور الإدارية الجارحة)، كتشكيل لجان وهميّة، أو القيام بأعمال لا يُراد منها إلا باطل، أوّلهُا: طردُ المبدعين، أصحابُ الشأن، الذين قامت الوزارة من أجلهم وإبداعاتهم، وسلبهم حقوقهم، وآخرها، وليس سواه، البحث عن وسيلة أو أخرى، لإفراغ صندوق الوزارة من محتواه، وتسيير المبالغ المالية إلى جيوبهم (الكريمة) ومنها إلى بطونهم التي لن تشبع، ولو على حساب الوحدة والأمن والأمانة!!

أتمنى ألاّ أكون متجنٍ على أحد، وأن يكون كلامي هذا، واتهاماتي إذا رأوها كذلك، ضرباً من الشطح والتحامل والمبالغة؛ والذي لن أعفي نفسي – حينئذٍ – من الاعتذار عنه، ورد الاعتبار لمن مسه مني أذى، حيث لن يكون ذلك إلا إذا ما كانت إجابتهم على الأسئلة التالية بنعم، ونعم فعلاً:

1 هل وزارة الثقافة، بتوابعها، مبنية بناءً تنظيمياً وإدارياً سليماً يتوافق مع مستوى الأداء المتوقع منها؟

2 هل تقوم وزارة الثقافة وتوابعها بإعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى تماشياً مع استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة والعمل على تنفيذها؟

3 هل تقوم وزارة الثقافة وتوابعها بتنفيذ الأعمال والمشاريع الصادرة عنها والتابعة لها والإشراف عليها ومراقبتها ومتابعتها وتقييمها بطريقة مؤسساتية منتظمة؟

4 هلَ تؤدّي وزارة الثقافة دورها في تعزيز ونشر والحفاظ على الثقافة والتراث الثقافي والهوية الوطنية، ولو بما يحفظ القليل من ماء الوجه؟

5 هل تقوم وزارة الثقافة وتوابعها باستيعاب المبدعين ذوي الشأن (وليس الإداريين الفائضين) وتمكينهم من أعمالهم ودعمهم وتشجيعهم ورعايتهم حقوقياً وصحياً ونفسياً – إدراكاً بأن الإبداع عملهم الوحيد، وحسب- وفقاً للدستور والقوانين الأخرى؟

6 هل تقوم وزارة الثقافة وتوابعها بنشر الوعي بالقضايا الوطنية الكبرى كالوحدة والأمن والتسامح – في ظل الوضع الراهن الذي تمر به البلد على مختلف الأصعدة – وإعلان موقفها وتوضيحه جيداً إزاء ما قد يؤدي إلى الاقتتال والتمزق وعدم الاستقرار؟

7 هل تساهم الثقافة مؤسسةً في التنمية والاستقرار ورفع الوعي بالقضايا الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية معاً انطلاقاً من الوعي الكامل بواجباتها؟

8 هل أنصفت وزارة الثقافة وتوابعها في حق كل أبناء الوطن المبدعين من حيث تكريمهم ونشر إبداعاتهم وتخليدها، كنوعٍ من أداء الواجب نحوهم ورد الجميل؟

9 هل تنوي الحكومة جمعا، ووزارة الثقافة تحديداً من معالجة السلبيات التي تقع فيها والأخطاء المستديمة التي تقترفها، على أيدي ثلّة ولو أمرها جزافاً، على المدى المنظور بشفافية وجدية؟

10 وأخيراً، هل قرأت فخامتك، فمعاليهم وحضراتهم، هذه الأسئلة الصادقة بموضوعية، ولن تجيبوا عليها، بضمائركم الحيّة، إلا بموضوعيّة وصدق؟!

آمل ذلك، مع أني لا أجد ولو مؤشراً واحداً على إمكانيتك/هم في دفعي إلى الاعتذار لكم، والإقرار بأني وقعت في خطيئة رميكم بالتهم الباطلة، والقارئ هنا خير شاهد بيننا وحَكَم لنا وعلينا، ولا أجد مبرراً في التماس العذر لكم فيما ينتج عنكم من أخطاء ترتكبونها بحق المثقف والثقافة والوطن: مواطناً ووحدة ومقدسات، البتة، والله المستعان!.

أتوق إلى رحلةٍ

همدان زيد دمّاج

أتوق إلى رحلة
عرضها السموات
أعدت لمن حلمهُ جمرٌ
وقلبه مورقٌ باليقين
●●●
رحلةٌ لا تطول
ولا تنتهي
مملوءة الأسرار
مكتظةٌ ساعاتها بالأسئلة...
مدادها بحرٌ
وبحرها سحابٌ شاردٌ
في اللامكان!
●●●
رحلةٌ في برزخ الغيب..
لا محطات انتظار في عوالمها...
ولا "ذهابٌ" أو "إيابٌ" في تذاكرها
وكل من فيها غريب!
●●●
شرقها يفضي إلى كل الجهات..
لها وقعُ الهديل...
ونسمةُ الغيم المشبَّع
بابتهاجات النخيل
كلما أوغلتْ في السير
تقاطرَ الضوءُ من حولها
نغماً
على وتر الكواكب!

●●●
مترعٌ كأسها بالحنين
ركابها على فضة الصبر متكئون
إذا ما استوحشت كلماتَهم ذئابُ المرايا
أو خاصمتهم في طرقاتِ التوجس
شموسُ الطفولة
تماهوا إلى حلم جديد
وقالوا سلاما
ثم على العهد
هم دائما
يحزنون.

كل ما أعرفه عن العالم.. هو ما قلته لي

عناية جابر

1

كل ما أعرفه عن العالم هو ما قلته لي. في سماء الليل أرى مزقاً صغيرة من غيمة النهار فأتذكر كيف تمسك بوجهي، وتقرأ تعبي عائماً تحت نظرتك. المزق الصغيرة من ثوب الغيمة لا تجري بعيداً عن نافذتي، تبقى تتعلق في الهواء، مثل نوتة مقطوعة بلا أهل. أربع مرّات متتاليات طلبتُ رقمك بأفضل مما قدرتْ على اللهاث. بقي الرنين في أذني ولم يتفجّر عندك، فعرفتْ أن نيّة الأيام المقبلة تكون قتلي. إن موتي، بسبب من عدم رفعك السمّاعة بدأ يُهيّئ نفسه، وربما كان على مُزق الغيمة في السماء، أن تعدّ نفسها لموت مماثل.

2

قضيت نهاراً آخر وليلة، محاولة النوم، متجنبة التلفون على مقربة من سريري، ويرمقني. أخيراً وصل الرنين بعد ثلاثة نهارات وليلتين. داخل التلفون كان صوتك ينظر بهدوء إلى صوتي، لكن لهفتي تريثتْ، وصوتي. الإنهاك والتحرر البطيء جعلاني طائشة. كانت دموع الحيرة تسيل على خديَّ. إنني مجنونة. مجرد مجنونة. كل الأمر كان جنوناً. جنونٌ كل ما يخصّ علاقتنا، كل الفكرة.

3

مرّ الليل ومرّ النهار، رابضة على السرير، وحين نظرت إلى التلفون في الصباح كان صوتك قد رحل. كنت ما زلت خائفة من السقوط ثانية في قبضة الرنين لكن الليل الطويل أبكمني. من طولهِ تمرّستْ على الصمت. إذن، لا "حبيبي" ولا "إشتقتلك". وكان بعد شهر أو أكثر، حين عدتْ وإتصلتْ، كان شتاء. المطر غبّشَ النافذة، وكان من الصعب على عينيَّ أن تعثر على البناية المواجهة، وكنتُ واهنة. الآن، ينبغي أن تعرف إنني أفكّر بصوتك القديم. كان يقول لي أشياء لا يقولها لي أحد. إنك لا تستطيع التخلّص من صوت بمجرد عدم الردّ على الهاتف. صوتك قديم الآن لكن عظامه نظيفة وجافة. إنه في رأسي منذ شهر. إن الشيء الأمثل هو أن أحتفظ بعظامه جافةً ونظيفة. بهذه الطريقة لا أحرّر قلبي، ألهيه قليلاً. بمقدور صوتك أن يرغب في قتلي. بمقدوره قتلي، ويُحتمل أنه قد قتلني. إن الثلاثين يوماً هي نتيجة قابلية صوتك إلى قتلي، وإنك في عدم ردّك منذ شهر أعني قد حرمتَ قلبي من أن يثب لدى سماع صوتك، ويشبه الأمر رجفة خاصرة وردة حين تحطّ عليها فراشة. وأكثر من هذا. شيء كالعار إلتصق بسقف غرفتي. العار من أنك لم ترفع السمّاعة تاركاً أصابعي تعبث في الأرقام كما لو نسيتْ إحداها. العار من سرقة لحظتي الإستثنائية، ومن أن رجلاً كبيراً مثلك قد ضربَ ضربته.

4

هذه هي الأيام الثلاثون. وذلك صوتك. ذلك صوتك الذي لطالما هبط في قلبي تماماً. حسبت أول الأمر أنك ضيّعت صوتك ما دمت لم تستعمله لأجل أن تردَّ عليَّ. وجدت الأمر في البداية مضحكاً لذلك ضحكت. غريبة وحزينة بعد ذلك. أعرف أنك مهما صمتت فإنك تنتمي إلى ذلك الصوت، ومثلي تنتمي إلى فزع الأيام الثلاثين. يتصرّف الناس بشكل أفضل، يكونون أكثر تهذيباً، أكثر تفهّماً ويردّون على المتّصل حين يرنّ جرس الهاتف. إن حبّيَ لم يغيّرك إطلاقا. إنني أنا من تُضفي طابعاً قوياً على الرجل الذي تحبّه. يبدو أفضل من حقيقته. يردُّ على الهاتف المتأرجح رنينه بين الإهتياج الخفيف والصبر. ثلاثون يوماً. تبدو الآن غير حقيقية مثل طيف البناية المواجهة وقد غبّشها المطر.

5

ما الذي تعرفه عن واحدة هاتفتك ولم تردّ، وتسمع صوت تنفّسها حتى اللحظة. إنك لم ترفع سمّاعة أخفّ من قدميك، تنقّلهما بعيداً جداً. بعيداً جداً عنّي حتى مع ضعف ركبتيك.

الاربعاء 29 محرم 1429هـ الموافق 6 فبراير 2008 العدد (137)
Wed. 29/1/1429 - 6 February 2008

نداء عاجل من نائب غيور على أخلاق أهل اليمن

في تبيين الفارق بين مجون أصالة نصري وفي أن الجوع كافر

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

(1)

" سيقام في عدن يوم 14 فبراير احتفال تحضره فنانة مشهورة بمجونها وهذه دعوة للتفسخ وبدعم رسمي.فهل سيجد هذا المنكر الجلل صدى لدى الإعلاميين؟ أرجو أن يكون لكم دور بارز في السعي لإيقاف هذا الاحتفال لكونه مخالفة شرعية ودستورية. وجزاكم الله عن اليمن خيراً. ".

ماسبق هو نص نداء وجهه نائب في مجلس النواب اليمني لجماعة الإعلاميين في البلد يناشدهم فيه المساهمة في إيقاف "منكر جلل " مخالف للشريعة و" الدستور!" تحضره فنانة مشهورة بمجونها!. (والمقصود هنا حفل الفنانة السورية أصالة نصري).

(2)

يظهر هذا النائب علينا بهيئة الكائن المخول له الكلام في كل شئ وأي شئ واقفاً على سند سماوي إذ يقول مايقول بلهجة الواثقً من أمر يقينية كلامه. يرتدي معالي الأخ النائب في ندائه هذا جلباب المفتي وعمامته. إذ أفتى أن قيام ذاك الاحتفال منكر يجب العمل على إيقافه كونه مخالفة "شرعية " لها أن تكون جالبة لليمن وأهله ما لايحد أو يقاس من غضب الهي محقق. في هذه ال" شرعية " يمكننا إقامة جدال لانهائي حول مشروعية الغناء من حرمته في استدامة لجدال مايزال على قيد الحياة منذ ظهور الإسلام وحتى يومنا هذا. فلم يحدث أن حصل اتفاق على هذا الأمر عند مختلف المذاهب الإسلامية.

لكن أن يكون الاحتفال مخالف ل" الدستور " فهذه جديدة علينا. لم نصادف مثلها قبلاً! كان على النائب والمفتي والقانوني الجهبذ والمجتهد أن يأتي لنا بنص المادة الدستورية التي تنص على لاشرعية الغناء والاحتفال لا أن يتركنا معذبين هكذا في حيرتنا نتوق إلى نص نجاة في الدستور ولانجد! كان عليه أن يكون حصيفاً في ما نادى إليه كما ومتحصناً بما تيسر له من مواد دستورية حتى يكون ظاهرا بحلة العليم الخبير بالدستور ومواده!

لكن أن يقول أن الاحتفال مخالف للدستور ويصمت، فهذا مالا يمكن استقامته.

وتالياً: هو صرح، أي فضيلة النائب المفتي والقانوني، أن تلك الفنانة مشهورة ب" مجونها ". والله إنها لكبيرة يا أيها النائب المفتي والقانوني. والله انه لمنزلق وقعت فيه وأنت مشغول بإطلاق أحكامك دونما حاجة لاستعادة دليل أو استحضار مستمسك له أن يكون دليلاً بين يديك على مجونها. لقد قذفت محصنة مسلمة يارجل. لقد قمت بما لم يقم به حتى نبيك محمد الذي أدار ظهره المرة تلو الأخرى، للمرأة التي أتته تطلب تطهيراً لها من فعلة رأتها ذنباً ينبغي التطهر منه في حين نظر هو للمسألة كدرس رغب في بيانه لصحابته ويذهب في إبراز صعوبة إثبات مثل هكذا أمر. وبالتالي جعل أعراض المسلمين في حماية من أن ينالها أي اتهام عابر قد يرغب مصلحة لنفسه أكثر مما يريد مصلحة للإسلام وأهله. هل أطلقت اتهامك لها ب" المجون " على أساس اعتبارك أن الغناء مجون هذا على الرغم من كل ذلك الكلام الجدلي الذي دُلق حول حرمة الغناء والانقسام الدائر حوله من ظهور الإسلام وحتى يومنا هذا؟ كيف اختزلت الأمر إذن بمجونها وعبر رسالة sms واحدة لم تتعب كثيراً في كتابتها على شاشة جوالك ذي النغمات والكاميرا المصحوبة بتقنية البلوتوث، جوالك الإفرنجي القادم إليك من بلاد المجون والكفر؟

لقد قذفت محصنة يارجل بضربة واحدة وبضمير نائم على استراحة باله. كان عليك على الأقل، بما أنك لم تعطي أهمية لوجوب امتلاكك لثلاثة شهود بمعيتك كيما تقوم بإثبات مجونها كما ومشاهدة الميل غارقاً في المكحلة، كان عليك وعلى الأقل أن تقول لنا كيف أثبت مجونها. هل جاءك مناد من السماء وقال مثبتاً لك ذاك المجون؟ أم بعث إليك برسالة بلوتوث عبر جوالك الإفرنجي فيه تسجيل لواقعة وقوعها في المجون؟ ماهكذا يارجل تؤكل أعراض نساء المسلمين، وهي (أصالة نصري)المعلنة لإسلامها حتى وان ظهر لك عكسه.

وثالثا: وعلى افتراض أن الغناء مجون. أين كنت عند إقامة الفنان العربي راغب علامة لحفل غنائي كبير في العاصمة صنعاء، حضره مايزيد على ثلاثين ألف مشاهد. لماذا لم نسمع لك صوتاً ولم تصدر عنك فتوى أو بيان أو حتى رسالة sms واحدة تدين فيه مجون ذاك الفنان وخروجه عن قواعد الدين الإسلامي؟ هل يعتمد الأمر عندك ويستند على أساس أن ذاك رجل وتلك امرأة، سبب الرذيلة وأس البلاء البشري وجحيمه؟أم أن الأمر أكبر من ذلك ويقول: إن ذاك حفل في عدن وهذا حفل في صنعاء؟ عدن بماهي مدينة مفتوحة للغواية وأرضية متاحة للمجون، وصنعاء بماهي مدينة الجامع الكبير ورمز اللون الأبيض؟

(3)

لاأمزح هنا، وان بدا في نبرتي مايدل على ذلك. فقط هي طريقة رأيت فيها ملائمة لمثل هكذا كلام صادر عن نائب يفترض امتلاكه لمساحة تفكير لها أن تقوده إلى ماينبغي لا إلى عكسه، وفي هذا الظرف على وجه الخصوص. في هذا الوقت الصعب الذي تعيشه البلاد ويعيشه أهلها. في هذا الوقت المكتظ بأخبار تجارة الأطفال والزواج السياحي والظلم الاجتماعي والفساد السياسي والاقتصادي و.... الخ. في حين يذهب ذاك النائب إلى تنقيبه عن مجون فنانة والتنبيه إلى ماسيلحق بأبناء الجمهورية اليمنية من عقاب الهي جراء مجونها.

هل يعيش هذا النائب بعينين مغمضتين وعليه فلاسبيل لمشاهدة مايحدث على أرض الواقع هنا؟ أم تراه قد أنجز مهامه الدستورية ولم يعد أمامه غير ملاحقة أسباب المجون وأهله وبحث كافة السبل الكفيلة باجتثاثه من جذوره؟

صراحة لا أجد كلاماً أكثر مما قلته إذ والحالة عصية على الفهم كما وتدخل في باب العبثي والهزلي. هذا ونحن نشاهد البعد الشاسع بين انشغالات الناس وبين انشغالات هذا النائب الجهبذ المسكون بهاجس بيان الفارق الفاصل بين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر. المنشغل عن ضرورة إيجاد الفارق بين الضروري واللاضروري. عن التوقيت المناسب الذي ينبغي تعيينه حال قول واثبات موقف. عن الأمور التي ينبغي تقديمها من تلك الواجب تأخيرها. أقلا ينظر جلياً وبعقلية مسؤولة منتبهة أن أمر إشباع بطون مسلمة جائعة أهم عند الله وأكرم من خوض جدال عقيم حول جواز غناء أصالة نصري من حرمته! ألا يعلم هذا النائب وجلاب النوائب أن الجوع كافر، وأن الظلم كافر!لكن من أين له أن يعلم وهو السائر بعينين مغمضتين على اتساعهما!

شراب خال من الكحولً

جازم سيف

ما العمل!
كيف
أُقلعُ عن شراب زواجي
المؤدي إلى الإدمان
رغم انه خالٍ من الكحول
ومذاقهُ حلوٌ
ولا يثير لديّ الغثيان
أو يصيب رأسي
بالصداع؟

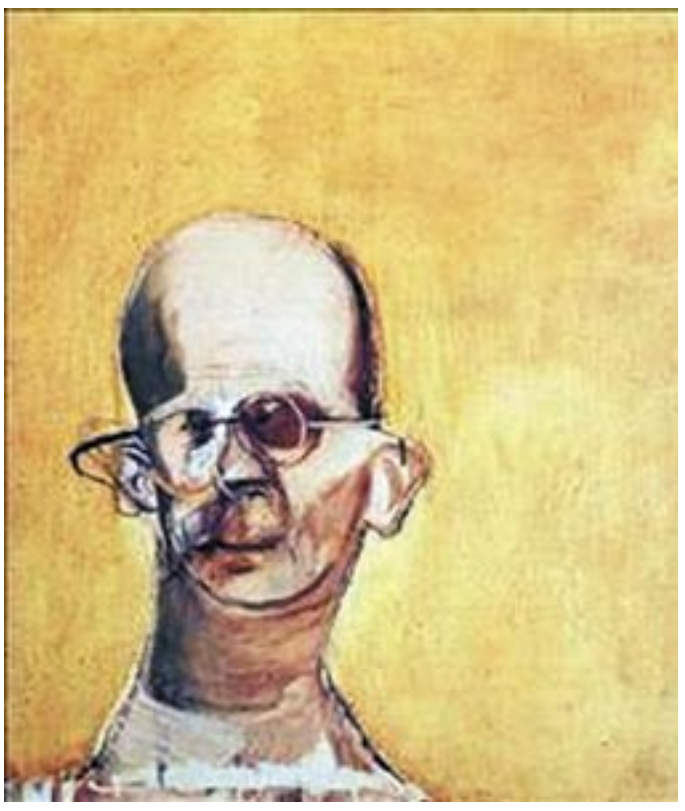

قصائد صغيرة

علي هلال

من منّا الآخر؟

أنت كالعادة، ساكن في قلبي
وأنا مشردُ في قلبك
فمن منّا الآخر؟

لأن كلانا على خطأ

قد تكون على حق، وأنا كذلك
لكن كلانا على خطأ
ليس الخطأ أن تخطئ
الخطأ أن لاتكون على خطأ

تجمع وحيد

كل الطرق تؤدي الى التجمع

والتجمع يؤدي اليك
ولكن أخبرني: لماذا أقلعت عن الـ.. بلدي؟

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 محرم 1429هـ الموافق 6 فبراير 2008 العدد (137) Wed. 29/1/1429 - 6 February 2008

عنوان الندى على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

نافذة

سياسة تحت درجة الصفر

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

يختنق حيز السياسة وينعدم بالمرة عندما تبلغ حدة الاستقطاب الثنائي نقطة اللاعودة.

ومعلوم أن حرب صيف 1994 اندلعت على خلفية مصادرة المنطقة الوسطى حيث يتنفس حيز السياسة على أرض الحوار المفتوحة لاحتضان التعايش والتداول والتبادل.

كذلك كان الحال في13 يناير 1986 في عدن، وفي أغسطس 1968 بصنعاء، وفي كل محطات و«منعطفات» الاحتدام وانتكاس الرؤوس وارتفاع النعال ولعلعة انفجارات القنابل والرصاص والألغام والقبائل في مجرى تعويم الخراب وتمكين معطياته وعلاماته ورموزه وجنرالاته من التحكم بمقدرات البلاد والعباد.

وفي كل مرة كنا نسمع الإعلان عن وقف إطلاق النار، وإسدال الستار على المعركة و«غلق ملفات الماضي» ولكن الحرب لم تتوقف قط، ولم تنقطع خيوطها وحبالها ولم تكف عن ابتداع المزيد من الملاعب والألاعيب وفتح الجديد من القنوات، واستئناف دورات عنفها الدموية الضاربة والدافعة إلى المزيد من الإهدار، والانحدار، والحضيضية، والارتماء في حظائر مخيمات الإحتماء البدائية: العشيرة، القبيلة، الطائفة....الخ.

وحتى يأتي الثامن، من فبراير هذا العام، ليوافق الذكرى اليوبيلية الرابعة لحصار السبعين يوماً في صنعاء عام 1968، فإن كاتب هذه السطور يتصور أن الذهاب إلى ميدان السبعين للاحتفاء بانتصار الجمهوريين على الملكيين سينطوي على تعويم رصيد التفاهة وتمجيد زعامتها لحطب المرحلة الراهنة، وقود الحرب المستدامة و: «لاصوت يعلو فوق صوت البندقية»، التي ارتدت دوماً إلى صدورنا.

ربما كان من الأجدر بكل ذي عقلٍ أن يسارع إلى خلع ضرس العقل والاحتفاء باستعادة دهشة البراءة الدرداء. بدلاً من الاحتفاء بالأشلاء والدماء، وتغذية طاحونة الاستثمار بالدماء والحروب.

وبدلاً من الاحتفاء بتقاتل الجمهوريين والملكيين الذي تمخض عن مسخ لا هو بالجمهورية ولا بالملكية. وعوضاً عن الاستثمار في منجم الحروب المأساوية الكارثية السابقة، سيكون من الأفضل الإمعان في مخلفات الحروب الكثيرة المدمرة –المستمرة– بين الجمهوريين والملكيين واليمين واليسار، والشمال والجنوب، والشوافع والزيود، وحتى آخر رمق وعرق وقطرة دم.

سيكون من الأفضل أن نمعن في مخلفات حروبنا...فينا يا هؤلاء؛ فكفوا عن الرقص فوق الأشلاء والسكر بالدماء.

مطلوب صحفيين تحت التدريب

تعلن «المجموعة اليمنية للإعلام» عن حاجتها لعدد من الصحفيين والصحفيات للعمل في موقع «نيوز يمن» الإلكتروني الإخباري، ومجلة «أبواب».

فعلى الراغبين من خريجي كلية الإعلام أو طلاب المستوى الثالث والرابع في قسم الصحافة التقدم لمقر المجموعة في شارع الكويت -عمارة البحري (قصر فرساي للأثاث) - شقة رقم 3، هاتف رقم: 402513

والله الموفق..

ومن للأعراض والحقوق!!

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

بالأمس انتفض ثلاثة من النواب غيرة على الأخلاق، وطالبوا بتحويل البرلمان إلى محكمة تفتيش وسلطة عقاب على الصحافة لمجرد أن ما نشر في صحيفة "المستقلة" لم يرق لهم أو لأن تناول القضايا الاجتماعية تعديا على الأخلاق والدين.

الغضب الذي ساد جلسة البرلمان، وتم بموجبه إحالة القضية إلى لجنة الإعلام امتد إلى المطالبة بإسقاط عضوية النائب أحمد سيف حاشد، مالك الصحيفة، لأن ذلك انتصار لقيم وأخلاقيات المجتمع، وللدين الإسلامي.لكن هؤلاء لم يقولوا لنا أين كانت هذه الغيرة من الانتهاكات المتواصلة لأعراض اليمنيين أطفالا ونساء على الحدود! وأين كان نوابنا الأفاضل من مصادرة حقوق المواطنين في المحافظات الجنوبية والشرقية من وظائف وأرض ومواقع في أجهزة الدولة!

من حق النواب أن يتفقوا أو يختلفوا مع ما تنشره الصحف ولهم اللجوء إلى القضاء إن وجد أحدهم فيما نشر ما يمس ذاته، إلا أن مسؤولياتهم الدستورية تقتضي منهم الدفاع عن حقوق ناخبيهم في الحصول على عيش كريم ومواجهة الفساد والتمييز في المناصب والاستحواذ على مصادر الثروة والاستئثار بها والدفاع عن كرامتهم التي أهدرت في معتقلات الترحيل.

ادعاء الوصاية على أخلاق المجتمع لم تعد لتنطلي على البسطاء. لأن الفقر والفساد والجوع اليوم قد وضع بعشرة ملايين يمني ما دون خط الفقر، وأرغم المئات من صغار السن والنساء على تحمل الإهانة، وصلت في بعض الأحيان حد الانتهاك الجسدي حين يضبطون متسللين خلف الحدود للبحث عن عمل ينفقون منه على عائلاتهم، ومع هذا لم اسمع نائبا يتحدث عن هذه القضايا أو يغار على شرف وكرامة ناخبيه.

منذ نحو ثلاث سنوات انتشرت ظاهرة الزواج السياحي واسترخص "الأشقاء" أجساد اليمنيات بفارق الصرف، قبل أن يكتشفن، ونحن معهن، أنهن ضحايا وأن هناك من غرر بهن وعائلاتهن. مع كل ذلك لم يتمكن المجلس النيابي من مناقشة التقرير الذي أعدته لجنة كان قد شكلها لهذا الغرض،ومثله تقرير عن ظاهرة تهريب الأطفال إلى السعودية والانتهاكات التي يتعرضون لها، ولم نسمع عن دعوات لنصب المشانق كتلك التي ظهرت في جلسة الأمس.

أظن أن النواب معنيون بفتح ملفات نهب الأراضي في محافظة الحديدة بتوجيهات رسمية لصالح متنفذين من خارج المحافظة. والسؤال عن مشروعية صرف تلك المساحات الشاسعة لأحد أصهار الرئيس كتعويض عن أرض قيل إنها أخذت منه في صنعاء، فيما الفقر والبطالة يطحنان أبناء المحافظة التي قدر لها أن تكون مصدر ثراء للقادمين من خارجها منذ ستينيات القرن الماضي.

تحرير تحيزات ناجي

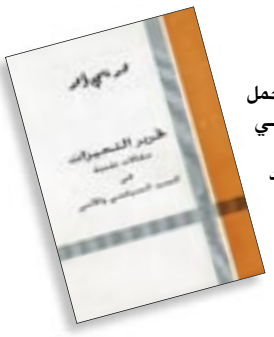

صدر حديثاً للكاتب والناقد محمد ناجي أحمد كتاباً حمل عنوان «تحرير التحيزات، مقالات نقدية في السرد السياسي والأدبي».

ويشمل الكتاب مجموعة من المقالات الموزعة بين السرد السياسي التاريخي والسرد الأدبي.

وهدف عبرها معالجة تبتغي تحرير الوقائع والأحداث من تحيزاتنا العاطفية أو النفعية.

صدر الكتاب عن مطابع نجاد بصنعاء في 172 صفحة من القطع المتوسط.

.. وتقرير أنشطة منتدى الشقائق في كتاب

كما صدر لمنتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان –صنعاء، كتاب ضم تقريراً تفصيلياً لمجمل أنشطة المنتدى التي قام بإدارتها والإشراف عليها خلال عامي –2005 2006، وهي أنشطة توزعت بين خارجية وداخلية، أعد الكتاب بلقيس اللهبي وسلمى ضيف الله، في حين قامت أمل الباشا بمراجعته وتحريره.

ملاك العقارات الحضارم يرفضون التأجير للشماليين

■ عبدالله مكارم

قد تأتي بك الأقدار من الشمال إلى حضرموت في عمل يقتضي مكوثك لفترة طويلة وترغب بالإستقرار مع عائلتك، لا يعني إطلاقاً سلاسة الحصول على مسكن شخصي في حضرموت، بل على العكس تماما فقد أظهر استطلاع عقاري أجرته «النداء» النقاب عن امتناع معظم مالكي العقارات وأصحاب مكاتب الخدمات عن التأجير عندما يكون المستأجر من الشمال.

وتباينت نسب الامتناع، في سيئون وحدها تصل نسبة الإمتناع إلى ٪85، بينما في المكلا ٪91، وفي القطن وتريم تتجاوز ٪60، وفي بعض الحالات الاستثنائية يطلب مالكو العقارات ضامناً من أبناء حضرموت «ضامن مسلم » يتمتع بسمعة مالية.

وعزا ملاك العقارات امتناعهم التأجير للشماليين المستأجرين، ورود مآس عدة تعرضوا لها. المالك (أ.م) مالك (عقار في سيئون) استأجر بيت أحد مأموري الضبط القضائي ولم يسلم مفتاح المنزل الا بعد شق الأنفس، وكذلك تبقت في ذمة المستأجر فواتير الماء والكهرباء والهاتف وإيجار البيت لعدة أشهر حتى الآن. ويفيد المالك «ج.ن» بتعرض عقاره لأضرار خفيفة ومتوسطة من قبل المستأجر الذي فر إلى موطنه (الشمال)، ولم تجد نفعاً شكاوى المالك للأمن العام الذي يستخوذ على مفاصل القرار فيه عسكريون من الشمال.

وعند اللجوء إلى القضاء لرفع دعوي مدنية أمام المحكمة، فإن معظم المحاكم الإبتدائية لا تولي هذا النوع من القضايا صفة الاستعجال.

رغم وجود قانون لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر إلا أنه لم يتم من الآن تفعليه والعمل به من الحاكم، بل يكون النظر في هذا النوع من القضايا، وبكل أسف، بموجب القانون المدني أو التجاري، ولا يتم إيلاء اهتمام بالقضايا وإعطائها صفة الإستعجال، ودائماً مايقع الملاك في مطب الإختصاص المكاني لموطن المدعى عليه، عوضاً عن التسويق وإطالة أمد النزاع لعدة سنوات.

وأفضى الاستطلاع إلى استحالة قبول ملاك العقار في حضرموت منح عقود إيجار للشماليين في ظل الظروف المعقدة حفاظاً على رؤوس أموالهم من المضي في غياهب المجهول أو الإنجرار إلى شريعة الغاب حيث القوي يأكل الضعيف دائماً عند الإختلاف، أو عندما لا توجد دولة إلا في الإعلام الرسمي، على حد تعبير أحد ملاك العقارات في سيئون –طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

واستثناء من الاستثناء يظل عدة مستأجرين من الشمال ومنذ عدة سنوات رمزاً للمستأجر المثالي حيث لا يزالون يستأجرون بدون ضمانات نذكر، منهم توفيق أحمد سيف من أبناء تعز وفد إلى سيئون في مطلع العام 1998، ومنذ ذلك الوقت يستأجر منزلاً في حي السحيل سيئون. ولم يطالبه مالك المنزل بأي ضامن نظراً لالتزامه بالقعد وأمثاله قلائل لا يتجاوزون عدد أصابع اليد.

وفاة سجين بمرض السل وإصابة آخر في سجن عتق

■ شبوة - شفيع العبد

توفي سجين صومالي الجنسية، متأثراً بإصابته بمرض السل. وكشفت معلومات حصلت عليها «النداء» عن سوء الأوضاع الصحية بسجن عتق المركزي، والناجمة عن عدم فصل السجناء ووضعهم معاً في عنابر واحدة. الأمر الذي يشكل بيئة خصبة لانتشار الأمراض المعدية في ظل تواجد أعداد كبيرة من الصومال في السجن. وأكدت تلك المعلومات على ظهور حالات مصابة بمرض «السل» الخطير والتي أدت إلى وفاة سجين صومالي بعد نقله إلى مستشفى عتق العام.

كما أن السجين «صالح باراس» من أبناء محافظة شبوة والذي يواجه حكماً ابتدائياً بالإعدام؛ على خلفية تهمة القتل العمد، قد أصيب هو الآخر بمرض السل ولم يحصل على العناية اللازمة والعلاج المناسب لحالته. حيث تم عزله في غرفة خاصة داخل السجن.